الافتقار في التراكيب النحوية
أسبابه ونتائجه

إعداد الدكتور

الشحات أحمد بدوي حسين السماحي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

الافتقار في التراكيب النحوية أسبابه ونتائجه

الشحات أحمد بدوي حسين السماحي

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر .

البريد الإلكتروني: alshhatalsmahy0@gmail.com

الملخص:

إن اللغة مظهر من مظاهر الحياة يجري عليها ما يجري على الإنسان فكما أن الإنسان لا يستطيع أن يؤدي وظيفته في الحياة بمفرده بل يفتقر دائما إلى من يعاونه في أداء رسالته فكذلك اللغة لا يمكن لألفاظها منفردة أن تؤدي وظيفتها، بل كل لفظ منها يفتقر إلى غيره لأداء واجبه، والافتقار في اللغة يعني أن لفظا ما لا يستقل بالعمل أو بالإفادة بل يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه ، والافتقار في التراكيب النحوية له أسباب تدعو إليه ونتائج تترتب عليه، لذلك كان عنوان البحث: " **الافتقار في التراكيب النحوية" أسبابه ونتائجه**، والبحث يعرض مواطن الافتقار في النحو العربي، مع دراستها بشيء من التفصيل، وذلك حتى يمكن الوقوف أسبابه والتوصل إلى نتائجه وآثاره.

الكلمات الافتتاحية: الافتقار، الاختصاص، التراكيب، الاسم، الفعل، الحرف، الإعراب، الإضافة، الربط، الاعتماد.

Lack of grammatical compositions causes and results

Al, Shahat Ahmad Badawi Hussein Al, Sahmi

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in Cairo- Al-Azhar University, Egypt.

Email: alshhatalsmahy0@gmail.com

Abstract:

Language is an aspect of life in which what happens to a person, just as a person cannot perform his function in life alone, but always lacks someone to help him in carrying out his message, so too is language, its utterances alone cannot perform its function, rather each word of it needs another to perform its function. His duty, and the lack in the language means that a word is not independent of action or benefit, but rather requires in its space another indispensable word, and the lack of grammatical structures has reasons that call for it and consequences for it, so the title of the research was: "Lack of grammatical structures Its causes and consequences, and the research presents the areas of deficiency in Arabic grammar, with its study in some detail, so that it is possible to identify its causes and reach its results and effects.

Key words: Lack, competence, structures, noun, verb, letter, parsing, addition, linkage, dependence.

المقدمـــــــــــــــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــــد

فإنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه، لا يستطيع أن يكتفي ذاتياً في سد حاجاته المادية، ولا قدرة له على الوحدة، فهي أثقل شيء عليه، وبها يكون في غاية الوحشة، بل يستحيل استمرار وجوده بدون الاجتماع؛ إذ إن الاجتماع ضرورة لسعادة الإنسان، وشرط في استمرار وجوده، فهو يستأنس بوجود أبناء جنسه وَيُقَوِّم حياته فيهم من جميع نواحيها المادية والمعنوية. و اللغة مظهر من مظاهر الحياة يجري عليها ما يجري على الإنسان فكما أن الإنسان لا يستطيع أن يؤدي وظيفته في الحياة بمفرده بل يفتقر دائما إلى من يعاونه في أداء رسالته فكذلك اللغة لا يمكن لألفاظها منفردة أن تؤدي وظيفتها، بل كل لفظ منها يفتقر إلى غيره لأداء واجبه، و الافتقار في اللغة يعني أن لفظا ما لا يستقل بالعمل أو بالإفادة بل يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه ، والافتقار في التراكيب النحوية له أسباب تدعو إليه و نتائج تترتب عليه و هو باب واسع و أصيل يعم أكثر اللغة صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علمًا بكنهه، إلا من أوتي في فهم علم النحو طبعًا سليمًا، ورزق في إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا، ويحتاج الناظر فيه، والباحث عنه إلى أن يكون لطيف النظر. فكان من توفيق الله لي وفضله علي أن كتبت في هذا الموضوع وجعلت عنوان البحث: " **الافتقار في التراكيب النحوية" أسبابه ونتائجه**، لعرض مظاهر الافتقار في

النحو العربي، ومعرفة أسبابه وبيان نتائجه. للتعرف على هذه الأسباب وتلك النتائج.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبعت مظاهر الافتقار في الموضوعات النحوية ووقفت على كثير منها بالدراسة والتحليل؛ لبيان أسبابه ونتائجه، مع الوقوف على آراء النحاة في ذلك، معتمدا على الكتب الأصيلة.

الدراسات السابقة:

١- الافتقار النصي في بنية الجملة الفعلية، لمحمود سليمان الهوواشة، وهو بحث في، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٤٧، العدد٢، ٢٠٢٠. كلية التربية والآداب، جامعة صحار، سلطنة عمان. و يهدف البحث إلى بيان أن الجملة العربية جملة نصية، ويرتكز على بحث مفهوم الافتقار في بنية الجملة الفعلية وبعده النصي، وينطلق من فكرة أن الجملة العربية نصية التكوين، وأن النحو العربي نحو نص، وليس نحو جملة منغلقا على الجملة لا يتعداها، فالجملة الفعلية باعتماد مبدأ الافتقار بين مكوناتها وبين النص، هي نصية ذات امتداد نصي، فكل مكون من مكونات الجملة الفعلية يفتقر إلى الآخر، ويقتضي وجوده، من المسند إلى المسند إليه إلى الفضلة، ويمتد الافتقار في الجملة إلى النص، فهو قد اقتصر على الافتقار بين مكونات الجملة الفعلية فقط بإيجاز شديد. ولم يتطرق إلى غيرها من مواضع الافتقار في النحو.

٢- الافتقار في النحو العربي، علاء دسوقي أحمد على، ولم أتمكن من الاطلاع على الكتاب و لم أدر ما فيه و لكني وجدت عنوانه على شبكة الإنترنت.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال: ما مظاهر الافتقار في النحو؟ وما أسبابه؟ وما أهم النتائج المترتبة عليه؟

ويمكن تلخيص الإجابة على هذا السؤال بأن الافتقار يقع في أقسام الكلمة الثلاثة، وذلك حتى تؤدي الكلمة الوظيفة المطلوبة منها و هي إما الإفادة أو العمل، و يترتب عليه ترابط الجملة و أداؤها معنى مفيدا.

خطة البحث: جاءت الدراسة مهيكلة على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت عن الموضوع وأهميته.

التمهيد: مفاهيم ومصطلحات.

الفصل الأول: الافتقار في الأسماء، ويتضمن ثلاثة عشر مبحثا، و هي:

المبحث الأول: المبحث الأول: افتقار الاسم إلى الإعراب

المبحث الثاني: افتقار المبتدأ إلى الخبر

المبحث الثالث: افتقار المعرفة إلى علامة.

المبحث الرابع: افتقار ضمير الغائب إلى مفسِّر.

المبحث الخامس: افتقار الموصول إلى صلة.

المبحث السادس: افتقار المضاف إلى المضاف إليه.

المبحث السابع: افتقار المؤنث إلى علامة.

المبحث الثامن: الافتقار إلى التمييز.

المبحث التاسع: افتقار اسم الفاعل عند إعماله إلى الاعتماد.

المبحث العاشر: افتقار المقترن بأل إلى أي في النداء.

المبحث الحادي عشر: افتقار ضمير الرفع المتصل في التوكيد والعطف.

المبحث الثاني عشر: افتقار جواب الشرط إلى الفاء.

المبحث الثالث عشر: الافتقار إلى الرابط.

الفصل الثاني: الافتقار في الأفعال، و يتضمن ستة مباحث:

المبحث الأول: افتقار الفعل إلى الفاعل.

المبحث الثاني: الافتقار إلى نون الوقاية.

المبحث الثالث: افتقار الفعل الماضي الواقع حالا إلى "قد".

المبحث الرابع: افتقار الفعل إلى الواو لنصب المفعول معه.

المبحث الخامس: افتقار الفعل إلى "إلا" لنصب المستثنى.

المبحث السادس: افتقار الأفعال الناقصة إلى خبر.

الفصل الثالث: الافتقار في الحروف، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: افتقار إنْ المخففة إلى اللام.

المبحث الثاني: افتقار شبه الجملة إلى متعلق.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

التمهيد: مفاهيم ومصطلحات

تعريف الافتقار:

الافتقار لغة: الفَقْر: الْحَاجَةُ، وَفِعْلُهُ افتقر، وَالنَّعْتُ فَقِيرٌ[١]. وَالْقِيَام بالشَّيْء أَعم من الافتقار إِلَيْهِ فَإِن الشَّيْء قد يكون قَائِما بالشَّيْء وَهُوَ مفتقر إِلَيْهِ فِي وجوده افتقار تَقْوِيم، كافتقار الْأَعْرَاض إِلَى موضوعاتها وَقد يكون قَائِما بِهِ وَهُوَ غير مفتقر إِلَيْهِ افتقار تَقْوِيم، وَذَلِكَ كَمَا يَقُول الفيلسوف فِي الصُّورَة الجوهرية بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوَاد، وَهِي لَيست بأعراض وَلَا لَهَا خَصَائِص الْأَعْرَاض[٢].

الحاجَةَ تُطْلَقُ على نَفْسِ الافْتِقَار، وعَلى الشيْءِ الَّذِي يُفْتَقَرُ إِليه(٣).

الافتقار اصطلاحا: معناه أن لفظا ما لا يستقل بالعمل أو بالإفادة ولا يوقف عليه الكلام غالبا، و إنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه، وهو قسمان:

– افتقار متأصّل و ذلك بحسب أصل الوضع وهو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، و إن صح ذلك عند إرادة الدراسة و التحليل، مثال: افتقار حرف الجر إلى المجرور ، وحروف العطف إلى المعطوف، وحروف الاستثناء إلى المستثنى.

---

١ – لسان العرب ٦٠/٥ (فقر)، و تهذيب اللغة ١٠٢/٩ أبواب القاف و الراء

٢ – الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت. ١/ ٧٣٢

٣ – تاج العروس ٤٩٥/٥ (حوج)

– افتقار غير متأصل: و هو ما كان الافتقار فيه للباب بحسب التركيب، فالافتقار هنا غير منسوب إلى الكلمة، فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة؛ لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، و إنما الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار، و ذلك كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، و فعل التعجب إلى تمييز، و المبتدأ إلى خبر(١).

تعريف الاختصاص:

الاختصاص لغة: خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يخُصّه خَصّاً وخُصوصاً وخَصُوصِيّةً وخُصُوصِيّةً، وَالْفَتْحُ أَفصح، وخِصِّيصَى وخصّصَه واخْتصّه: أَفْرَدَه بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتصّ فلانٌ بالأَمر وتخصّصَ لَهُ إِذا انْفَرَدَ، وجُعِلَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ وَخَصَّصْتُهُ بِالتَّثْقِيلِ مُبَالَغَةٌ وَاخْتَصَصْتُهُ بِهِ فَاخْتَصَّ هُوَ بِهِ وَتَخَصَّصَ وَخَصَّ الشَّيْءَ خُصُوصًا مِنْ بَابِ قَعَدَ خِلَافُ عَمَّ فَهُوَ خَاصٌّ وَاخْتَصَّ مِثْلُهُ(٢). فالمادة تدور حول التفرد والتميز بشيء معين.

---

١ – ينظر: البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان. ص ١٥٤، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٧٩، للدكتور/ محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، وظاهرة التضام في القرآن الكريم دراسة لسانية حديثة وبلاغية "سورة يوسف" أنموذجا ص ١١،١٢ رسالة ماجستير من إعداد الطالب: هاشمي بن ساسي، كلية: الآداب واللغات جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

٢ – ينظر لسان العرب٧/٢٤ (خصص)، و المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/٧١ (خ ص ص)

الاختصاص اصطلاحا: هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، أو هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة[١] ، وهو ظاهرة من ظواهر استعمال العناصر التركيبية، ومعناه: أن ينفرد قسم ما من أقسام الكلمة بصفات و أحوال معينة يتميز بها عن باقي الأقسام. وذلك كأن يدخل الحرف على مدخول بعينه لا يتعداه، وهو من صفات الحروف والأدوات، كاختصاص إن وأخواتها وحروف الجر بالدخول على الأسماء، واختصاص الجوازم بالدخول على المضارع، واختصاص الأفعال بالتصرف، وبتاء التأنيث المفتوحة، واختصاص الأسماء بالجر والتنوين والنداء.

تعريف التركيب:

لغة: مصدر رَكَّبَ يُرَكِّب يقال: رَكَّبَ الشيءَ: وَضَعَ بَعضَه عَلَى بعضٍ، وَقَدْ تَرَكَّبَ وتَراكَبَ... وتقولُ فِي تَركِيبِ الفَصّ فِي الخاتَمِ، والنَّصْلِ فِي السَّهْم: رَكَّبْتُه فَتَرَكَّبَ، فَهُوَ مُرَكَّبٌ ورَكِيبٌ[٢].

فالمادة تدور حول التجمع والاندماج. ولا شك أن التركيب بهذا المعنى اللغوي يشمل المفيد فائدة إسنادية، وغير المفيد فائدة إسنادية، ويشمل المركب من كلمتين و من أكثر من كلمتين، و يشمل الكلمة باعتبارها مركبة من حروف بل يشمل كل أنواع التركيب. و على هذا فالمركب يطلق على المجموع و على كل واحد من أفراده باعتباره داخلا في هذا المجموع[٣].

---

١ – معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٧٤ .

٢ – لسان العرب ٤٣٣/١ (ركب)

٣ – ينظر تعريف التركيب في كتاب " قضايا التركيب في لغة العرب" للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحميد سعد، دار التوفيقية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م . ص ١٠ – ١٣

اصطلاحا: يطلق على معنيين[1]: أولهما: تركيب الإفراد، و هو ضم كلمة أو أكثر إلى أخرى أو آخر، بحيث ينشأ عن هذا الضم كلمة واحدة حكما، سواء أكان كل منهما أو منها عربيا أم معربا، و سواء أبقي كل من هذه المضمومات على معناه قبل الضم؛ أم دل المجموع على معنى قد يكون جديدا. وذلك نحو: أحد عشر ونظائره، و المركب الإضافي، و المركب المزجي.

ثانيهما: تركيب الإسناد، وهو تأليف الكلام وعقده وضم بعضه إلى بعض على سبيل النسبة دون تسمية به، وبحيث يدل جزؤه على جزء معناه.

والتراكيب بهذا الاعتبار كلها راجعة إلى جملتين: جملة اسمية وهي المصدرة بالاسم، وهي جملة المبتدأ والخبر، وجملة فعلية وهي المصدرة بالفعل وهي جملة الفعل والفاعل، وإلى هاتين الجملتين ترجع التراكيب الإفادية كلها، وأما جملة المنادى نحو: يا زيد فعدها قوم جملة ثالثة مباينة للجملتين المتقدمتين فهي عندهم مركبة في الأصل من الحرف والاسم وعند الجمهور هي راجعة إلى الجملة الفعلية على تقدير نيابة الحرف عن الفعل[2].

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١ ، و المقرب لابن عصفور ٤٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٣/١، ٥،٦،٨،١٧،١٨، ٨١/٣

[2] – المقاصد الشافية ٥٨٩/١

الفصل الأول: الافتقار في الأسماء

المبحث الأول: افتقار الاسم إلى الإعراب

الأصل في الاسم الإعراب، لاختصاصه بتعاقب معان عليه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب[١]. وأصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها. وإنمّا كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهَيْن: أحدهما: أنّا لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أوْلى، لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل. ولذلك كثرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممّا أُعْرب به. وقُدّر غيرها بها ولم تُقدَّر هي به. الوجه الثاني: أنَّا لمّا افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركَّبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنّ العلامة غيرُ المعلَّم، كالطَّراز في الثوب. ولذلك كانت الحركات هي الأصلَ؛ هذا هو القياس[٢].

وزعم بعض النحاة أن البناء هو الأصل، وأن الإعراب إنما وقع للضرورة. وقد غلط؛ لأن البناء في الأسماء لم يكن الأصل ثم خرجت عنه إلى الأعراب للضرورة؛ لأن الكلام إنما وضع للتفاهم.

وإذا كانت الأسماء لا يفهم المراد بها إلا بالإعراب لم يكن الإعراب طارئًا عليها. فإن قيل: فإنها قبل التركيب مبنية، فدل ذلك على أن الأصل البناء؛ لأن التركيب إنما هو بعد الإفراد! قيل: الأصل هو التركيب؛ لأنها

---

١ – المقتصد ١/ ١٠٧، ١٠٨ ، و ابن يعيش ١/ ٥١ ، و التصريح ٤١/١

٢ – ابن يعيش ٥٣/١

إنما وضعت ليخبر بها وعنها، والإفراد بعد ذلك. وإيرادها غير مركبة ليس الأصل إنما هو خارج عن المقصود الأكبر الذي هو فائدة الكلام. ولو كان البناء في الأسماء الأصل لم يقل: لم بني (يا زيد) مثلًا؟ لأنه جاء على الأصل؛ فعله البناء في (قبل) و (بعد)، في نحو قول الله عز وجل: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ ﴾ [1] أنهما لما قطعا من الإضافة، مع أنها مرادة فيهما أشبها في قطعهما عن الإضافة الإتيان ببعض حروف الكلمة فبنيا لذلك.

وإنما بنيا على حركة؛ لأنهما قد كانا معربين في حال الإضافة، فجعل بناؤها على الحركة تنبيهًا على حال الإعراب.

فإن قيل: فلم كانت ضمة؟ قيل: أريد بناؤهما على حركة لم تكن لهما في حال الإعراب؛ لتخالف حال البناء حال الإعراب. وكذلك القول في (أسفل) و(من عل) و(وراء) و(قدام)، وجميع الغايات إذا قطعت عن الإضافة[2].

مما سبق يتبين أن الاسم يفتقر إلى الإعراب بسبب المعاني المتعاقبة عليه والتي بواسطة الإعراب يمكن التمييز بينها، ولذلك كان الإعراب أصلا في الأسماء.

---

[1] – الروم آية ٤

[2] – سفر السعادة و سفير الإفادة ٢/ ٨٤٧،٨٤٨

المبحث الثاني: افتقار المبتدأ إلى الخبر

المبتدأ: كلُّ اسم ابتدأتَه، وجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ، للإخبار عنه. والعوامل اللفظيّةِ هي أفعالٌ وحروفٌ، تختصّ بالمبتدأ والخبرِ. فأمّا الأفعال فنحوُ: "كَانَ" وأخواتِها، والحروفُ نحوُ: "أنَّ" وأخواتِها، و"مَا" الحِجازيّةِ. وإنّما اشترط أن يكون مجرَّدًا من العوامل اللفظيةِ لأنّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرّد من العوامل، تلعّبتْ به، فرفعتْه تارةً، ونصبتْه أُخرى، نحوَ: "كان زيدٌ قائمًا"، و"إنّ زيدًا قائمٌ"، و"ما زيدٌ قائمًا"، و"ظننت زيدًا قائمًا". وإذا كان كذلك، خرج عن حكمِ المبتدأ والخبرِ إلى شَبَهِ الفعل والفاعلِ.

فإذا قلت: "زيدٌ"، فتُجرِّده من العوامل اللفظيّةِ، ولم تُخْبِر عنه بشيء، كان بمنزلةِ صَوْت تُصوّته لا يستحقّ الإعرابَ، لأنّ الإعراب إنّما أُتي به للفرق بين المعاني. وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدةِ احتيج إلى الإعراب لِيدلّ على ذلك المعنى. فأمّا إذا ذكرتَه وحدَه، ولم تُخْبِر عنه، كان بمنزلةِ صوت تصوّته غيرِ معرَب [1]. فالمبتدأ بدون خبر لا يُعَدُّ كلاما ولا ستحق إعرابا وإنما هو مجرد صوت فقط، فهو إذن يفتقر إلى الخبر حتى يكون كلاما مفيدا. فخبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابه الفاعل[2]. والخبر هو الجزءِ المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. والذي يدلّ على ذلك أن به يقع التصديقُ والتكذيبُ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "عبدُ الله منطلقٌ"، فالصِّدْقُ والكِذْبُ إنّما وقعا في انطلاق عبد الله، لا

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١

[2] – المقتصد في شرح الإيضاح ص ٢٥٧

في عبد الله، لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنمّا ذكرتَ عبد الله، وهو معروفٌ عند السامع، لتُسْنِد إليه الخبرَ الذي هو الانطلاقُ[١].

و الخبر هو: المجرّد من العوامل اللفظية الفعلية وما شابهها المسند إلى مبتدأ[٢].

وقد جرت عادة النحويين المتأخرين أن يعرفوا الخبر بأنه الجزء الذي استفيد من الجملة أو أنه الذي تقع به الفائدة (أو أنه) معتمد الفائدة كما قال الجزولي[٣]: وهذا خطأ لأن المفرد وحده لا يفيد شيئا، وإنما فيه الدلالة على مسماه، وذلك ليس بفائدة خبرية، و عرفه ابن مالك–رحمه الله– بأنه الجزء المتم الفائدة، فجعله متما لها ولم يجعله معطيا لها من أصل، كما هو ظاهر من كلام غيره، فمعناه أن الفائدة حصلت بينهما، أعني بين المبتدأ والخبر، فالمبتدأ يحصل شيئا منها لكن على غير تمام، ثم يأتي الخبر فيتمها ويكملها، هذا مقتضى لفظ "متم" فالفائدة حصلت بهما معا، وكل واحد من الجزأين له حظ وطريق خاص في إعطاء الفائدة.

ومن الدليل على هذا أنه لا يستفاد من الخبر وحده فائدة البتة إذا قلت: قائم أو عالم دون أن يأتي بالمبتدأ، كما أنه لا يحصل بالمبتدأ وحده فائدة دون أن يؤتى بالخبر.

فالفائدة تحصل بالمبتدأ والخبر معا ولا غنى لأحدهما عن الآخر، قال سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه" وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن

---

١ – ابن يعيش ٨٧/١

٢ – تمهيد القواعد ٩٤٩/٢

٣ – ينظر كتاب المقدمة الجزولية في النحو ص ٩٣، وشرحها للأبذي ص ٨٧٧

الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[1].

وأما من أطلق من النحويين القول بأن الخبر هو محل الفائدة، فمن جهة أنه الذي جاء آخرا وعند الإتيان به حصلت الفائدة، ولم يتشوف إلى منتظر، كما يتشوف بعد ذكر المبتدأ إلى الخبر، فإذا ثبت هذا فللمبتدأ حظ في الإفادة من حيث هو المحدث عنه، وللخبر حظ أيضا من حيث هو الحديث، فصح إذاً أن الخبر هو الجزء المتمم الفائدة[2] . فلأن الكلام لا يتم والفائدة لا تحصل بالمبتدأ وحده و لا بالخبر وحده افتقر كل منهما لصاحبه و تركب من كليهما كلام مفيد و استحق كل منهما الإعراب.

---

[1] – الكتاب ٢٣/١

[2] – ينظر المقاصد الشافية ٦٢٠/١–٦٢٢، تمهيد القواعد ٩٤٩/٢.

المبحث الثالث: افتقار المعرفة إلى علامة

المَعْرِفَة في الأصل مصدرُ "عَرَفْتُ مَعْرِفَةٍ وعِرْفانًا"، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف، كالمراد بنَسْج اليَمَن أنَّه منسوجُ اليمن، وكقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾[1]، أي: مَخْلُوقُه، وكذلك النكرةُ بمعنى المنكور، والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيرَه، وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: "في داري رجلٌ"، و" لِي بُسْتانٌ"، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّمُ أيضًا، نحو قولك: "أنا في طَلَبِ غلامٍ أشتريه، ودارٍ أكتريها"، ولا يكون قصدُه إلى شيء بعينه.

والنكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ؛ لأنّ الاسم نكرة في أوّلِ أمره مبهمٌ في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف، حتى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه، كقولك: "رجلٌ"، فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه، فتقول: "الرجلُ"، فيكون مقصورًا على واحد بعينه، فالنكرةُ سابقةٌ، لأنّها اسم الجنس الذي لكلّ واحد منه مثلُ اسم سائرِ أُمَّتِه، وضعه الواضعُ للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفةً إلَّا وأصلُها النكرة؛ إلَّا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريكَ له سبحانه وتعالى، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حُدّث عن النكرة، لَمَا علم المخاطُب عمَّن الحديثُ، ويزيد ما

[1] – لقمان آية ١١

ذكرناه عندك وُضوحًا أنّ الإنسان حين يُولَد، فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأةٍ، ثمّ يُميَّز باللَّقَب، والاسم[١].

والتعريفُ فرعٌ على التنكير، لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ إلى وَضْع لنقْله عن الأصل؛ كنقلِ "جَعْفَرٍ" عن اسمِ النهر الذي هو نكرةٌ شائعٌ إلى واحد بعينه. فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذي ينقل الاسمَ من جهةِ أنَّه متضمَّنٌ فيه، من غير علامةٍ تدخل عليه، وهو تعريف العلمية[٢].

[١] – ابن يعيش ٥/٨٥ ،٨٦، و اللباب١/٥٠١

[٢] – ابن يعيش ١/٥٩

المبحث الرابع: افتقار ضمير الغائب إلى مفسِّر

الضمير اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًّا؛ لأنه ليس باسم صريح، وهو اسم كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما. فبقولهم " اسم " خرج حرف الخطاب، و بقولهم " كني به " خرج لفظ المتكلم و المخاطب و الغائب، و المراد بالغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب، و كذا يكنى عن الله بضمير الغائب(١).

وضمير المتكلم وكذا ضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة؛ لذلك كل منهما مستغن عن مفسر يفسره، وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يُفسره، وأصل المفسر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدمًا، وقد خالف هذا الأصل في مواضع محددة معروفة.

ولما كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفَسِّره خلفًا عما فاته من مُقارنةِ المشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كما يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعَبَّر عنها بضمير حاضر. واللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المفَسَّر في تكميل وضوحه أن يتصل به، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا كلُ منهما يصلح لأن يكون مفَسرا فالمفسِّر هو الأقرب، نحو: أكرمت زيدا وعمرا في داره، فالضمير لعمرو لقربه، ولا يجعل لغير الأقرب إلا بدليل من خارج. فلا يكون مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ

---

١ – كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٩/١ ، و شرح الحدود النحوية ص ١٣٩، ١٤٠

وَٱلْكِتَٰبَ ﴾[1]، فالضمير في (ذريته) عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا يعقوب؛ لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها هو إبراهيم.

ومثال عوده على الأقرب قولك: لقيت زيدًا وعمرًا يضحك، فالضمير في يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل.

والمُفسر إما أن يكون مُصرحًا بلفظه مثاله: زيدٌ لقيته، والتصريح بلفظ المفسر هو غالبٌ على ضمير الغيبة.

و إما يكون مستغنيًا عنه بحضور مدلوله حسًا، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ﴾[2]، و﴿يَا أَبَتِ اسْتَاجِرْهُ ﴾[3]. وقيل(٤) إن المفسر موجود في الكلام لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما، فالضمير في (قال) عائد على (يوسف)، والضمير في (هي) عائد على قوله {بِأَهْلِكَ سُوَءاً}، ولما كنت عن نفسها بقوله {بِأَهْلِكَ} ولم تقل "بي"، كنى هو عنها بضمير الغيبة في قوله: {هِيَ رَاوَدَتْنِي}، ولم يخاطبها بقوله "أنت راودتني"، ولا أشار أليها بقوله "هذه راودتنى". وكل هذا على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياء من الخطاب الذي لا يليق بالأنبياء، فأبرز الاسم في صورة الضمير الغائب تأدبًا مع الملك وحياءً منه. وكذلك أيضًا قوله {يَا أَبَتِ اسْتَاجِرْهُ} عائد على موسى، فمفسره مصرحٌ بلفظه.

---

١ – العنكبوت آية ٢٧

٢ – يوسف آية ٥١

٣ – القصص آية ٢٦

٤ – قاله أبوحيان في التذييل والتكميل٢/٢٣٥

وقد يكون المفسر مُستغنيًا عنه بحضور مدلوله علمًا كقوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [1] أي: إنا أنزلنا القرآن

أو حضور جزئه كقول الشاعر[2]:

أماويّ مَا يغنى الثّرَاءُ عَن الْفَتى ... إِذا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وضاق بهَا الصدرُ

فالضمير في "حشرجت" عائد على النفس، والفتى مغنٍ عن ذكرها لأنها جزؤه. وكذلك الضمير ي "بها".

ومنه قولهم: «من كذب كان شرّا له» (٣) فأضمروا في كان ضمير الكذب؛ لأنه جزء مدلول كذب، ومثله قوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى ﴾ [4] فهذا عائد على العدل؛ لأنه جزء مدلول اعْدِلُوا. ومنه قول الشاعر (٥):

وإذا سئلت الخير فاعلم أنّها ... حسنى تخصّ بها من الرّحمن

---

[1] – القدر الآية الأولى

[2] – البيت من البحر الطويل من قصيدة لحاتم الطائي ذكر جزءا منها ابن قتيبة في الشعر والشعراء: (١/ ٢٥٣)، وهي كلها في ديوان حاتم ص ١٩٩، والبيت في شرح التسهيل (١/ ١٥٧)، و التذييل والتكميل (٢/ ٢٥٤)، و همع الهوامع ٢٦٣/١ ، وخزانة الأدب ٢١٢/٤ ، و معجم الشواهد (ص ١٥٠).

[3] – شرح المفصل ٧/ ١٥٢

[4] – المائدة آية ٨

[5] – البيت من بحر الكامل قاله كعب الغنوي من مقطوعة قصيرة يوصي فيها ابنه عليّا وهي في الأمالي (٢/ ٣٤٦). وشاهد البيت واضح. والبيت ليس في معجم الشواهد، وهو في شرح التسهيل (١/ ١٥٧)، وفي التذييل والتكميل (١/ ٥١٣).

فأعاد الضمير إلى المسألة؛ لأنها جزء مدلول سئلت. ومنه قول الشاعر(١):

إذا نهي السّفيه جرى إليه ... وخالف والسّفيه إلى الخلاف

فالهاء من إليه عائد على السفه؛ لأنه جزء مدلول السفيه.

أو يذكر ما صاحب الضمير له أي للمذكور كل؛ فإن الجزء يدل على الكل كما يدل الكل على الجزء. ومن ذلك – والله أعلم – ﴿ وَلا يُنْفِقُونَها فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٢)؛ فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع، كأنه قيل: – والذين يكنزون أصناف ما يُكنز، ولا يُنفقونها.

و قسم بعض العلماء(٣)ضمير الغائب: إلى ما يتقدم عليه مُفسره لفظًا ورُتبةً، نحو: ضرب زيدٌ غلامه، أو لفظًا دون رتبة، نحو: ضرب زيدًا غلامه، أو رُتبةً دون لفظ، نحو: ضرب غلامه زيدٌ.

وإلى ما يُفسره ما يُفهم من سياق الكلام، وهو ما عُلم المراد به، ولم يكن له مُفسرٌ متقدمٌ عليه بوجه من الوجوه الثلاثة ولا متأخرٌ عنه، نحو قوله

---

١ – البيت من البحر الوافر بلا نسبة في مجالس ثعلب ٦٠/١ ، و شرح التسهيل ١٥٧/١ ، و التذييل و التكميل ٢/ ٢٥٥ ، و تمهيد القواعد ٥٤٢/١

وروي أمر مكان نهي، وشاهده قوله: جرى إليه. قال ثعلب في مجالسه (١/ ٦٠): قوله: جرى إليه أي جرى إلى السفه، واكتفى بالفعل من المصدر. ويقصد بالفعل اسم الفاعل.

٢ – التوبة آية ٢١

٣ – شرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢ ، ١٤ ، و ارتشاف الضرب ص ٩٤٣

تعالى:﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾[1]، ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2]،﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[3] أي: على ظهر الأرض، وحتى توارت الشمس، فأثرن بالمكان.

وإلى ما يأخذ شبهًا من الذي يُفسره ما يُفهم من سياق الكلام، ومن الذي يُفسره ما قبله بوجه ما، أي: لم يتقدم لمُفسره ذكرٌ، لكن تقدم ما هو من لفظ المُفسر، وإن لم يكن المُفسر، وذلك نوعان:

أحدهما: الضمير العائد على المصدر المفهوم من فعلٍ أو صفةٍ، نحو قوله تعالى: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى}.

والثاني: العائد على شيءٍ لم يُذكر في الكلام، ولكن ذُكر قبله شيءٌ يشرك الشيء الذي يعود عليه الضمير في اللفظ، نحو: عندي درهمٌ ونصفه(٤).

مما سبق يتبين أن ضمير الغائب يفتقر إلى مفسر بسبب إبهامه و عدم وجود مشاهدة تقارنه تغنيه عن المفسر.

---

[1] – فاطر آية٤٥

[2] – ص آية٣٢

[3] – العاديات آية ٤

[4] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٧/٢ – ١٦٧ ، و التذييل ٢٥٢/٢– ٢٦٢ ، و ناظر الجيش ٥٣٩ – ٥٤٩

المبحث الخامس: افتقار الموصول إلى صلة

الموصول هو في الأصل اسم مفعول من وَصَلَ الشيء بغيره: إذا جعله من تمامه، وفي الاصطلاح عبارة عن الكلمة التي تفتقر في دلالتها على معنى الاسم التام إلى ما يتصل بها فتستقل حينئذ دلالتها عليه، وتصير في معنى الأسماء المستقلة بالدلالة(١)، وهذه الكلمة على نوعين:" موصول "حرفي، و" موصول "اسمي، فـ" الموصول "الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر"، ولم يحتج إلى عائد، و" الموصول "الاسمي" كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف، أو جار ومجرور تامين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه(٢).

وما يفتقر إليه الاسم الموصول يسمى صلة، و معنى الصلة أن الاسم لا يكون تاما في أصله فيضم إليه ما يتممه و يجبر نقصه كما تقل: هذا صلة هذا، و وَصْلُهُ، أي يكمله، و يزيل نقصه. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني الذي. وحده، لم يفد شيئا، وكان بمنزلة أن تقول: جاءني جَعْ، من جعفر مثلا. فإذا وصلته بالجملة تم الاسم كقولك: جاءني الذي عرفته، كما أنك أتممت الاسم فقلت: جاءني جعفرٌ، أفاد. فالصلة تتنزل من الموصول بمنزلة الجزء من الاسم، و لذلك لم يتم الكلام بالموصول و الصلة كما يتم بنحو زيد مع جملة. ألا ترى أنك لو قلت: الذي ضربته، و سكت لم يكن كلاما، و كان بمنزلة أن تقول: زيد، و تسكت(٣).

---

١ – المقاصد الشافية ٤٢٥/١

٢ – التصريح ١٤٨/١ ، ١٤٩

٣ – المقتصد في شرح الإيضاح ص١٢٧ ، ١٣١ ، ٣١٥

و معنى الموصول أن لا يتِم بنفسه، ويفتقِر إلى كلام بعده، تصلُه به ليَتِم اسمًا، فإذا تَم بما بعده، كان حكمُه حكمَ سائر الأسماء التامّة، يجوز أن يقع فاعلًا، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومبتدأ، وخبرًا. فتقول: "قام الذي عندك"، فموضعُ "الذِي" رفعٌ بأنه فاعلٌ. وتقول: "ضربتُ الذي قام أبوه" فموضعُه نصب بأنه مفعول. وتقول: "جاءني غلامُ الذي في الدار"، فيكون موضعُ "الَّذي" خفضًا بإضافةِ الغلام إليه، وتقول: "الذي في الدار زيدٌ"، فيكون موضعُ "الذي" رفعًا بأنه مبتدأ. وتقول: "زيدٌ الذي أبوه قائمٌ"، فموضعُ "الَّذي" رفع بأنه خبر المبتدأ.

ولهذا المعنى من احتياجه في تَمامه اسمًا إلى جمله بعده تُوضِحه، وجب بناؤُه؛ لأنه صار كبعضِ الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يستحِقّ الإعرابَ، أو لأنّه أشبهَ الحرف من حيث إنه لا يُفيد بنفسه، ولا بدّ من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره، ولذلك يقول بعضُهم: إن الموصول وحدَه لا موضعَ له من الإعراب، وإنما يكون له موضعَ من الإعراب إذا تم بصلته. والصوابُ عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصولِ، ومجرَى الصلة من الموصول مجرَى الصفة من الموصوف، فكما لا يتوقف إعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة، كذلك لا يتوقف إعرابُ الموصول على تمامه بالصلة. ويُوضِح ذلك لك أتى المُعْرَب من الموصولات يظهر الإعرابُ فيه، نحوَ: "أي"، ألا تراك تقول: "جاءني أيُّهُمْ أبوه قائمٌ"، ولا رأيت أيَّهم أبوه قائمٌ"، و"مررت بأيَّهم أبوه قائم"، فكما أن الإعراب هنا ظاهر في "أي"، كذلك ينبغي أن يكون في "الذي" وأخواتِها، إلا أن الفرق بين الصلة والصفة، أنّ الجملة إذا كانت صفة كان لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها واقعةٌ موقعَ المفرد، إذ كانت الصفةُ تكون بالمفرد، والصلةُ لا

موضعَ لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقعَ المفرد؛ لأنّ الصلة لا تكون مفردًا[1].

و خلاصة القول: أن الموصول لا يتِم بنفسه، ويفتقِر إلى جملة بعده، تصلُه به ليَتِم اسمًا، فإذا تَم بما بعده، كان حكمُه حكمَ سائر الأسماء التامّة، يجوز أن يقع فاعلًا، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومبتدأ، وخبرًا، ولهذا المعنى من احتياجه في تَمامه اسمًا إلى جمله بعده تُوضِحه، وجب بناؤُه؛ لأنه صار كبعضِ الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يستحِقّ الإعرابَ، فمنزلةُ "الذِي"، ونحوه من الموصولات وحدَه منزلةُ حرف من الكلمة، من حيث كان لا يفهَم معناه إلَّا بضم ما بعده إليه، فصار لذلك من مُقدماته، فالموصول وحدَه اسم ناقص، أي: ناقصُ الدلالة، فإذا جئتَ بالصلة، قيل: مَوْصُول حينئذٍ.

أو لأنّه أشبهَ الحرف من حيث إنه لا يُفيد بنفسه، ولا بدّ من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره.

[1] – شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣ ، ١٣٩، و المقاصد الشافية ١/ ٤٦٧ – ٤٦٩

المبحث السادس: افتقار المضاف إلى المضاف إليه

المضاف من حيث هو مضاف مفتقر أبدا إلى ذكر "المضاف إليه" في إفادة معناه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب"، ويزول في بعضها(١).

والغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها كـ: "غلام" من العقلاء و: "ثوب" من غيرهم، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول: "غلام زيد وثوبه"، وتارة لا يضافان فيقال: "غلام وثوب" "ومنها ما يمتنع إضافته" لملازمته التعريف "كالمضمرات" "والإشارات" وأما "ذلك" وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه، "وكغير "أي" من الموصولات" النصية والمشتركة، "و" "كغير "أي" "من أسماء الشرط"، وكغير "أي" من أسماء "الاستفهام"، وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف، والحرف لا يضاف، وإنما أضيفت " أي" في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد؛ لاحتياجها إليها في فهم معناها وهو نوعان:

الأول: ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ فينون نحو: "كل" إذا لم يقع نعتًا ولا توكيدًا، و"بعض"، و"أي"، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[٢] و:﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [٣]

---

١ – شرح الأشموني ٤٣/١ ، والتصريح ٤٦/١ .

٢ – يس آية ٤٠

٣ – البقرة آية ٢٥٣

والنوع الثاني: ما يلزم الإضافة لفظًا، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يضاف للظاهر، مرة وللمضمر أخرى، نحو: كلا الرجلين وكلاهما، وكلتا المرأتين وكلتاهما، وعند زيد وعندك، ولدى الباب ولديك، وقصارى الأمر وقصاراه؛ بضم القاف؛ أي: غايته، وسوى زيد وسواك.

والثاني: ما يختص بالظاهر دون المضمر كـ: "أولي" بمعنى "أصحاب"، و: "أولات" بمعنى "صاحبات"، و " ذي" بمعنى "صاحب"، و"ذات" بمعنى صاحبة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ ﴾[1] أي: أصحاب قوة، " و﴿ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ ﴾ [2] أي: صاحبات الأحمال، و﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا ﴾ [3] أي: صاحب الحوت، و ﴿ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ [4] أي صاحبة بهجة.

والثالث: "ما يختص بالمضمر" دون الظاهر، وهو نوعان:

أحدهما: "ما يضاف لكل مضمر" متكلم أو مخاطب أو غائب، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، فلا يضاف إلى ظاهر، وهو "وحد" و هو لازم النصب على المصدر لفعل من لفظه حكى الأصمعي وحد الرجل يحد إذا انفرد، كما أنه مصدر ملازم للإفراد والتذكير على

---

[1] – النمل آية ٣٣

[2] – الطلاق آية ٤

[3] – الأنبياء آية ٨٧

[4] – النمل آية ٦٠

المشهور، فمن إضافته إلى ضمير الغيبة قوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡۖ ﴾ [1] و من إضافته إلى ضمير الخطاب نحو قول الشاعر(٢):

وكنت إذ كنتَ إلهي وَحْدَكا ... لم يكُ شيء يا إلهى قَبْلَكاَ

و"إلهي" الأول: منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه، "و" من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو قوله(٣) :

أَصبَحت لَا أحمل السِّلَاح وَلَا ... أملك راس الْبَعِير إِن نَفرا

وَالذِّئْب أخشاه إِن مَرَرْت بِهِ ... وحدي وأخشى الرِّيَاح والمطرا

والنوع الثاني من النوعين: ما يختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مثناة لفظًا، ومعناها التكرار؛ لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا

---

[1] – غافر آية ١٢

[2] – البيت من الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ٢/ ١٤٧، والكتاب ٢/٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩، وشرح التسهيل ٤/ ٦٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨١، وشرح المفصل ٢/ ١١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١، ومغني اللبيب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/ ٢٧٤، والمنصف ٢/ ٢٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٩، و٣/ ١٥٧٣.

[3] – البيتان من البحر المنسرح للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٦، والارتشاف ٢/ ٣٤٠، وحماسة البحتري ص٢٠١، وخزانة الأدب ٧/ ٣٨٤، والدرر ٢/ ١٤٦، والكتاب ١/ ٩٠، ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩، "ضمن"، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧، ونوادر أبي زيد ص١٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٣٧، وأوضح المسالك ٣/ ١١٤، والرد على النحاة ص١١٥، والمحتسب ٢/ ٩٩. قال ذلك لكبر سنه، وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل.

على ذلك؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره، وهي: "لبيك" بفتح اللام وتشديد الموحدة "بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و"سعديك" بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا تستعمل" "سعديك" إلا بعد: لبيك"؛ لأن "لبيك" هي الأصل في الإجابة.

و"سعديك" كالتوكيد لها، قال المرادي: أراد سيبويه بقوله: "لبيك" و"سعديك" إجابة بعد إجابة[1]. و"حنانيك" بفتح المهملة والنون بمعنى: تحننا عليك بعد تحنن، قال طرفة بن العبد[2]:

أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فأسْتَبْقِ بَعْضَنا ... حَنَانَيْكَ بعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ

و "دواليك" بفتح الدال المهملة بمعنى: تداولًا بعد تداول، و "هذاذيك"؛ بذالين معجمتين بمعنى: إسراعًا لك بعد إسراع، قال" العجاج(٣):

ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وطَعْناً وَخْضَا

---

[1] – شرح الألفية للمرادي ٢/ ٢٥٩.

[2] – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص٦٦، والدرر ١/ ٤١٢، والكتاب ١/ ٣٤٨، ولسان العرب ١٣/ ١٣٠ "حنن"، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، وتاج العروس "حنن"، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٢٧٣، وشرح المفصل ١/ ١١٨، والمقتضب ٣/ ٢٢٤ .

[3] – الرجز في ديوانه ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦، والدرر ١/ ٤١١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥، وشرح المفصل ١/ ١١٩، والمحتسب ٢/ ٢٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٦٠، وأساس البلاغة "هذذ"، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٥٨، وأوضح المسالك ٣/ ١١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣، والكتاب ١/ ٣٥٠، ولسان العرب ٣/ ٥١٧، "هذذ" ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧، وهمع الهوامع ١/ ١٨٩، وجمهرة اللغة ص٦١٥، ١٢٧٣.

والمعنى: أضرب ضربًا يهذ هذّا بعد هذ على التكرير، وأطعن طعنا جائفًا، و"الهذ": السرعة في القطع وغيره، و"الوخض" بالخاء والضاد المعجمتين: الطعن الجائف، وهو؛ بفتح الواو وسكون الخاء؛ نعت للطعن.

وعامله أي: هذاذيك "وعامل لبيك من معناهما" على حد "قعدت جلوسًا"، والتقدير: أسرع وأجيب، "و" عامل "البواقي" من الأمثلة "من لفظها"، والتقدير: أسعد وأتحنن وأتداول.

وشذت إضافة "لبى" إلى ضمير الغائب في نحو قوله(١):

إنك لو دعوتني ودوني ... زوراء ذات مترع بيون

"لقلت لبيه لمن يدعوني"

فـ"دوني زوراء" بالزي ثم الراء: جملة حالية من ياء المتكلم، والزوراء: الأرض البعيدة و"ذات مترع" صفتها، والمترع من قولهم: "حوض ترع" بفتح التاء المثناة فوق والراء أي: ممتلئ، و"بيون" بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي: واسعة بعيدة الأطراف، وكان مقتضى الظاهر أن يقول:

---

١ – الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٧٣١ "لبب"، ١٣/ ٦٤ "بين"، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٢، وخزانة الأدب ٢/ ٩٣، والدرر ١/ ٤١٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٣، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، وتاج العروس ٤/ ١٨٤، "لبب"، "بين"، والمخصص ١٠/ ٣٦، ١٦/ ١٤٧، وأساس البلاغة "بين"، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٠١، وشرح التسهيل ٢/ ١٨٦، وشرح المرادي ٢/ ٢٦١.

"لبيك" ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل قوله تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾ [1].

و شذت إضافة " لبى" إلى الظاهر في قوله[2]:

دَعَوْتُ لِما نابَنْى مِسْوَراً ... فَلَبَّى فَلبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

---

[1] – يونس آية ٢٢

[2] – البيت من البحر المتقارب لرجل من بني أسد في الدرر ١/ ٤١٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠، ولسان العرب ١٥/ ٢٣٩، "لبى"، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨١، وبلا نسبة في أساس البلاغة "لبى"، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣، وشرح ابن الناظم ص٢٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٣، وشرح التسهيل ١/ ١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٢، وشرح المرادي ٢/ ٢٦٠، والكتاب ١/ ٣٥٢، والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠. "ومسورًا": علم منصوب على المفعولية بـ"دعوت"، و"لما" بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ"دعوت"، و"نابني" بمعنى أصابني صلة "ما"، وجملة "فلبى" معطوفة على جملة "دعوت"، والأصل فلباني، أي: قال لي: لبيك، فحذف المفعول، والمعنى: دعوت مسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني، وأصل هذا أن رجلًا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك، وخص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقًا، فجاء النهي عن ذلك، روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك، فلا يقولن: لبى يديك ١، وليقل: أجابك الله بما تحب" و في النهاية ٢٢٢/٤ "لبب": "وقال الزمخشري: فمعنى لبي يديك: أي: أطيعك، وأتصرف بإرادتك، وأكون كالشيء الذي تصرفه بيديك كيفن شئت".

و قال سيبويه(١): هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه أنه أي: لبى "مفرد وأصله: "لبى" بألف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين، فقلت ألفه ياء لأجل الضمير كما قلبت في "لدى" و "على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لم تقلب من الظاهر إذ يقال: "لدى لباب"، و"على زيد" ببقاء الألف على حالها.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل مطلقًا اسمية كانت أو فعلية و هذا النوع من الأسماء يبنى لشبهه بالحرف في الافتقار الأصلي إلى جملة وإنما افتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء(٢). وهو: "إذ" من أسماء الزمان و: "حيث" خاصة من أسماء المكان، فأما: إذ، فنحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ ﴾[٣] بإضافة "إذ" إلى الجملة الاسمية، و قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡۖ ﴾[٤] بإضافة "إذ" إلى الجملة الفعلية، و"إذ" في هذين المثالين مفعول به لـ"اذكر"، وزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلًا.

---

١ – الكتاب ١/ ٣٥١، ٣٥٢.

٢ – ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ٨١،٨٢/١ .

٣ – الأنفال آية ٢٦

٤ – الأعراف آية ٨٦

وشرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلًا ماضيًا، نص على ذلك سيبويه(١).

وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا كما مثل، ومعنى لا لفظًا نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ﴾ (٢)، وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تَعَالَىٰ:﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ ﴾(٣).

وقد يحذف ما أضيفت "إذ" إليه من الجملة بأسرها للعلم به، فيجاء بالتنوين عوضًا منه أي: من المضاف إليه كقوله تَعَالَىٰ:﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ﴾(٤) أي: يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذف جملة {غُلِبَتِ الرُّومُ} وعوض منها التنوين، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، و"إذ" باقية على بنائها على الأصح،

وأما: "حيث"، فنحو: "جلست حيث جلس زيد" بإضافة "حيث" إلى الجملة الفعلية "و: حيث زيد جالس" بإضافة "حيث" إلى الجملة الاسمية، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية،

---

١ – الكتاب ١/ ١٠٧.

٢ – البقرة آية ١٢٧

٣ – التوبة آية ٤٠

٤ – الروم الآيتان ٤، ٥

وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلًا، نص على ذلك سيبويه(١)، وربما أضيفت "حيث" إلى المفرد كـ"عند" كقوله(٢):

ونطْعَنُهم حيثُ الكُلَى بعدَ ضربِهم ... ببيض المَوَاضي حيثُ لـيِّ العَمَائِمِ

---

١ – الكتاب ١/ ١٠٧.

٢ – البيت من البحر الطويل للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/ ٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤، والدرر ١/ ٤٥٥، وشرح ابن الناظم ص٢٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٤، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، ومغني اللبيب ١٣٢/١، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة والإعراب: نطعنهم –بضم العين وفتحها– نضربهم؛ يقال: طعنه بالرمح؛ كمنعه ونصره –ضربه ووخزه. الحبا: جمع حبوة؛ وهي الثوب الذي يحتبى به.

والاحتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره، ويشده عليها. وقد يكون الاحتباء باليدين؛ والمراد هنا: أوساطهم. بيض: جمع أبيض، والمراد: السيوف المواضي؛ جمع ماض، وهو النافذ القاطع؛ أي السيوف القواطع. "لي" العمائم: لفها وشدها طاقة بعد طاقة على الرءوس. "تحت الحبا" مفعول ومضاف إليه "بع" ظرف متعلق بنطعن "ضربه" مضاف إليه. وضمير الغائبين مضاف إليه؛ من إضافة المصدر لمفعوله "حيث" ظرف مكان في محل نصب، متعلق بضرب، أو حال. "لي العمائم" مضاف إليه.

المعنى: نضربهم برماحنا في أواسطهم؛ حيث لا يبرءون من الطعن بعد ضربهم بالسيوف القواطع على رءوسهم.

الشاهد: إضافة حيث إلى اسم مفرد، وفي المغني: أن من أضاف "حيث" إلى المفرد، أعربها؛ ومنه قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيلا طالعا

بفتح ثاء حيث على أنها مفعول ترى، وخفض سهيل. وفيما يضاف وجوبا إلى الجملة الاسمية والفعلية. ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٣٦/٢ هامش٣

فأضاف "حيث" إلى "لي" وهو مصدر مفرد، "ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي.

فإنه قاس عليه.

ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو: لما" الوجودية "عند من قال باسميتها" كابن السراج(١) وتبعه الفارسي(٢) وتبعهما ابن جني(٣) وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال: إنها اسم وهي ظرف بمعنى "حين"، وقال ابن مالك: بمعنى "إذ"، واستحسنه في المغني(٤)؛ لأنها مختصة بالماضي "نحو: لما جاءني أكرمته"، والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود(٥)، واستدل له الموضح في شرح القطر[٦] بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ ﴾ [٧] وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إما "قضينا" أو "دلهم" إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل "قضينا" مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل "دلهم" مردود بأن "ما" النافية لا ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل

---

١ – الأصول ٢/ ١٥٧.

٢ – الإيضاح العضدي ١/ ٣١٩.

٣ – الارتشاف ٢/ ٥٧٠.

٤ – مغني اللبيب ص٣٦٩.

٥ – الكتاب ٤/ ٢٣٤.

٦ – شرح قطر الندى ص٤٣.

٧ – سبأ آية ١٤

أن يكون لها هنا عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية،

ويجاب بأن العامل "قضينا" وكونه مضافًا إليه ممنوع بأن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها، وقد صرح في المغني بذلك في "إذ" على قول المحققين: إن العامل فيها شرطها، فقال(١): لأن "إذا" عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت.

و "إذا" عند غير الأخفش والكوفيين(٢) فإنها تختص بالجملة الفعلية،

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو: ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ ﴾ [٣] ومضارعين نحو: ﴿ إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدًا ﴾ [٤]، ومختلفين نحو: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ ﴾[٥] الآية، ﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾[٦]، وماضيًا وأمرًا، "﴿ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾[٧].

فإن قيل: إنَّ إذ وإذا ملازمان للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة مما يختصُّ بالأسماء، فلماذا لم يعربا، كما أعربت أيّ الشرطية والاستفهامية لملازمتهما للإضافة؟ فالجواب عن ذلك: "قلت: إضافتهما كلا إضافة؛

---

١ – مغني اللبيب ص١٣٠

٢ – الارتشاف ٢/ ٢٣٩، وشرح ابن الناظم ص٢٨٢.

٣ – الإسراء آية ٨٣

٤ – الإسراء آية ١٠٧

٥ –المائدة آية ٨٣

٦ – مريم آية ٥٨

٧ – الطلاق آية ١

لأنهما مضافان إلى الجمل، والإضافة إلى الجمل في تقدير الانفصال، فكأنهما غير مضافين (١).

وما كان من أسماء الزمان "بمنزلة "إذ" أو "إذا" في كونه اسم زمان مبهم(٢) لما مضى" كما أن "إذ" كذلك، "أو لما يأتي" كما أن "إذا" كذلك، "فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه"، فما كان بمنزلة "إذ" جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية،

---

١ – حاشية يس على التصريح: ١/ ٥٢".

٢ – المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات، نحوك أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت.

وشبهها في الشياع، كناحية وجانب. والمراد بظرف الزمان المبهم هو: ما يدل على زمن غير محدد، ولا مقدر بابتداء معين ونهاية معروفة، ولاي قع جوابا لـ"متى" و"كم" أما المختص، فهو ما يدل على زمن مقدر، ويقع جوابا لـ"متى" نحو: يوم الخميس، جوابا لمن قال: متى جئت؟ والمعدود: ما يقع جوابا لـ"كم" نحو: يومين أو أسبوعا، جوابا لمن قال: كم مكثت في الإسكندرية؟ ومن المختص: المعرف بالعلمية كرمضان، أو بالإضافة كزمن الربيع، أو بأل كاليوم، والنكرة الموصوفة كسرت زمنا طويلا، ومن الظروف المبهمة ما له اختصاص من بعض الوجوه، كعشية، وليلة، وصباح، ومساء. ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/ ١٥٨، ١٥٩. ويحصل الإبهام في المكان من وجهين؛ أحدهما: ألا يلزم مسماه؛ لأن "خلفك قدام لغيرك، وأنك بتحولك عن تلك الجهة، يصير ما كان خلفك قدام أو يمينك أو يسارك على حسب تحولك؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها؛ فهي جهات له –وهو في وقع خاص– وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها؛ وثانيهما: أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي إليه؛ فخلفك: اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، وأمامك: اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا". ينظر أوضح المسالك ٢/٢٠٩ هامش ٢، ، و شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٤٣٥ ، و التصريح: ١/ ٥٢٣ .

فلذلك تقول: جئتك زمن الحجاجُ أميرٌ بالرفع على الابتداء والخبر، أو: زمن كان الحجاج أميرا؛ لأنه أي: لأن "زمن" بمنزلة: "إذ" في إفادة معنى المضي، والناصب له "جئت"؛ لأنه بمعنى الماضي، فلا يعمل فيه إلا ماض، و ما كان بمنزلة "إذا" جاز أن يضاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية، فلذلك تقول: "آتيك زمن يقدم الحاج"، فـ"زمن" مضاف إلى الجملة الفعلية، والناصب له "آتيك"؛ لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل، "ويمتنع" آتيك زمن الحاج قادم" على الابتداء والخبر؛ لأنه" أي: لأن زمن بمنزلة: "إذا"، و"إذا" لا تضاف إلى الجملة الاسمية، فكذا ما كان معناها، هذا قول سيبويه في مشبه "إذ" و"إذا"(١).

ويجوز في الزمان المحمول على: "إذ"، أو: "إذا" إذا أضيف إلى جملة الإعراب على الأصل في الأسماء، والبناء على الفتح، حملًا عليهما، أي: على "إذ" و"إذا"؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة، فإن كان ما وليه فعلًا مبنيا" بناء أصليا أو عارضًا "فالبناء أرجح"، واختلف في علته، فقال البصريون: "للتناسب". وقال ابن مالك(٢) بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، وذلك أن "قمت" من قولك: "حين قمت قمت" كان كلامًا تاما قبل دخول "حين" عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه "حين" وأمثاله بـ"إن"،

---

١ – الكتاب ١١٩/٣ .

٢ – شرح التسهيل ٣/ ٢٥٧.

فالبناء الأصلي كقول النابغة الذبياني(١):

على حين عاتَبتُ المشيبَ على الصِّبا ... وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

و البناء العارض نحو قول الشاعر(٢):

لأجْتَذِبَنْ منهنَّ قلبي تَحَلُّمًا ... على حين يستصبِينَ كلَّ حَليمِ

---

١ – البيت من البحر الطويل في ديوانه ص٣٢، والأضداد ص١٥١، وجمهرة اللغة ص١٣١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣، والدرر ١/ ٤٧٢، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣.، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ "وزع" ٩/ ٧٠، "خشف" والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٥٢٠، ٥٢٢/٢، والأشباه والنظائر ٢/ ١١١، والإنصاف ١/ ٢٩٢، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورصف المباني ص٣٤٩، وشرح ابن الناظم ص٢٨١، ٤٦٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥, ٣/ ٥٧٨, وشرح شذور الذهب ص٧٨, وشرح ابن عقيل ٥٩/٢, وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٨٠، وشرح المفصل ٣/ ١٦, ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧، ومغني اللبيب ص٥٧١، والمقرب ١/ ٢٩٠، ٥١٦/٢، والمنصف ١/ ٥٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، ٢/ ١٣٢.

يروى "على حين" بالخفض على الإعراب، و"على حين" بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة، وهو "عاتبت".

٢ – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٥٢٢، وأوضح المسلك ١٣٥/٣، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧، والدرر ١/ ٤٧٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

يروى بخفض "حين" على الإعراب له، وفتحه على البناء لكونه مضافًا إلى مبني، وهو "يستصبين"، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وماضيه "استصبيت فلانًا" إذ عددته صبيا أي: جعلته في عداد الصبيان.

وإن كان ما وليه "فعلًا" مضارعًا معربًا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح" من البناء عند الكوفيين والأخفش وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب، واعترض عليهم في دعوى الوجوب "بقراءة نافع: "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ"[1] بالفتح(٢) على البناء لا على الإعراب؛ لأن الإشارة إلى "اليوم" كما في قراءة الرفع، فلا يكون ظرفًا، والتوفيق بين القراءتين أليق، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في "صمت يوم الخميس"، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه و اعترض عليهم أيضًا بنحو قوله(٣):

تذكَّرَ ما تذكَّرَ من سُليمى.... على حينَ التواصلُ غيرُ دانِ

يروى بفتح "حين" على البناء، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين.

---

[1] – المائدة آية ١١٩

[2] – الرسم المصحفي: {يَوْمُ} بالرفع، والقراءة المستشهد بها هي لنافع وابن محيصن، انظر البحر المحيط ٤/ ٦٣, والنشر ٢/ ٢٥٦, والآية مع القراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ٣/ ١٣٦، وشرح ابن الناظم ص٢٨١، والأمالي الشجرية ١/٤٤، ومغني اللبيب ٢/ ١١٥، وحاشية يس ١/ ٥٢.

[3] – البيت من البحر الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٦، والارتشاف ٢/٥٢١، والدرر ١/ ٤٧٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، وشرح شذور الذهب ص٨٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١١، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

ومما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى "كلا، و: كلتا"، فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدهما: التعريف، فلا يضافان لنكرة مطلقًا، فلا يجوز: كلا رجلين، ولا: كلتا امرأتين" عند البصريين، "خلافًا للكوفيين" فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو: "كلا رجلين عندك محسنان" فإن "رجلين" قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا: "كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها"، أي: تاركة للغزل(١).

و الشرط الثاني: الدلالة على اثنين إما بالنص" مضمرًا كان أو مظهرًا، فالأول "نحو: كلاهما" و"كلتاهما"، والثاني نحو: "كلا البستانين" "و ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾(٢)، أو بالاشتراك" بين المثنى الجمع نحو قوله(٣):

كِلَانَا غَنِي عَن أَخِيه حَيَاته ... وَنحن إِذا مثْنا أَشد تَغَانِيًا

فإن كلمة "نا": مشتركة بين الاثنين والجماعة"، فلذلك صح إضافة "كلا" إليها.

---

١ – مغني اللبيب ص٢٦٩.

٢ – الكهف آية ٣٣

٣ – البيت من البحر الطويل، وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٣/ ١٢٧؛ ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٣؛ وللمغيرة بن جبناء التيمي في الدرر ٥/ ٢٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٣٧ "غنا"؛ ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٥؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣١؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٣٨؛ وتخليص الشواهد ص٦٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠. الشاهد: إضافة "كلا" إلى الضمير "نا"؛ وهو لفظ مشترك يدل على الاثنين والجماعة؛ فصحت إضافة "كلا" إليه.

والشرط الثالث: أن يكون المضاف إليه "كلا" و"كلتا" "كلمة واحدة"، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين، "فلا يجوز: كلا زيد وعمرو.

ومنها أي:" بفتح الهمزة وتشديد الياء، و"تضاف للنكرة مطلقًا" سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة "نحو: أي رجل؟ و: أي رجلين؟ و: أي رجال؟، و" تضاف للمعرفة إذا كانت" المعرفة "مثناة نحو: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾[1] أو" كانت المعرفة مجموعة نحو: ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا ﴾[2] ولا تضاف" "أي" "إليها" أي: إلى المعرفة؛ حال كونها "مفردة" عن التثنية والجمع. "إلا إن كان بينهما" أي: بين "أي" والمعرفة المفردة "جمع مقدر، نحو: أي زيد أحسن؟ إذ المعنى": أي أجزاء زيد أحسن". فبين "أي" و"زيد" لفظ مقدر يدل على الجمع، وهو "أجزاء". "أو عطفت مثلها عليها بالواو كقوله(٣):

فلئِنْ لقيتُك خالَيْن لَتَعْلَمَنْ... أيِّي وأَيُّكَ فارسُ الأحْزابِ

إذ المعنى: أينا فارس الأحزاب، والسر في ذلك كله أن "أيا" الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو مشخص بأحد طرق التعريف، فإن

---

[1] – الأنعام آية ٨١

[2] – هود آية ٧

[3] – البيت من البحر الكامل بلا نسبة في الدرر ٥/ ٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٤، ١٣٨؛ والمحتسب ١/ ٢٥٤؛ ومغني اللبيب ص١٤١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

الشاهد: إضافة "أي" إلى مفرد معرفة؛ لتكرارها بعطف مثلها عليها بالواو.

كان المراد بها الأول أضيفت إلى منكر، وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة "كل" لصحة دلالة المنكر على العموم مفردًا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم، فيقال: "أي رجل؟ " و"أي رجلين؟ " و"أي رجال؟" على معنى واحد من الرجال، وأي اثنين منهم، وأي جماعة منهم، وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف، وامتنع أن تطابقه في المعنى، وكانت معه بمنزلة "بعض" لعدم صحة دلالة المعرف على العموم، ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعًا وإما مكررًا مع "أي" بالواو؛ لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع، وأما على تقدير مضاف دال على الجمع.

ولا تضاف "أي" الموصولة إلا لمعرفة نحو: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[1]لأن معناها معنى "الذي" وهو معرفة، ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة، لا تقول: "اضرب أي رجل هو أفضل"، "خلافًا لابن عصفور"[2] في إجازته ذلك[3].

ولا تضاف "أي": المنعوت بها والواقعة حالًا إلا لنكرة، فالأولى، كـ: مررت بفارس أي فارس" بخفض "أي" نعتًا لـ"فارس" "و" الثانية: كـ: مررت "بزيد أي فارس" بنصب "أي" على الحالية من "زيد"، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما؛ لأن نعت النكرة والحال يجب أن يكونا أن نكرتين، ومعنى "أي فارس"، كامل في الفروسية.

---

[1] – مريم آية ٦٩

[2] – شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٠

[3] – شرح المرادي على ألفية ابن مالك٢/ ٣٧٣.

وأما "أي" "الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما أي: إلى المعرفة والنكرة؛ لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة والنكرة، ولهما أربعة أمثلة، مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة: "نحو: ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾[1] و مثال الشرطية المضافة إلى المعرفة: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾[2] ، "و" مثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾[3]، و مثال الشرطية المضافة إلى نكرة قولك: أي رجل جاءك فأكرمه.

والحاصل أن أقسام "أي" خمسة، وهي: ضربان: ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو اثنان المنعوت بها، والواقعة حالًا، وما يجوز، وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية، فالأولى نحو: "اضرب أيا أفضل"، والثانية نحو: قلت: ثم أي؟ والثالثة نحو:﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ [4].

ومنها: "حسب" بسكون السين، ولها في العربية استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى "كاف" اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتًا لنكرة؛ لأنها لم تتعرف بالإضافة حملًا على ما هي بمعناه، "كـ: مررت برجل حسبك من رجل، أي: كاف لك من غيره وحالًا لمعرفة كـ: هذا عبد الله حسبك من رجل، بنصب "حسب" على الحال من عبد الله، أي: كافيا لك من غيره، و تستعمل استعمال الأسماء

---

[1] – النمل آية ٣٨

[2] – القصص آية٢٨

[3] – الأعراف آية ١٨٥

[4] – الإسراء آية ١١٠

الجامدة فترتفع على الابتداء نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [1] فـ"حسبهم": مبتدأ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة، و"جهنم": خبره، ويجوز العكس، وهو أولى لأن "جهنم" معرفة بالعلمية، "وحسب" نكرة، "و" تنصب اسمًا لـ"إن" نحو: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[2] فـ"حسبك": اسم "إن" و"الله" خبرها، وهذا يؤيد الإعراب الأول.

ويجر بالحرف نحو "بحسبك درهم" فـ"حسبك": مبتدأ، و"درهم" خبره، ولا يجوز

العكس لأن "حسبك" نكرة مختصة، و"درهم" غير مختص وبهذا الاستعمال الثاني "يرد على من زعم أنها اسم فعل" بمعنى يكفي، فإن العوامل اللفظية نحو: "إن" و"الباء" في المثالين الأخيرين لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق، ولا العوامل المعنوية على الأصح.

والاستعمال الثاني من أصل التقسيم: أن تكون" حسب" "بمنزلة "لا غير" في المعنى، فتستعمل مفردة عن الإضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف إليه، و "حسب" هذه هي "حسب" المتقدمة" في الاستعمالين السابقين "ولكنها عند قطعها عن الإضافة لها إشرابها هذا المعنى الدال على النفي، و تجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم بعد أن كانت معربة بحسب العوامل، تقول في الوصفية: رأيت رجلًا حسب، و في الحالية: "رأيت زيدًا حسب"، فحذف المضاف إليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم. وتقول في الابتداء: "قبضت عشرة فحسب"،

---

[1] – المجادلة آية ٨

[2] – الأنفال آية ٦٢

فحسب: مبتدأ حذف خبره، "أي: فحسبي ذلك"، والمعنى: رأيت رجلًا لا غير، ورأيت زيدًا لا غير، وقبضت عشرة لا غير، ودخلت الفاء في الأخير تزيينا للفظ كما تدخل على "قط" في قولك "قبضت عشرة فقط"(١).

مما سبق يتبين أن المضاف من حيث هو مضاف مفتقر دائما و أبدا في إفادة معناه إلى ذكر "المضاف إليه" في إفادة معناه، و ينتج عن افتقار المضاف إلى المضاف إليه تعريف المضاف أو تخصيصه و في بعض الأحيان بناؤه .

[١] – ينظر همع الهوامع ٢/ ٥١٢ – ٥١٩ ، و التصريح ١/ ٦٩٢ – ٧٢٧ .

المبحث السابع: افتقار المؤنث إلى علامة

التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليل عليهما، ولمّا كان المذكّر أصلًا[1]، والمؤنّث فرعًا عليه؛ لم يحتج المذكّرُ إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق، إذ كان الأصلَ، ولمّا كان التأنيث ثانيًا، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليلُ على أنّ المذكّر أصلٌ أمران: أحدُهما مَجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ. الثاني أنّ المؤنّث يفتقر إلى علامة. ولو كان أصلًا، لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لمّا كانت أصلاً، لم تفتقر إلى علامة. والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا، افتقرت إلى العلامة، ولذلك إذا انضمّ إلى التأنيث العَلَميّةُ، لم ينصرف، نحو: "زَيْنَبَ"، و"طَلْحَةَ"، وإذا انضمّ إلى النكرة، انصرف، نحو: "جَفْنَةٍ"، و"قَصْعَةٍ". فإذا قد صار المذكّرُ عبارةٌ عن ما خلا من علامات التأنيث، والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة(٢). ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه. وللتأنيث علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في حمراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامتا التأنيث، ومذهب الجمهور أن الهمزة في حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث؛ وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين فأبدلت المتطرفة همزة. والتاء أظهر وأكثر دلالة و

---

[1] – الكتاب ٣/ ٢٤١، وانظر شرح ابن الناظم ٥٣٤، وشرح ابن عقيل ٩١/٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٠، و التصريح ٤٨٧/٢.

[2] – ابن يعيش ٥ / ٨٨

استعمالا؛ لأنها لا تلتبس بغيرها. بخلاف الألف فإنها قد تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييز لما يأتي ذكره. ولمزية التاء في الدلالة جعلت ظاهرة كتمرة، ومقدرة كعين وكتف. ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثا نحو الكتف نهشتها والعين كحلتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت كتفا مشوية وكرد التاء إليه في التصغير ككتيفة ويدية(١).

و علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث في الأمور المشتركة بينهما، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال(٢).

فالمؤنث لكونه فرعا عن المذكر افتقر إلى علامة تميزه منعا للبس.

---

[١] – ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك١٧٣٣/٤، و شرح ابن عقيل ٩١/٤، توضيح المقاصد ١٣٥٣/٣

[٢] – الإنصاف ٢/ ٦٢٥ بتصرف

المبحث الثامن: الافتقار إلى التمييز

يطلق على التمييز: التبيين و التفسير، و المميز و المبين و المفسر[١] وهو في الأصل مصدر الفعل "ميز": إذا خلص شيئا من شيء، وفرق بين متشابهين.

وقولهم في الاسم المميز: "تمييز" مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كـ: "الطلع" و"النجم"، بمعنى الطالع والناجم[٢]

والتمييز في الاصطلاح : اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو" إبهام "نسبة".

و المبهمات التي تفتقر إلى تمييز يوضحها و يزيل إبهامها هي[٣]:

الأول: العدد، وهو قسمان: صريح وكناية: فالصريح كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [٤]، والكناية كـ: "كم" الاستفهامية، نحو: "كم عبدا ملكت؟ ، و " كم " الخبرية نحو: كم رجال جاؤوك، و " كأين " نحو

١ – ينظر هذه المسميات في المقتضب٣٢/٣ ، و ارتشاف الضرب ص١٦٢١ ، و المساعد٥٤/٢ ،و الهمع٢٥٠/١ ، و الأشموني ١٩٤/٢ ، و التصريح ٦١٦/١ ، و الغرة لابن الدهان ١٧٧/٢، ١٧٨

٢ – التصريح ٦١٦/١

٣ – المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٢٢ – ٧٥٢ ، و اللباب في علل البناء و الإعراب ١/ ٢٩٨

٤ – يوسف آية ٤

قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [1]. والذي يظهر من استعمال العرب لها أنها خبرية تدل على التكثير، وتمييزها يكثر جره بمن.

وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها، وهو قول المحققين؛ لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه، والعدد ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: "عندي مقدار رطل زيتا" ولا تقول "عندي مقدار عشرين رجلا"[2] .

الثاني: المقدار، وهو" ما يعرف به قدر الشيء، وينقسم ثلاثة أقسام؛ لأنه "إما مساحة كـ: شبر أرضا" ، و"ذراع نسيجا" ، أو كيل كـ: قفيز برا.

أو وزن كـ: منوين عسلا وتمرا، وهو تثنية: منا، بتخفيف النون والقصر، كـ: "عصا"، والمنا: آلة الوزن، يعرف بها مقادير الموزونات، فيقال في تثنيته: "منوان"، كما يقال في تثنية "عصا": "عصوان"، "ويقال فيه "منّ" بالتشديد" كـ: "ضبّ"، "وتثنيته: منّان" بالتشديد، كما يقال في تثنية "ضب": "ضبان".

والثالث: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[3] المِلء مقدار ما يملأ الوعاء، والمَلء بفتح الميم هو المصدر. يقال: «ملأت القربة أملؤها ملئا» ، والملاءة الملحفة بضم الميم والمد.

---

١ – آل عمران آية١٤٦

٢ – شرح قطر الندى ص ٣٢٩ و التصريح٦١٩/١

٣ – آل عمران آية ٩١

و«ذهبا» العامة على نصبه تمييزا، وقال الكسائي: «على إسقاط الخافض» وهذا كالأول، لأن التمييز مقدر بـ «من» واحتاجت «ملء» إلى تفسير لإبهامها، لأنها دالة على مقدار. كالقفيز والصاع[١]. و قوله تعالى: " أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا" فـ «صياما» نصب على التمييز لأن المعنى: أو قدر ذلك صياما فهو كقولك: «لي ملؤه عسلا»[٢] ، و قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[٣]

فـ"مثقال الذرة" شبيه بما يوزن به، وليس اسما لشيء يوزن به عرفا. وقوله : {خَيْراً} ، {شَرّاً} : في نصبِهما وجهان، أظهرهما: أنهما تمييز للمِثْقال فإنه مقدارٌ. والثاني: أنهما بدلان مِنْ «مثقالَ»[٤].

وقد اختلف في التمييز بنكرات منها "مثل" فمنع الكوفيون[٥] التمييز بها لإبهامها فلا يبين بها وأجازه سيبويه فيقول لي عشرون مثله وحكى لي ملء الدار أمثاله[٦]. ومنها "غير" فمنع الفراء[٧] التمييز بها لأنها أشد إبهاما. وأجازه يونس وسيبويه[٨] لأنه لا يخلو من فائدة إذ أفاد أن عنده ما

---

١ – الدر المصون ٣٠٦/٣

٢ – ينظر التبيان ١٢٧/١ ومعاني الزجاج ٢٢٩/١

٣ – الزلزلة الآيتان ٧،٨

٤ – التبيان ١٥٨/٢، و البحر المحيط٥٠٢/٨ ، و الدر المصون١١/ ٧٧

٥ – معاني القرآن للفراء ٥٧/١، و ارتشاف الضرب ص ١٦٢٨، والمساعد ٥٦/٢ ، وهمع الهوامع٣٣٧/٢

٦ – الكتاب ٢/ ١٧٣

٧ – معاني القرآن للفراء ٥٧/١

٨ – الكتاب ٤٢٨/١

ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار فيه تخصيص. ومنها "ما" في باب نعم وأجاز الفارسي[١] أن تكون نكرة تامة بمعني شيء وتنتصب تمييزا وتبعه الزمخشري[٢] ومنع ذلك قوم منهم أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني[٣].

قال تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[٤] فـ"مثل" شبيه بالمساحة، وليست مساحة حقيقية، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد، و "مددا" منصوب على التمييز كقوله [٥]:

فإن خفت يومًا أن يلج بك الهوى فإنَّ الهوى يَكْفِيْكه مثلُه صَبْرا

وقرأ ابن مسعود وابنُ عباس[٦] «مِداداً» كالأول. ونصبُه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء[٧]. وقال غيرُه – كأبي الفضل الرازي –: إنه منصوب على المصدرِ بمعنى الإمداد نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[٨] قال: والمعنى: ولو أَمْدَدْناه بمثلِه إمداداً [٩].

---

١ – الإيضاح العضدي ص ٨٢

٢ – شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧

٣ – ارتشاف الضرب ص ١٦٢٨، و همع الهوامع٣٣٧/٢

٤ – الكهف آية ١٠٩

٥ – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الخصائص٤٤٧/٢ ، و شرح الكافية الشافية٧٧٣/٢

٦ – الإتحاف ٢٢٩/٢، و المحتسب ٣٥/٢ ، و القرطبي ١١/ ٦٨ ، و البحر١٦٩/٦

٧ – الإملاء ١٠٩/٢

٨ – نوح آية ١٧

٩ – الكشاف ٢/ ٧٥٠ ، و البحر ٦/ ١٦٩ ، و الدر المصون٥٥٨/٧

وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة، نحو: "إن لنا غيرها إبلا" ووجه حمله عليه أنه غيره، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل، ولم يحمل على غيره؛ لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به، وهو المثل[١].قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [٢] قوله: {دِيناً} فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه مفعول يبتغ، و {غير الإسلام} حال لأنها في الأصل صفة له، فلما قدمت عليه نصبت حالا.

الثاني: أن يكون تمييزا لغير لإبهامها، فميزت كما ميزت «مثل» و«شبه» وأخواتهما، وسمع من العرب: «إن لنا غيرها إبلا وشاء». والثالث: أن يكون بدلا من «غير» ، وعلى هذين الوجهين فغير الإسلام هو المفعول به لـ "يبتغ".[٣] قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا ﴾ [٤] يجوز نصب «غير» من وجهين أحدهما: أنه مفعول لأبتغي ويكون «حكما» حينئذ: إما حالا وإما تمييزا لـ «غير» ذكره الحوفي[٥] وأبو البقاء[٦] وابن عطية[٧] كقولهم: «إن لنا غيرها إبلا» . والثاني: أن ينتصب «غير» على الحال من «حكما» لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفا له،

---

١ – التصريح ٦١٩/١

٢ – آل عمران آية ٨٥

٣ التبيان ٨٠/١ ، و البحر ٥١٧/٢ ، و الدر المصون ٣٠٠/٣

٤ – الأنعام آية ١١٤

٥ – الدر المصون ١٢٣/٥

٦ – الإملاء ٢٥٩/١

٧ – المحرر ١٣٤/٦

و «حكما» هو المفعول به[1] و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾ [2] و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا ﴾ [3] فـ" رَبًّا " و" إِلَهًا" تمييز لـ" غير".

والرابع: ما كان فرعا للتمييز نحو: هذا خاتم حديدا، فإن "الخاتم" فرع "الحديد"" من جهة أنه مصنوع منه، فيكون الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار، وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه. "ومثله" أي: مثل "خاتم حديدا" في ذلك "باب ساجا"، فإن "الباب" فرع "الساج" والساج نوع من الخشب، و: جبة خزا فإن الجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير.

ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد، والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها[4].

الخامس: الجملة مبهمة النسبة، أي أن الإبهام فيها حاصل في الإسناد. فهذا التمييز الآتي بعد تمام الكلام هو مفسر و مبين لما انطوى عليه الكلام الذي قبله من جهة أنك إذا قلت : تصبب زيد ، و امتلأ الإناء– عُرف أن المتصبب من زيد و المالئ للإناء شيء ، ففسر المتصبب بالعرق و المالئ بالزيت ، والمنتصب عن تمام الاسم هو الذي يكون تفسيرا لاسم

١ –التبيان ١٤٥/١ ، و البحر٢٠٩/٤ ، و الدر المصون١٢٣/٥

٢ – الأنعام آية ١٦٤

٣ – الأعراف آية ١٤٠

٤ – شرح الكافية الشافية ٧٦٨/٢

مبهم قبله ، فقد اشتركا في أن كلا منهما يفسر مبهما ، غير أن الذي يفسر عن تمام الاسم مبهمه مذكور، و الذي يفسر عن تمام الكلام مبهمه غير مذكور ، بل هو مفهوم من مضمون الجملة. و يجوز أن يأتي بعد كل كلام منطو على شيء مبهم إلا في موضعين:

أحدهما: أن يؤدي إلى إخراج اللفظ عن أصل وضعه، نحو قولك: ادهنت زيتا، لا يجوز نصب زيت على التمييز؛ إذ الأصل: ادهنت بزيت، فلو نصب على التمييز لأدى إلى حذف حرف الجر، و التزام التنكير في الاسم، ونصبه بعد أن لم يكن منصوبا، و هذا كله إخراج اللفظ عن أصل وضعه، فلا يجوز شيء من ذلك بقياس، بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع.

الموضع الثاني: أن يؤدي إلى تدافع الكلام، نحو: ضُرب زيدٌ رجلا ، إذا جعلت رجلا تفسيرا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من إبهام الفاعل، فتنصب رجلا على التمييز أي أن الضارب ليس بامرأة و لا فرس و لا غيرهما مما يمكن أن يكون ضاربا، و ذلك أن الكلام مبني على حذف الفعل، فذكره تفسيرا آخره متدافع؛ لأن ما حذف لا يذكر[1]

وهذا التمييز الذي ينتصب عن تمام الكلام تارة يكون منقولا من فاعل يصح إسناده للعامل، و يعبر عنه بالتمييز المحول عن فاعل، نحو طاب زيد نفسا و منه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[2] أو للمطاوع نحو : امتلأ الكوز ماءً . والأصل طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، وملأ

١ – التذييل ٩/ ٢٠٩ ، ٢١٠

٢ – مريم آية ٤

الماء الكوزَ. و من التمييز المنقول من الفاعل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ ﴾ [1] فـ" كُفْرًا" تمييز منقول من الفاعلية، والأصل: ثم ازداد كفرهم[2]. و قال تعالى: ﴿ وَسَآءَ سَبِيلٗا ﴾[3] في «ساء» قولان، أحدهما: أنها جارية مجرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضمير مبهم يفسره ما بعده وهو «سبيلا» والمخصوص بالذم محذوف تقديره: «وساء سبيلا سبيل هذا النكاح» كقوله: «بئس الشراب» أي: ذلك الماء. والثاني: أنها لا تجري مجرى «بئس» في العمل بل هي كسائر الأفعال، فيكون فيها ضمير يعود على ما عاد عليه الضمير في «إنه» ، و «سبيلا» على كلا التقديرين تمييز[4]. و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ ﴾ [5] فـ "عِلْمًا" فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن الفاعل تقديره: وَسِع علمُ ربي كلَّ شيء. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول المطلق؛ لأن معنى وَسِعَ عَلِم. قال أبو البقاء: «لأنَّ ما يَسَعُ الشيء فقد أحاط به، والعالم بالشيء محيطٌ بعلمه» وهذا الذي ادَّعاه من المجاز بعيد[6]. و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ وَٱلۡبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِۚ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ﴾ [7] فـ " مَثَلًا" تمييز، وهو منقول من الفاعلية،

---

١ – آل عمران آية ٩٠

٢ – البحر المحيط ٥١٩/٢ ، و الدر المصون٣٠٥/٣

٣ – النساء آية ٢٢

٤ – الدر المصون ٦٣٨/٣

٥ – الأنعام آية ٨٠

٦ – التبيان ١/ ٥١٤ ، و البحر ١٧٠/٤، و الدر المصون٢١/٥

٧ – هود آية ٢٤

والأصل: هل يستوي مثلهما. وجوز ابن عطية رحمه الله أن يكون حالا، وفيه بعد صناعة ومعنى؛ لأنه على معنى "من" لا على معنى " في". [1]

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [2] فـ " حُبًّا" تمييز، والأصل قد شغفها حبه. و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ ﴾ [3] فـ" خُبْرًا" فيه وجهان، أحدُهما: أنه تمييزٌ لقولِه «تُحِطْ» وهو منقولٌ مِنَ الفاعليةِ، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ به خَبَرُك. والثاني: أنه مصدرٌ لمعنى لم تُحِط، إذ هو في قوة: لم يُخْبِرْه خُبْراً [4]

وتارة يكون التمييز منقولا من المبتدأ و هو تمييز "أفعل" التفضيل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ ﴾ [5] قال أبو حيان رحمه الله: " وَانْتِصَابُ قَسْوَةً عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى تَقْتَضِيهِ الْكَافُ وَ يَقْتَضِيهِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْتَصِبُ عَنْهُ التَّمْيِيزُ. تَقُولُ: زيد كعمرو حِلْمًا، وَهَذَا التَّمْيِيزُ مُنْتَصِبٌ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، مَنْقُولٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ نَقْلٌ غَرِيبٌ، فَتُؤَخِّرُ هَذَا التَّمْيِيزَ وَتُقِيمُ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ مُقَامَهُ.

تَقُولُ: زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا مِنْ عَمْرٍو، وَتَقْدِيرُهُ: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِ عَمْرٍو، فَأَخَّرْتَ وَجْهًا وَأَقَمْتَ مَا كَانَ مُضَافًا مُقَامَهُ، فَارْتَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ، كَمَا

---

١ – المحرر الوجيز ١٣٠/٩، و الدر المصون ٣٠٨/٦

٢ – يوسف آية ٣٠

٣ – الكهف آية ٦٨

٤ – الدر المصون ٥٢٦/٧

٥ – البقرة آية ٧٤

كَانَ وَجْهُ مُبْتَدَأً، وَلَمَّا تَأَخَّرَ أَدَّى إِلَى حَذْفِ وَجْهٍ مِنْ قَوْلِكَ: مِنْ وَجْهِ عَمْرٍو، وَإِقَامَةِ عَمْرٍو مُقَامَهُ، فَقُلْتَ: مِنْ عَمْرٍو، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِزِيَادَةِ الْحُسْنِ حَقِيقَةً لَيْسَ الرَّجُلَ إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ، وَنَظِيرُ هَذَا: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، أَوِ الْوَجْهُ أَصْلُ هَذَا الرَّفْعِ، لِأَنَّ الْمُتَّصِفَ بِالْحُسْنِ حَقِيقَةً لَيْسَ هُوَ الرَّجُلَ إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ، وَإِنَّمَا أَوْضَحْنَا هَذَا، لِأَنَّ ذِكْرَ مَجِيءِ التَّمْيِيزِ مَنْقُولًا مِنَ الْمُبْتَدَأِ غَرِيبٌ" (١) .

و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (٢) فـ " صِبْغَةً " منصوبة على التمييز من "أحسن"، وهو من التمييز المنقول من المبتدأ والتقدير: صبغة مَنْ أحسنُ من صبغة الله، فالتفضيل إنما يجري بين الصبغتين لا بين الصابغين(٣).

و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ (٤) فـ" حُبًّا" تمييز منقولٌ من المبتدأ تقديرُه: حُبُّهم للهِ أشَدُّ من المتخذين الأنداد لأوثانِهم. و قال تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (٥) والأصل مالي أكثر من مالك. . و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(٦) فـ " عِتِيًّا" منصوب على التمييز، وهو محول عن المبتدأ، إذ التقدير: أيهم هو عتوه

---

١ – البحر المحيط١/٤٢٤

٢ – البقرة آية ١٣٨

٣ – الدر المصون ٢/١٤٤ بتصرف

٤ – البقرة آية ١٦٥

٥ – الكهف آية ٣٤

٦ – مريم آية ٦٩

أشد، ولا بد من محذوف يتم به الكلام، التقدير: فنلقيه في العذاب، أو فنبدأ بعذابه. قال الزمخشري: فإن قلت: بم تتعلق على والباء؟ فإن تعلقهما بالمصدرين لا سبيل إليه «. قلت: هما للبيان لا للصلة، أو يتعلقان بـ " أفعل"، أي: عتوهم أشد على الرحمن، وصليهم أولى بالنار كقولهم: هو أشد على خصمه، وهو أولى بكذا [1].

حكم التمييز بعد " أفعل التفضيل"

التمييز بعد أفعل التفضيل إما أن يكون فاعلا في المعنى و إما أن يكون ليس فاعلا في المعنى. فالفاعل في المعنى علامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلًا "كأنت أعلى منزلا" وأكثر مالا إذ يصح أن يقال: أنت علا منزلك وكثر مالك، أما ما ليس فاعلًا في المعنى فهو ما كان أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع " أفعل" " بعض" ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه، فإنه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره فينصب نحو زيد أكرم الناس رجلًا. والحاصل أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد أكثر مالا [2].

وخلاصة القول أن كل ما فيه ابهام يفتقر إلى تمييز يوضحه و يزيل إبهامه.

---

١ – الكشاف ٣٤/٣

٢ – التصريح ٣٩٨/١ ، و شرح الأشموني و بهامشه حاشية الصبان ٢٩٥/٢

المبحث التاسع: افتقار اسم الفاعل إلى الاعتماد

اسمُ الفاعل هو الاسمُ الجاريِ على فعله المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا، ومُقابلة الزائدِ بالزائد، والأصليّ بالأصلي، وتعيينِ الزيادة في غير الثلاثي، ما عدا زائدَ أولِ الكلمة، مع كونه دالاً على معنى الفعل وفاعله[١]. فإن كان" اسم الفاعل "صلة لـ"أل" عمل" عمل فعله "مطلقًا"، ماضيًا كان أو غيره، معتمدًا أو غير معتمد، تقول: جاء الضارب زيدًا أمس أو الآن أو غدًا، وذلك لأن "أل" هذه موصولة "وضارب" حال محل "ضرب" إن أريد المضي، أو "يضرب" إن أريد غيره، والفعل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله[٢].

أما إن كان غير مقترن بـ " أل " فإنه أيضا يعمل عملَ فعله الموافقِ له في المادَّة والمعنى، الجاري هو عليه في التصريف، كقولك ضَارِب، ومُسْتَخرِج، فإنهما يَعملان عمل: يَضْرِبُ، ويَسْتَخْرِجُ، فتقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، كما تقول: هذا يضربُ زيداً غداً. وهذا مُسْتخْرِجٌ المالَ الآنَ، كما تقول: هذا يَستَخرِجُ المالَ الآنَ. وكذلك ما أشبههما. لكن لما كان اسم الفاعل في العمل فَرْعاً عن الفعل، والفرعُ أبداً لا يَقْوَى قوةَ الأصل– لم يَعمل في كل موضعٍ يَعمل فيه الفعل.

---

١ – تمهيد القواعد ٤/ ٢٦١

٢ – التصريح ٢/ ١١

وأيضاً فإنه لما كان عملهُ بالشَّبَه بالفعل المضارع، لجريانه عليه من جهة اللفظ والمعنى، –حتى حُمِل عليه المضارع في الإعراب– صار لا يعمل إلا مع تمام الشَّبَه، وكمال الحَمْل[١].

فلهذين الأمرين صار اسم الفاعل لا يعَمل إلا بقُيُودٍ وشروط محددة تتمثل في شرطين عدميين، وشرطين وجوديين: فالعدميان: أحدهما: أن لا يوصف، والثاني: أن لا يصغر، خلافًا للكسائي فيهما. والوجوديان:

أحدهما: كونه للحال أو للاستقبال؛ لأنه إنما عمل حملا على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي؛ "لا للماضي"؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، "خلافًا للكسائي" في إجازة عمله بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[٢] وجه الدلالة منه أن "باسط" بمعنى الماضي وعمل في "ذراعيه" النصب. وقال المانعون: لا حجة له ولهم في "باسط ذراعيه" لأنه على إرادة "حكاية الحال" الماضية، فالمعنى: يبسط ذراعيه, فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أن الواو في "وكلبهم" واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك؛ و لذا قال سبحانه وتعالى: {وَنُقَلِّبُهُم} بالمضارع الدال على الحال. ولم يقل: "وقلبناهم"، بالماضي، ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا.

---

١ – ابن يعيش ٦/ ٧٨ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٥٠٨/١ ، و تمهيد القواعد ٢٦٢/٤

٢ – الكهف آية ١٨

والشرط الثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال؛ فالاستفهام والنفي "نحو: أضارب زيد عمرًا، وما ضارب زيد عمرًا، و" المخبر عنه نحو: "زيد ضارب أبوه عمرًا، و" الموصوف نحو: "مررت برجل ضارب أبوه عمرا" وذي الحال نحو: جاء زيد راكبا أبوه فرسًا.

والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال. كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو: مهين زيد عمر أم مكرمه فـ"مهين" رفع زيدا ونصب عما اعتمادًا على الاستفهام المقدر أي: أمهين، ونحو: ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [1] فـ"مختلف" رفع "ألوانه" اعتمادا على الموصوف المقدر "أي: صنف مختلف ألوانه، وقول الشاعر:[2]

كناطحٍ صخرةً يومًا ليُوهِنَهَا ... فلم يَضُرَّهَا وأوْهَى قَرنَه الوَعِلُ

فـ"ناطح" نصب "صخرة" اعتمادًا على الموصوف المقدر؛ أي: كوعل ناطح.

---

[1] – النحل آية ٦٩

[2] – البيت من البحر البسيط و قبله : **لأعرفنَّك إن جدَّ النفيرُ بنا ... وشبَّت الحربُ بالطُّوَّاف واحْتَمَلُوا** و هما للأعشى في ديوانه ص١١١، وتاج العروس "وعل"، وشرح ابن الناظم ص٣٠٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٩، وبلا نسبة في الأغاني ٩/ ١٤٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٨، والرد على النحاة، ٧٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤١، وشرح شذور الذهب ص٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٠، و التصريح ١٢/٢

و زاد ابن مالك[١] الاعتماد على حرف نداء، نحو: يا طالعاً جبلاً، و يا ضارباً عمراُ. و هذا بعيد من الصواب؛ لأن المعتمد عليه ينبغي أن يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك؛ لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته، فكيف يكون مقربًا من الفعل؟ و إنما عمل في المثال المذكور لاعتماده على موصوف مقدر، و التقدير: يا رجلا طالعا جبلا.[٢]

و اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما: أنه يصح: زيد قائم أبوه أمس، والثاني: إنهم لم يشترطوا لصحة نحو: أقائم الزيدان، كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال[٣].

أما رفعه الفاعل فالظاهر من كلام سيبويه[٤] أنه لا بدّ منه، المتعدي و اللازم في ذلك سواء، لكن من النحاة من منع رفعه الفاعل أيضا وبه قال ابن جنّي[٥]، واختاره الشلوبين [٦]، والمتأخرون من المغاربة خلا ابن عصفور، هذا إذا كان الفاعل ظاهرا، فإن كان الفاعل مضمرا؛ فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه[٧].

---

١ – ألفية ابن مالك ص٣٩. و لم يذكره لا في التسهيل و لا في شرح الكافية الشافية.

٢ – شرح ابن الناظم ص٣٠٢، و التصريح ٢/ ١٣ .

٣ – مغني اللبيب ٢/ ٤٧٠

٤ – الكتاب ١٨،١٩/٢ .

٥ – ارتشاف الضرب ص ٢٢٧١

٦ – التوطئة ص ٢٤٢ ، و الأشموني ٢٩٤/٢ ، و المساعد ١٩٨/٢

٧ – ارتشاف الضرب ص ٢٢٧١ .

وليس كذلك بل ذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أنّه لا يرفع المضمر أيضا، قال: والذي تلقيناه أنّه لاشتقاقه يتحمل الضمير [1].

قال ناظر الجيش: لا يتوجه لي كون اسم الفاعل الماضي لا يرفع، وذلك أنّ المشتقّ بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا، فليس محله الرفع بمشابهة الفعل، بل العمل الذي يعمله لمشابهته الفعل إنما هو النصب، ومما يدل على ذلك أنّ اسم الفاعل الذي معناه ماض معنى الوصفية فيه باق، ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنّه لا بدّ له من مرفوع يقتضيه لذاته؛ فلا فرق فيه بين أن يكون مضمرا أو ظاهرا[2].

أصل العمل إنّما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب إنّما هو للأسماء، واسمُ الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذ عُلم ذلك، فليُعْلَمْ أن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصُول، فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال؛ كانت أضعف منها في العمل. والذي يؤيد عندك ذلك أنّك تقول: "زيد ضاربٌ عمرًا"، و"زيد ضاربٌ لعمرٍو"، فتكون مخيَّرًا بين أن تُعدّيه بنفسه، وبيّن أن تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: "ضربت لزيدٍ". قال الله تعالى:﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا ﴾[3]، فعدّى

---

[1] – ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٨١٠، و ارتشاف الضرب ص ٢٢٧١ ، ومنهاج السالك ص ٣٢٦، و ناظر الجيش ص ٢٧٣٩.

[2] – تمهيد القواعد ص ٢٧٣٩ .

[3] – الشعراء آية ٢٠

الفعل بنفسه، وقال تعالى:﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[1] فعدّى الاسم باللام. قال الشاعر[2] :

وَنَحْنُ التاركونَ لِما سَخِطْنا ... ونحنُ الآخِذونَ لِما رَضِينَا

ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي. وذلك من قِبَل أن هذه الأماكن للأفعال، والأسماءُ فيها في تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنّما يكون بالفعل, لأنّه هو الذي يجهله المخاطبُ، أو ممّا يجوز أن يجهل مثلَه, لأن الأفعال حادثةٌ منقضيةٌ، وكذلك الصفة والحال, لأنك إنّما تَحْكِيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل. وأمّا الاستفهام فهو في موضع الأفعال, لأنّك إنّما تسأل عمّا تشُك فيه، وأنت إذا قلت: "أزيدٌ قائمٌ"؟ وإنّما تشك في قيام زيد، لا في ذاته؛ لأن ذاته معلومات معروفة، وكذلك النفي إنّما يكون للأفعال، فاسمُ الفاعل لضعفه في العمل لا يعمل أو يعتمدَ، والفعل لقوّته لا يفتقر إلى ذلك[3].

و يشترط البصريون الاعتماد أيضا لإعراب الوصف مبتدأ[4].

---

[1] – البروج آية ١٦

[2] – البيت من البحر الوافر، و هو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٨٣، و بلا نسبة في الأشباه و النظائر ٧٠/٤ ، و شرح المفصل ٧٦/٦ ، و مفتاح العلوم ١/ ١٧٩ .
و الشاهد: " التاركون" و الآخذون" حيث عدى اسم الفاعل باللام.

[3] – ابن يعيش ٧٨/٦

[4] – التصريح ١/ ١٩٢

المبحث العاشر: افتقار المقترن بأل إلى أي في النداء

إنّ حروف النداء لا تجامِع ما فيه الألف واللام، وإذا أُريد ذلك، تُوصّلَ إليه بـ "أيٍّ" ، نحو: "يا أيهَا الرجلُ"، وهي أشَدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، ألا ترى أنّها لا تُثنَّى، ولا تُجْمَع، فتقول: "يا أيها الرجلُ" و"يا أيُّها الرجلان". و"يا أيها الرجالُ". ولذلك لزِمها النعتُ، فـ "يَا" أداةُ النداء، و"أي" المنادَى، و"هَا" تَنْبيهٌ، و"الرجلُ" نعتُه، والأصل فيه أنّهم أرادوا نداءَ الرجل، وهو قريبٌ من المنادِي، وفيه الأَلفُ واللام، فلمّا لم يُمْكِن نداؤُه والحالةُ هذه، كرهوا نَزْعَهما، وتغيير اللفظ عند النداء، إذ الغرضُ إنّما هو نداءُ ذلك الاسم، فجاؤوا بـ "أيٌّ" وُصْلةَ إلى نداء "الرجل"، وهو على لفظه، وجعلوه الاسمَ المنادَى، وجعلوا "الرجل" نعتَه، ولزِم النعتُ حيث كان هو المقصودَ، وأدخلوا عليه هاءَ التنبيه لازمةً لِتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه وعِوَضًا ممّا حُذف منها، والذي حُذف منها الإضافةُ في قولك: "أيُّ الرجلَيْنَ"، و"أيُّ الغلامَيْن"، والصلةُ في نظيرتها، وهي "مَنْ". ألا ترى أنّك إذا ناديتَ "مَنْ"، قلتَ: "يا مَن أبوه قائمٌ"، و"يا مَن في الدار". والعلّةُ في ذلك أمران:

أحدُهما: أن الألف واللام تفيدان التعريفَ، والنداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفة كأنّك أشرتَ إليه، والتخصيصُ يُفيد شيئا من التعريف، فلم يُجْمَع بينهما لذلك, لأن أحدهما كافٍ، وصار حرفُ النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستُغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحوِ "هذَا" وشِبْهِه.

الثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التعريفَيْن.

فلا يجوز فِي الِاخْتِيَار جمع يَا وأل إِلَّا مَعَ الله ومحكي الْجمل فَلَا تَقول يَا المزمل وَلَا يَا الْقَائِم وَنَحْوهمَا فَمَتَى أَرَادوا نِدَاء مَا فِيهِ أل أَتَوا قبله بـ أَي فأدخلوا عَلَيْهَا حرف النداء وَأتوا بعْدهَا بهاء التَّنْبِيه جبرا لما فاتها من الْإِضَافَة ثمَّ أَتَوا بِالْمَقْصُودِ بالنداء فِي صُورَة نعت لـ أَي تَابع لَهَا على اللَّفْظ لَا على الْمحل فَإِن محلهَا نصب على المفعولية بِفعل مَحْذُوف وجوبا تَقْدِيره أَدْعُو أَو أنادي أَو أطلب وَنَحْو ذَلِك فَمَتَى كَانَ الْمُنَادِي أيا وَجب وَصفه بمرفوع؛ وَإِنَّمَا جَازَ اتِّبَاع وصف أَي لَهَا فِي حَرَكَة بنائها لِأَنَّهُ عَارض وَالْحَرَكَة الْحَادِثَة بمجيء النداء شَبيهَة بحركة الْإِعْرَاب الْحَادِثَة بمجيء الْعَامِل وَنَظِير هَذَا نعت اسْم لَا الْمَبْنِيّ مَعهَا فَإِنَّهُ يجوز فِيهِ النصب إتباعا لفتح اسْم لَا عِنْد بَعضهم نَحْو لَا رجل صَالحا محروم. و يسْتَثْنى من نِدَاء مَا فِيهِ أل اسْم الله الْأَعْظَم كَقَوْلِنَا يَا الله اغْفِر لنا وَكَذَا يجوز دُخُول حرف النداء على مَا فِيهِ أل من جملَة جعلت علما كَمَا لَو سميت شخصا بـ المنطلق زيد فَإِنَّهُ يجوز أَن تَقول فِي ندائه يَا المنطلق زيد[1] .

فإن قيل فأنتم تقولون: "يا هذا"، و "هذَا" معرفةٌ بالإشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء، فلِمَ جاز ها هنا ولم يجز مع الألف واللام؟ وما الفرقُ بين الموضعَيْن؟ فالجوابُ عنه من وجهَيْن:

أحدُهما: أنّ تعريفَ الإشارة إيماءٌ، وقصدٌ إلى حاضرٍ لِتُعَرِّفَه لحاسّةِ النَّظَر، وتعريفَ النداء خطابٌ لحاضر، وقصدٌ لواحد بعينه، فلتقارُبِ معنى

[1] – رسالة "أيَّ" المشددة المؤلف: عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي الحنبلي (المتوفى: ١٠٩٧هـ) المحقق: د عبد الفتاح الحموز الناشر: دار عمار / دار الفيحاء – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص ٣٧ –٤٠

التعريفَيْن صارا كالتحريف الواحد، ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالإشارة في نحوِ "هذا" وشِبْهِ, لأنّه في الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ إلى حاضر.

والوجه الثاني: وهو قولُ المازني أنّ أصلَ "هذا" أن يُشير به الواحدُ إلى واحد، فلمّا دعوتَه، نزعتَ منه الإشارةَ التي كانت فيه، وألزمتَه إشارةَ النداء، فصارت "يَا" عِوَضًا من نَزْعِ الإشارة. ومن أجلِ ذلك لا يُقال: هذا أَقْبِلْ بإسقاطِ حرف النداء، فأمّا قولهم: "يا أللهُ" فإنّما جاز نداؤُه، وإن كان فيه الألف واللام، من قِبَل أنّه تلزَمه الألفُ واللامُ، ولا تُفارِقانه، وتنزِلان منه بمنزلةِ حرف من نفس الاسم[١].

وتؤنث أي لتأنيث صفتها نحو: يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ [٢]، ويا أيتها التي لم تسمع، ويا أيتها ذي. وأجاز الأخفش أن تكون أي هذه موصولة والمرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي [٣]، ولو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ ولكان أولى من حذفه لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صح ما قال لجاز أن يغنى عن المرفوع بعد أي جملة فعلية وظرف كما يجوز ذلك في غير النداء وفي امتناع ذلك دليل على أن أيا غير موصولة. وأجاز المازني نصب صفة أي.

---

١ – شرح المفصل لابن يعيش ٨،٩/٢

٢ – الفجر آية٢٧

٣ – ينظر رأي الأخفش في معاني الزجاج ٩٩/١ ، و شرح الكافية للرضي ٣٧٦/١، و إعراب القرآن للنحاس٤٣٠/١، و ارتشاف الضرب ص٢١٩٦ ، و التذييل ٤/ ٢٠٠

قال الزجاج: ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده ... فهذا مطرح مردود لمخالفة كلام العرب [1].

ويساوي اسم الإشارة أيّا في وجوب رفع صفته واقترانها بالألف واللام الجنسيتين ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف وبجواز أن يتبع بغير وصف.

وتوصَف "أيُّ" في النداء بشيئَيْن: أحدُهما الألف واللام وقد ذُكر، والثاني: اسمُ الإشارة، نحوُ: "يا أيّهذا الرجلُ". فـ "ذَا" صفةٌ لـ "أيّ" كما وُصفتْ بما فيه الألفُ واللامُ. وجاز الوصفُ به لأنه مبهمٌ مثلُه كما تصِف ما فيه الألفُ واللام بما فيه الألف واللام. والنُّكْتة في ذلك أنّ "ذَا" يوصَف بما يوصف به "أيّ" من الجنس، نحوِ "الرجل"، و"الغلام"، فوصفوا به "أيّا" في النداء تأكيدًا لمعنى الإشارة، إذ النداءُ حالُ إشارة، والغرضُ نعتُه. ألا ترى أنّ المقصود بالنداء من قولك: "يا أيّهذا الرجلُ" إنّما هو الرجلُ، و"ذَا" وُصلة "أيٍّ".

وقد يستغنون [2] باسم الإشارة عن "أيٍّ"، فيوقِعونها موقعَها، فيقولون: "يا ذا الرجلُ"، و"يا هذا الرجلُ"، فيكون "ذَا" وُصلة كما كانت "أيٌّ". وتلزَمها الصفةُ كما تلزم "أيًّا". ولا يجوز في صفتها إلا الرفعُ كما كانت "أيٌّ" كذلك، لأنّه لا يتِم بـ "يَا" ذا النداءُ ها هنا؛ لأنّه في معنَى "يَا أيّها"، ولا بدّ من

---

[1] – معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١١ ونص عبارته: «وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحد بعده فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار».

[2] – تمهيد القواعد ٥٥٨/٧، ٥٥٧

"الرجل"، إذ هو المنادَى في الحُكْم والتقديرِ. ولا يلزَمها هاءُ التنبيه كما لزم "أيًّا"، لأنّه لم يُحْذَف من اسمِ المشار إليه شيءٌ كما حُذف من "أيّ"، فأمّا "هَذَا" فلها مذهبان: أحدُهما أنّ تكون وصلةً لنداءِ "الرجل"، فيكون حكمُها حكم "يا أيها الرجلُ". والآخرُ أن تكون مكتفِيَة، لأنّه يجوز أنّ تقول: "يا هذا أقْبِلْ"، ولا تصفَ، فعلى هذا المذهب يجوز أنّ تقول: "يا هذا الرجلُ، والرجلَ" بالرفع والنصب، و"يا هذا الظريفُ، والظريفَ"، وأجاز المازني: "يا أيها الرجلُ، والرجلَ" بالرفع والنصب[1].

وأجاز الكوفيون دخول «يا» على الألف واللام مطلقا، وأنشدوا [2]:

فيا الغُلامانِ اللَّذان فَرّا ... إيَّاكُما أَنْ تَكْسِبانا شَرًّا

وهذا عند غيرهم من الضرورات. ولا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول:

فيا غلامان اللذان فرّا؛ لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول وبذي الألف واللام غير الموصول كقول بعض العرب: يا فاسق الخبيث حكاه يونس [3] والذي أراه في: فيا الغلامان أن قائله غير مضطر ولكنه استعمل شذوذا ما حقه ألا يجوز، وكان الذي حسّنه قليلاً

---

[1] – شرح المفصل ٢/٨،٧

[2] – الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠، والإنصاف ٣٣٦، والدرر ١/ ٣٨٤، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤ وشرح ابن الناظم ص٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٩، واللامات ص٥٣، واللمع في العربية ص١٩٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥، والمقتضب ٤/ ٢٤٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، وتاج العروس "الياء".

[3] – الكتاب ٢/ ١٩٩.

وصفُه بـ "اللذان"، والصفةُ والموصوفُ كالشيء الواحد، فصار حرفُ النداء كأنه بَاشَرَ "اللذان"، فعَامَلَ موصوفَ "الَّذِي" معاملةَ "الَّذِي" في دخول الفاء في الخبر[1].

مما سبق يتبين أن الاسم المقترن بأل إذا أريد نداؤه فإنه يفتقر إلى أي وذلك لأن الألف واللام تفيدان التعريفَ، والنداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفة كأنّك أشرتَ إليه، والتخصيصُ يُفيد من التعريف، فلم يُجْمَع بينهما لذلك.

كما أن الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التعريفَيْن.

[1] – ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨–٣٩٩، و الإنصاف ١/ ٣٣٨، المسألة رقم ٤٦، و التصريح ٢/٢٢٦ .

المبحث الحادي عشر: افتقار ضمير الرفع المتصل في التوكيد والعطف

إن أكّدتَ المضمرَ المرفوعَ بالنفس، والعينِ، لم يحسُن حتى تؤكّده أوّلًا بالمضمر، ثمّ تأتي بالنفس، أو العينِ، فتقول: "قمتَ أنتَ نفسُك". ولو قلت: "قمتَ نفسُك، أو عينُك"؛ لكان ضعيفًا غيرَ حسن، لأنّ النفس والعين يَلِيان العواملَ. ومعنى قولنا: "يليان العواملَ" أن العوامل تعمل فيهما لا بحُكْم التَّبَعيّة، بل يكونان فاعلَيْن، ومفعولَيْن، ومضافَيْن، وذلك أَنَّها لم يَتمكّنا في التأكيد، بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ. ألا تراك تقول: "طابتْ نفسُه"، و" صحّتْ عينُه"، و" نزلتُ بنفسِ الجَبَل"، و" أخرجَ الله نفسَه"؟ فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرًا، فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ، لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوعِ بهما، لأنّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت، وعطفِ البيان، فقبُح لذلك، كما قبُح العطفُ عليه من غيرِ تأكيد.

فأمّا "كُلّ"، وإن كانت تلي العواملَ، فتقول: "جاءني كلُّ القوم"، و"رأيت كلَّ القوم"، و"مررت بكلّ القوم"، فإنّ التأكيد غالبٌ عليها لِما فيها من معنَى الإحاطة والعموم، فكانت مشابِهةٌ لـ "أجمعين"، فلذلك جاز تأكيدُ المضمر المرفوع بها من غيرِ تقدُّم تأكَيدٍ آخرَ بضمير.

ووجهٌ ثانٍ أَنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدم تأكيد آخرَ ربّما أَوْقعَ لَبْسًا في كثيرٍ من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: "هندٌ ضربتْ نفسُها"، لم يُعلَم: أَرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير، أم جعلتَ في الفعل ضميرًا لهِنْد، وأكدتَه بالنفس، فإذا قلت: "هندٌ ضربَتْ هي نفسُها" حسُن من غيرِ قُبْح؛ لأنّك لمّا جئت بالمضمر المنفصِل؛ عُلم أنّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر, لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ، أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلًا، لأنّك لا تأتي بالمنفصل مع القُدْرَة على المتّصِل. ألا ترى أنّك

لا تقول: "ضربتُ أَنَا"؛ لأنّك قادرٌ على أن تقول: "ضربتُ". وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً، تَعيّنَ أن يكون تأكيدًا، وإذا كان في الفعل ضميرٌ مؤكَّدٌ بالضمير المنفصل، أمِنَ اللبسَ، وجاز توكيدُه بالنفس والعين.

فأمّا إذا كان الضميرُ المؤكد منصوبًا، أو مجرورًا؛ جاز تأكيدُه بالنفس والعين، من غيرِ حاجة إلى تقدمِ تأكيدٍ بمضمر، فتقول: "ضربتُك نفسَك"، و"مررت بك نفسِك", لأنّه لم يوجَد من اللبس هنا ما وُجد في المرفوع، فإن أكدتَه بالضمير، ثمّ جئتَ بالنفس، فقلت: "ضربتُك أنتَ نفسَك"، و"مررت بك أنت نفسِك"؛ كان أبلغَ في التأكيد، وإن لم تأتِ به، فعَنْهُ مندوحةٌ، ومنه بُدٌّ.

و إذا عطفت على الضمير المتصل، فلا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع، أو منصوبَ الموضع، أو مجرورَ الموضع.

فإن كان مرفوع الموضع، لم يجز العطفُ عليه إلَّا بعد تأكيده بمنفصل، نحو: "زيدٌ قام هو وعمرٌو"، و" قمتُ أنا وزيد". قال الله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} [1]، لما أراد العطفَ على الضمير في "اسكن"؛ أكّد بالضمير المنفصل، ثمّ أتى بالمعطوف. ومثله قوله تعالى: {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ} [2]. أكد الضميرَ المرفوعَ في "يراكم"، ثم عطف عليه.

ولو قلت: "زيدٌ قام وعمرٌو" بعطفِ "عمرو" على المضمر المستكِنّ في الفعل، لم يجز، ولكان قبيحًا، إلَّا أن يطول الكلامُ، ويقع فصلٌ، فحينئذٍ يجوز العطفُ، ويكون طُولُ الكلام، والفاصلُ سادًّا مَسَدَّ التأكيد، نحو قوله

---

[1] – البقرة آية ٣٥

[2] – الأعراف ٢٧

تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} [1] بالرفع في قِراءةِ بعضهم [2]، فإنه عطف "الشركاء" على المضمر المرفوع في "أجمعوا" حين طال الكلامُ بالمفعول. ونحوه قوله: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} [3]، عطف "الآباء" على المضمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف، والمعطوف بحرف النفي وهو "لا".

ومع ذلك فإنّه يتفاوَتُ قُبْحُه، فقولُك: "زيدٌ ذهب وعمرٌو"، أو" قُمْ وعمرٌو" أقبحُ من قولك: "قمتُ وعمرٌو"؛ لأن الضمير في "قمتُ" له صورةٌ، ولفظٌ، وليس له في قولك: "قُمْ وعمرٌو" صورةٌ. وقولُك: "قمتُ وزيدٌ" أقبحُ من قولك: "قُمْنَا وزيدٌ"؛ لأنّ الضمير في" قمتُ" على حرف واحد، فهو بعيدٌ من لفظِ الأسماء، والضميرُ في" قُمْنَا" على حرفَين، فهو أقربُ إلى الأسماء. وعلى هذا، كلَّما قوِي لفظُ الضمير، وطال، كان العطفُ عليه أقلَّ قُبحًا.

فإن قيل: ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحًا؟ قيل: لأنّ هذا الضمير فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنّ الفاعل لازمٌ للفعل، لا بدّ له منه، ولذلك تُغيَّر له الفعل، فتقول: "ضربْتُ وضربْنَا"، فتُسكّن الباء، وقد كانت مفتوحةً. وكونُه متّصلًا غيرَ مستقِل بنفسه يُؤكِّد ما ذكرنا من شدّةِ اتصاله بالفعل. وربّما كان مستتِرًا مستكِنًّا في الفعل، نحو: "قُمْ"، و "اضْرِبْ" و "زيدٌ قام، وضرب"، ونحو ذلك.

---

[1] – يونس آية ٧١

[2] – هي قراءة أبي عمرو. والحسن وعيسى بن عمر وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٩؛ وتفسير الطبري ١١/ ٩٩؛ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٦٢؛ والكشاف ٢/ ٢٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٥.

[3] – الأنعام آية ١٤٨

وإذ كان بمنزلةِ جزءٍ منه وحرفٍ من حروفه، قبُح العطفُ عليه؛ لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطفُ الاسم على الفعل ممتنِعٌ. وإنّما كان ممتنعًا من قِبَل أنّ المراد من العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وعواملُ الأفعال لا تعمل في الأسماء، لا بل ربّما كان الفعلُ مبنيًّا إمّا ماضيًا، وإمّا أمرًا، فلا يكون له عاملٌ، فلذلك قبُح أن تقول: "قمتُ وزيدٌ" حتى تقول: "قمتُ أنا وزيدٌ"، فتُؤكِّده، فيكون التأكيدُ مُنبِّهًا على الاسم، ويصير العطفُ كأنه على لفظِ الاسم المؤكِّد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفًا عليه. إذ لو كان معطوفًا عليه، لكان تأكيدًا مثله. وليس الأمر كذلك، لأن المراد إشراكُه في عملِ الفعل، لا في التأكيد.

وإن كان المضمر المتّصل منصوبَ الموضع، نحو الهاء في "ضربتُه"، والكاف في "ضَرَبَك"، جاز العطفُ عليه من غير تأكيد. فإن أكّدتَه كان أحسنَ شيء. فإن لم تُؤكِّده، لم يمتنِع العطفُ عليه، فتقول: "ضربتُه وزيدًا"، و" أكرمتُه وعمرًا"؛ وذلك من قِبَل أنّ الضمير المنصوب فَضْلةٌ في الكلام يقع كالمستغنَى عنه، ولذلك يجوز حذفُه وإسقاطُه، نحو قولك: "ضربتُ"، و"قتلتُ"، ولا تذكر مفعولًا، وإنّما اتّصل بالفعل من جهةِ اللفظ. والتقديرُ فيه الانفصالُ، ولذلك لا تُغيِّر له الفعلَ من جهةِ اللفظ، فتقول: "ضَرَبَكَ"، وَ"ضَرَبَهُ"، فيكون آخِرُ الفعل مفتوحًا، كما كان قبل اتّصالِ الضمير به.

وأمّا إذا كان الضميرُ مخفوضًا، لم يجز العطفُ عليه إلّا بإعادة الخافض، لو قلت: "مررت بك وزيد"، "أو به وخالدٍ" لم يجز حتّى تُعِيدَ الخافضَ، فتقول "مررت بك وبزيدٍ، وبه وبخالدٍ"؛ من قِبَل أنّ الضمير صار عِوَضًا من التنوين. والدليلُ على استوائهما قولُهم: "يا غلامِ"، فيحذفون الياء التي هي ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ. وإنّما استويَا؛ لأنّهما يجتمِعان في

أنّهما على حرف واحد، وأنّهما يُكمِّلان الاسم الأوّل، ولا يُفصَل بينهما، ولا يصحّ الوقفُ على ما اتّصلا به دونهما[1].

مما سبق يتبين أن ضمير الرفع المتصل إذا أريد توكيده بالنفس أو العين فإنه يفتقر إلى التوكيد بالضمير المنفصل لأنّ النفس والعين يَلِيان العواملَ. بأن يكونان فاعلَيْن، ومفعولَيْن، ومضافَيْن، وذلك أَنَّها لم يَتمكّنا في التأكيد، بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ. فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرًا، فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ، لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوعِ المتصل بهما، لأنّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت، وعطفِ البيان، فقبُح لذلك، كما أَنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدم تأكيد آخرَ ربّما أَوْقعَ لَبْسًا في كثيرٍ من الأمر.

كذلك يفتقر ضمير الرفع المتصل في حالة العطف عليه إلى فاصل بينه وبين المعطوف؛ لأنّ هذا الضمير فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنّ الفاعل لازمٌ للفعل، لا بدّ له منه، وإذ كان بمنزلةِ جزء منه وحرفٍ من حروفه، قبُح العطفُ عليه؛ لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطفُ الاسم على الفعل ممتنِعٌ.

[1] – ينظر الكتاب ٢٤٧/١، ٣٨٧/٢ ، و المقتضب ٢١٠/٣، و اللمع ص ٩٦، و شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣، ٧٧ ، و التصريح ١٨١/٢.

المبحث الثاني عشر: افتقار جواب الشرط إلى الفاء

الشرط والجزاء لا يصحّان إلَّا بالأفعال، أمّا الشرط فلأنّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثاني. والأسبابُ لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأمّا الجزاءُ، فأصلُه أن يكون بالفعل أيضًا؛ لأنه شيءٌ موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطه. والأفعالُ هي التي تحدُث وتنقضي، ويتوقف وجودُ بعضها على وجود بعض، لا سيّما والفعلُ مجزومٌ؛ لأن المجزوم لا يكون إلَّا مرتبطًا بما قبله، ولا يصحّ الابتداءُ به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه. والأصل في جواب الشرط أن يكون جملة يصح جعلها شرطا وهي المصدرة بفعل متصرف ماض مجرد من «قد» لفظا أو تقديرا ومن غيرها، أو مضارع مجرّد أو منفي بـ «لا» أو «لم» لأن الشرط بـ «إن» وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره، فاستلزم في جملته امتناع الثبوت –وإمكان الحصول؛ فلا تكون إحداهما اسمية ولا طلبية إلا بتأويل.

وأمّا إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداءُ به، كالأمر والنهي والابتداء والخبرِ، فكأنّه لا يرتبط بما قبله. وربمّا آذن بأنّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله، فإنّه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لأنها تفيد الاتّباعَ، وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبَ عمّا قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرفٌ يوجَد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصّوها من بين حروف العطف، ولم يقولوا: "إنْ تُحْسِنْ إليّ واللهُ يجازيك"، ولا "ثُمَّ الله يجازيك".

فمن ذلك قولك: "إن أتاك زيدٌ فأكْرِمْه". ألا ترى أنّه لولا الفاءُ، لم يُعْلَم أنّ الإكرام متحقِّقٌ بالإتيان، وكذلك "إن ضربك عمرو فلا تضربْه"، فالأمرُ هنا والنهيُ ليسا على ما يُعْهَد في الكلام وجودُهما مبتدَأيْن غيرَ معقودَيْن بما

قبلهما. ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأنّ المبتدأ ممّا يجوز أن يقع أوّلا غير مرتبط بما قبله. وذلك نحوُ قولك: "إن جئتَني فأنت مُكْرَمٌ"، و"إن تُحْسِن إليّ فاللهُ يُجازيك"، فموضعُ الفاء وما دخلتْ عليه جزمٌ على جواب الشرط. يدل على ذلك قوله تعالى في قراءةِ نافع: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم ﴾[1] بالجزم.

وكذلك لو وقع في الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٌ، لم يصحّ إلَّا بالفاء. ومعنى قولنا: "ماضٍ صحيحٌ" أن يكون ماضيًا لفظًا ومعنًى، نحوَ قولك: "إن أكرمتَني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ"؛ لأن الجزاء لا يكون إلَّا بالمستقبل، وإذا وقع ماضيًا، كان على تقدير خبرِ المبتدأ، أي: فأنا قد أكرمتُك أمس. وربمّا حُذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاءً، وهي مرادةٌ. قال الشاعر[2]

---

[1] – البقرة آية ٢٧١ . وهي أيضًا قراءة حمزة وعاصم والكسائي وغيرهم.

[2] – البيت من البحر البسيط لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، ولسان العرب ١١/ ٤٧، "بجل"، والمقتضب ٢/ ٧٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٣، ونوادر أبي زيد ص٣١، ولكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة لأدب ٩/ ٤٩، ٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨، ولحسان بن ثابت في الدرر ٢/ ١٨٧، والكتاب ٣/ ٦٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥، وشرح ابن الناظم ص٤٩٩، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦، وشرح المفصل ٩/ ٢، ٣، والكتاب ٣/ ١١٤، والمحتسب ١/ ١٩٣، والمقرب ١/ ٢٧٦، والمنصف ٣/ ١١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠. ويروى "سيان" مكان "مثلان". هكذا أنشده سيبويه، وقد أنشده غيرُه من الأصحاب [من البسيط]: من يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكرُه، ولا يكون فيه ضرورةٌ على هذه الرواية.

من يفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها ... والشَّرُّ بالشرّ عند الله مِثْلانِ

وقد أقاموا "إذا" التي للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرفُ مكان عن الفعل. قال الله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [1] ، كأنّه قال: "فهم يقنطون"، والأصلُ: "يقنطوا". وإنما ساغت المجازاةُ بـ "إذا" هذه؛ لأنه لا بصحّ الابتداءُ بها، ولا تكون إلَّا مبنية على كلام، نحوَ: "خرجتُ فإذا زيدٌ" فـ "زيدٌ" مبتدأ، و"إذا" خبرٌ مقدَّمٌ، والتقديرُ: فحَضَرَني زيدٌ[2].

وإذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحا للشرطية لم يحتج إلى «فاء» تربطه بالشرط؛ فالأولى خلوّه منها[3] ويجوز اقترانه بها، فإن خلا منها وصدر بمضارع جزم سواء أكان الشرط مضارعا نحو قوله تعالى ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [4] أو ماضيا كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ [5] .

مما سبق يتبين أنه إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداءُ به، كالأمر والنهي والابتداء والخبرِ، فكأنّه لا يرتبط بما قبله. وربمّا آذن بأنّه كلام مستأنَف غير جزاء لما قبله، فإنّه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ لأنها تفيد الاتّباعَ، وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبَ عمّا قبلها، وفي هذه الحالة ما لا يصلح أن يكون جزاء، يصلح أن يكون جزاء.

---

[1] – الروم آية ٣٦

[2] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢،٣/٩ ، و المقتصد ١٠٩٩،١١٠٠/٢ ، و اللباب في علل البناء و الإعراب ٥٨/٢

[3] – تمهيد القواعد ٣٣٩/٩ – ٣٤١

[4] – الطلاق آية ٢

[5] – هود آية ١٥

المبحث الثالث عشر: الافتقار إلى الرابط

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط أحد عشر شيئا[1]:

أحدها الجملة المخبر بها:

الجملة الواقعة خبرا إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى أو لا فإن كانت لم تحتج إلى رابط كما في نحو: قولي زيد قائم؛ لارتباطها به بلا ضمير؛ لأنها هو، و إن لم تكن إياه احتاجت إلى رابط يربطها بالمبتدأ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابط يربطها بالجزء الآخر[2]، و تربط الجملة بواحد من عشرة أشياء:

١ – أَحدهَا الضَّمِير وَهُوَ الأَصْل وَلِهَذَا يرْبط بِهِ مَذْكُورا كزيد ضَربته ومحذوفا مَرْفُوعا نَحْو قوله تَعَالَى:﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [3] إِذا قدر لَهما ساحران ومنصوبا كَقِرَاءَة ابْن عَامر فِي سُورَة الْحَدِيد﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[4] وَلم يقْرَأ بذلك فِي سُورَة النِّسَاء بل قَرَأَ بِنصب كل كالجماعة لِأَنَّهُ قبله جملَة فعلية وَهِي ﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [5] فساوى بَين الجملتين فِي الفعلية بل بَين الْجمل لِأَن

---

١ – ينظر الحديث مفصلا عن الرابط في مغني اللبيب ٥/٥٧٧–٦٠٠، و الرابط وأثره في التراكيب في العربية ، د. حمزة النشرتي، و رابط المفرد ،وسائله و مواضعه، دراسة نحوية تطبيقية، د. الشحات أحمد بدوي.

٢ – شرح الكافية للرضي ١/٢٠٨، ٢٠٩

٣ – طه آية ٦٣

٤ – الحديد آية ١٠

٥ – النساء آية ٩٥

بعده {وَفضل الله الْمُجَاهدين} وَهَذَا مِمَّا أغفلوه أَعنِي التَّرْجِيح بِاعْتِبَار مَا يعْطف على الْجُمْلَة فَإِنَّهُم ذكرُوا رُجْحَان النصب على الرّفْع فِي بَاب الِاشْتِغَال فِي نَحْو قَامَ زيد وعمرا أكرمته للتناسب وَلم يذكرُوا مثل ذَلِك فِي نَحْو زيد ضَربته وأكرمت عمرا وَلَا فرق بَينهمَا. ومجرورا نَحْو السّمن منوان بدرهم أَي مِنْهُ وَقَول امْرَأَة زَوجي الْمس مس أرنب وَالرِّيح ريح زرنب إِذا لم نقل إِن ال نائبة عَن الضَّمِير .

و قد يُوجد الضَّمِير فِي اللَّفْظ وَلَا يحصل الرَّبْط وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَ مسَائِل إِحْدَاهَا أَن يكون مَعْطُوفًا بِغَيْر الْوَاو نَحْو: زيد قَامَ عَمْرو فَهُوَ أَو ثمَّ هُوَ. وَالثَّانِية أَن يُعَاد الْعَامِل نَحْو: زيد قَامَ عَمْرو وَقَامَ هُوَ. و الثالثة أَن يكون بَدَلا نَحْو: حسن الْجَارِيَة الْجَارِيَة أعجبتني هُوَ، فَهُوَ بدل اشْتِمَال من الضَّمِير الْمُسْتَتر الْعَائِد على الْجَارِيَة وَهُوَ فِي التَّقْدِير كَأَنَّهُ من جملَة أُخْرَى

٢ – الثَّانِي الْإِشَارَة نَحْو قوله تَعَالَى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ (١).

٣ – الثَّالِث إِعَادَة الْمُبْتَدَأ بِلَفْظِهِ وَأَكْثر وُقُوع ذَلِك فِي مقَام التهويل والتفخيم نَحْو قوله تَعَالَى:﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ ﴾ (٢) .

٤ – وَالرَّابِع إِعَادَته بِمَعْنَاهُ نَحْو زيد جَاءَنِي أَبُو عبد الله إِذا كَانَ أَبُو عبد الله كنية لَهُ أجَازه أَبُو الْحسن(٣) مستدلا بِنَحْوِ قَوْله تَعَالَى:﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ

---

١ – الأعراف آية ٣٦

٢ – الحاقة الآيتان ١،٢

٣ – ينظر رأي الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١، و ارتشاف الضرب ص ١١١٨، و الهمع ٩٨/١ ، و الأشموني ١٩٦/١، و شرح الكافية للرضي ٢٤١/١ .

بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴿١٧٠﴾ ﴾ [1] و منعه الجمهور [2] وَأجابوا عن الآية بِمَنْع كَون الَّذين مُبْتَدأ بل مجرور بالْعَطْف على {الَّذين يَتَّقُونَ} وَلَئِن سلم فالرابط الْعُمُوم لِأَن المصلحين أَعم من الْمَذْكُورين أَو ضمير مَحْذُوف أَي مِنْهُم وَقَالَ الحوفي الْخَبَر مَحْذُوف أَي مأجورون وَالْجُمْلَة دَلِيله[3].

٥ – وَالْخَامِس عُمُوم يَشْمَل الْمُبْتَدَأ نَحْو زيد نعم الرجل وَقَوله[4]:

أَلا ليت شِعْرِى هل إلى أُمَّ مَعْمَرٍ ... سَبيلٌ فأَمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

كَذَا قَالُوا ويلزمهم أَن يجيزوا زيد مَاتَ النَّاس وَعَمْرو كل النَّاس يموتون وخَالِد لَا رجل فِي الدَّار أما الْمِثَال فَقيل الرابط إِعَادَة الْمُبْتَدَأ بِمَعْنَاهُ على قَول أبي الْحسن فِي صِحَة تِلْكَ الْمَسْأَلَة وعَلى القَوْل بِأَن ال فِي فاعلي نعم وَبئسَ

---

[1] – الأعراف آية ١٧٠

[2] – ارتشاف الضرب ص ١١١٨

[3] – الدر المصون ٥٠٧،٥٠٨/٥

[4] – البيت من البحر الطويل، و هو لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، و شرح أبيات سيبويه ٢٦٩،٢٧١/١، و خزانة الأدب٤٥٢/١، و التصريح ١٦٥/١، و المقاصد النحوية ٥٢٣/١، و بلا نسبة في الكتاب ٣٨٦/١، و أوضح المسالك ١٩٩/١، ومغني اللبيب ٥٠١/٢، و همع الهوامع٩٨/١. و في البيت شاهدان: أولهما: مجيء الفاء الزائدة في خبر المبتدأ الواقع بعد "أما"، وحكم اقتران الفاء بالخبر في هذه الحالة الوجوب. وثانيهما: مجيء "لا صبرا" خبرا لـ "الصبر" الواقع بعد "أما"، والرابط بينهما العموم؛ لأن النكرة الواقعة بعد النفي، تفيد العموم، فبقوله: "لا صبرا" نفي الصبر بمختلف أنواعه، ومنه الصبر" الواقع مبتدأ.

للْعهد لَا للْجِنْس وَأما الْبَيْت فالرابط فِيهِ إِعَادَة الْمُبْتَدَأ بِلَفْظِهِ وَلَيْسَ الْعُمُوم فِيهِ مرَادا إِذْ المُرَاد أَنه لَا صَبر لَهُ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَا صَبر لَهُ عَن شَيْء.

٦ – وَالسَّادِس أَن يعْطف بفاء السَّبَبِيَّة جملَة ذَات ضمير على جملَة خَالِيَة مِنْهُ أَو بِالْعَكْسِ نَحْو قوله تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [١] قوله: {فَتُصْبِحُ} مضارعٌ لفظاً ماضٍ معنى، تقديرُه فأصبحَتْ، فهو عطفٌ على أَنْزَل. و عَطْفَه على «أَنْزَلَ» يَقْتضي أن يكونَ له محلٌّ من الإعرابِ: وهو الرفعُ خبراً ل «أنَّ» والفاء عاطفةٌ وليسَتْ بجواب[٢]. وهذه الجملة خالية من رابط معطوفة بالفاء على جملة بها رابط. وَقَوله[٣]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو وَتَارَات يجُم فَيَغْرَقُ

---

١ – الحج آية ٦٣

٢ – الدر المصون ٢٩٨/٨

٣ – البيت من البحر الطويل لذي الرمة في ديوانه ص٤٦٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، والدرر ١/ ١٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩، ولكثير في المحتسب ١٥٠/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧، وأوضح المسالك ٣٦٢/٣، وتذكرة النحاة ص٦٦٨، وشرح الأشموني ١/ ١٨٦، ومجالس ثعلب ص٦١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠١، والمقرب ١/ ٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٩٨.

اللغة: إنسان العين: سوادها. حسر: غار. يبدو: يظهر. يجم: يكثر.

المعنى: يقول: إن بؤبؤ عيني يظهر حين تغور دموعي، ولكنه يغرق فيها حين تغزر.

الشاهد: قوله: "وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو" حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبرا عن المبتدأ وهي "فتبدو"، لاشتمالها على ضمير يعود إلى المبتدأ "إنسان"، عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبرا لخلوها من ذلك الضمير، وهي "يحسر الماء". ينظر شرح الأشموني ١/ ١٨٦ هامش رقم ١٤٢

٧ – وَالسَّابِع الْعَطف بِالْوَاو أجَازه هِشَام [١]وَحده نَحْو زيد قَامَت هِنْد وَأَكْرمهَا وَنَحْو زيد قَامَ وَقَعَدت هِنْد بِنَاء على أَن الْوَاو للْجمع فالجملتان كالجملة كَمَسْأَلَة الْفَاء وَإِنَّمَا الْوَاو للْجمع فِي الْمُفْرَدَات لَا فِي الْجمل بِدَلِيل جَوَاز هَذَانِ قَائِم وقاعد دون هَذَانِ يقوم وَقعد

٨ – وَالثَّامِن شَرط يشْتَمل على ضمير مَدْلُول على جَوَابه بِالْخَيرِ نَحْو زيد يقوم عَمْرو إِن قَامَ.

٩ – وَالتَّاسِع ال النائبة عَن الضَّمِير و الربط بها مذهب الكوفيين[٢]، وبعض البصريين [٣] ، وكثير من المتأخرين[٤] كابن عطية[٥]، وابن مالك[٦] ، وابن هشام[٧].

قال الفراء: وقوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[٨] ترفع (الْأَبْوابُ) لأن المعنى: مفتَّحَةً لَهم أبْوابها. والعربُ تجعل الألف واللام خَلفا

---

١ – شرح الأشموني ١٨٦/١

٢ – نسب هذا القول إلى الكوفيين في الإيضاح فى شرح المفصل ٤٤٦/١، الجنى الدانى ١٩٨، ١٩٩ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٦ ، و مغنى اللبيب ٦٥/١ ، همع الهوامع ٣١١/١

٣ – الجنى الدانى ١٩٨، ١٩٩، مغنى اللبيب ٦٥/١ .

٤ – الإتقان ٤٤١/١.

٥ – المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤٥٢/٢ .

٦ – شرح التسهيل ١٠٢/٣ .

٧ – ينظر مغنى اللبيب ٦٥/١، و شرح شذور الذهب ٥١١، و شرح قطر الندى ٢٧٩ .

٨ – ص آية ٥٠

من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. **ومنه قوله:** ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[1] **فالمعنى- والله أعلم-: مأواهُ.**[2].

١٠ – والعاشر كَون الْجُمْلَة نفس الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى نَحْو هجيرى أبي بكر لَا إِلَه إِلَّا الله وَمن هَذَا أَخْبَار ضمير الشَّأْن والقصة نَحْو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [3] وَنَحْو قوله تعَالَىٰ: ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [4]

الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلا الضمير إما مذكورا نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [5] أو مقدرا إما مرفوعا كقوله[6]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ ... عاراً عَلَيْك ورُبَّ قتل عارُ

---

[1] – النازعات الآية ٣٩ .

[2] – معانى القرآن للفراء ١٠٥/٤ ، ١٠٦ .

[3] – الإخلاص الآية الأولى

[4] – الأنبياء آية ٩٧

[5] – الإسراء آية ٩٣

[6] – البيت من البحر الكامل لثابت بن قطنة في ديوانه ص٤٩، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١، وخزانة الأدب ٩/ ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧، والدرر ٢/ ٤٣، وشرح شواهد المغني ١/ ٨٩، ٣٩٣، والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٨٥/٢، والأزهية ص٢٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠١، وتخليص الشواهد ص١٦٠، والجنى الداني ص٤٣٩، وجواهر الأدب ص٢٠٥، ٣٦٥٤، وخزانة الأدب ٧/ ٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٦٦، والمقرب ١/ ٢٢٠، وهمع الهوامع ١/ ٩٧.

فالرابط محذوف من جملة الصفة والتقدير هو عار، أو منصوبا كقول الشاعر[1]:

أبحت حمى تهَامَة بعد نجد ... وَمَا شَيْء حميت بمستباح

أي حميته أو مجرورا نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [2] فإنه على تقدير فيه أربع مرات.

الثالث جملة الصلة وهي من الجمل التي تُوضِح وتُبين، وهي الجملُ المتمكنة في باب الخبر، وصلح فيها أن يقال فيه: صِدْقٌ، أو كِذْبٌ، وجاز أن تقع صفةَ للنكرة. فأمّا الاستفهامُ فلا يجوز أن يُوصَل به "الذِي" وأخواتُها لا يجوز "جاءني الذي أَزَيْدٌ أبوه قائمٌ"، وكذلك الأمرُ والنهيُ، لِما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة، إذ كانت لا تحتمِل الصدقَ والكذبَ.

وتقع الصلة بأربعةِ أشياء: الفعلِ والفاعل، والمبتدأ و الخبر، والشرطِ وجوابه، والظرفِ. ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضميرُ ذلك الموصول ليربِط الجملةَ بالموصول، ويُؤذِنَ بتعلُّقها بالموصول، إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه. فإذا أتيتَ فيها بما يتوقف فهمُه على ما قبله، آذَنَ بتعلُّقها به. فمِثالُ وَصْلك

---

[1] – البيت من البحر الوافر وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، والكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٢، ٣١٢، ٦٣٣.

[2] – البقرة آية ٤٨

بالفعل قولُك: "جاءني الذي قام"، فـ "الذِي" الموصولُ، و"قَامَ" الصلةُ، والعائد الفاعل، وهو ضميرُ الموصول، واستتر في الفعل؛ لأنه له. ولو كان لغيره، لم يستتر، نحوَ "الذي قام غلامُه زيدٌ".

وسواءٌ في الفعل الفعلُ اللازم والمتعدي، والحقيقي وغيرُ الحقيقي، نحو "كَانَ"، و "لَيْسَ"، فمثالُ اللازم ما تقدم من قولنا: "جاءني الذي قام، والذي قام غلامُه"، ومثالُ المتعدي "جاءني الذي ضرب زيدًا، والذي أعطَى عمرًا درهمًا، والذي ظَن زيدًا قائمًا، والذي أَعْلَمَ عمرًا زيدًا خيرَ الناس". فَـ "الذِي" هو الموصول، و"ضَرَبَ زيدًا" هو الصلة، والعائدُ الفاعل المستتر في "ضرب". وكذلك الباقي، الصلةُ الفعل وما يتبعُه من الفاعل والمفعولين.

ومثالُ وَصْلك بالفعل غير الحقيقي قولُك: "جاءني الذي كان قائمًا، والذي ليس قائمًا"، فـ "كَانَ" واسمها وخبرها الصلةُ، والعائدُ الاسم المستتر، ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابًا، أو سَلبًا. فمثالُ الإيجاب: "الذي قام زيدٌ"، ومثال السلب: "الذي ما قام زيدٌ". وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: "جاءني الذي أبوه قائمٌ"، فـ "الذي" اسمٌ موصولٌ، و"أبوه قائمَ لما الصلةُ، والعائدُ الهاء في "أبوه". ومثلُه: "جاءني الذي هو قائم"، فقولُك: "هو قائمٌ" صلة، و"هُوَ" العائدُ إلى الموصول، ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك: "جاءني الذي إنْ تَأْتِه يَأتِك عمرو"، فقولك: "إن تأته يأتك عمرو" صلة، والعائدُ الهاء في "تأته".

وكل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة، فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتَيْن إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملةُ الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانية التي هي جزاءٌ كالخبر. وإذا كان كذلك، فأنتَ

بالخيار في إلحاقِ العائد: إن شئت أتيت به في الجملة الأولى، نحوَ ما تقدم من قولك: "جاءني الذي إن تأته يأتك عمرٌو". فالعائدُ الهاء في "تَأتِهِ". وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية، نحوَ قولك: "جاءني الذي إن تُكرِمْ زيدًا يَشْكُرْك"، فالعائدُ المضمر في "يشكرك". فإن جئت بالضمير فيهما، فأحسنُ شيء، نحوَ قولك: "جاءني الذي إن تَزُرْه يُحْسِنْ إليك"، فالعائدُ الأول الهاء المنصوبة في "تزره"، والآخَرُ الضمير المرفوع في "يحسن إليك"، كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلة كذلك، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحدَه، نحوَ: "جاءني الذي أبوه قائم"،

وإن شئت أتيت به مع الخبر وحدَه، نحوَ: "الذي أخوك غلامُه زيد"، وإن شئت أتيت به معهما، نحوَ: "الذي أبوه أخوه زيد"، و"الذي عَمُّه خالُه عمرٌو".

وأما الصلة إذا كانت ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ فنحو: "الذي عندك زيدٌ"، و"الذي في الدار خالد". واعلم أن الظرف إذا وقع صلة، فإنه يتعلق بفعل محذوف، نحو: "استَقَرَّ" أو"حَل" ونحوِه، ولا يتعلق باسمِ فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة.

و منع بعض النحويين الوصل بجملتي القسم، والجواب والشرط والجزاء إذا خلت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فالقسم والجواب عند هؤلاء لا يقع صلة أصلا، لخلو جملة القسم من ضمير لزوماً، وكذلك إذا قلت أعجبني الذي إن قامت هند أكرمته لا يجوز، حتى تقول: الذي إن

قامت هند من أجله أكرمته، وهذا وإن كان غير مرض ففيه ما يقوى دعوى لزوم الضمير العائد[١].

وأكثرُ النحويين يسمي هذه الجملة صِلَة، وسيبويه يسمّيها حَشوًا[٢]. فالصلَةُ مصدر كالوَصل من قولك: "وَصَلت الشيءَ وَصلًا وصِلَةً". والمراد أن الجملة وَصْلٌ له، فأمّا تسميةُ سيبويه لها حَشوًا، فمن معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلاً، وإنما هي زيادةٌ يُتمم بها الاسم، ويُوضَح بها معناه. ومنه: "فُلان من حَشوِ بني فُلان"، أي: من أَتْباعهم، وليس من صَمِيمهم[٣].

و يمتنع تقدم جملة الصلة على الموصول، و كذلك يمنع تقديم بعضها، إذا لو تقدم بعضها لم يصدق عليها أنها وقعت بعد الموصول على الإطلاق، فإذا لا يجوز أن تقول: جاءني ضربته الذي، ولا جاءني إياه الذي ضربت، ولا جاءني عندك من قعد ولا ما أشبه ذلك، ومن هنا قوى عند الجمهور موصولية الألف واللام حيث لم يجز: أعجبني زيد الضارب، ولا كلمت عنك المعرض، ووجه ذلك أن الصلة من كما الموصول وبمنزلة جزء منه، فكما لا يتقدم الدال من زيد مثلا على الباقي كذلك لا يتقدم ما هو بمنزلته، ومعمول الصلة جزء من الصلة، لأن المعمول تابع للعامل في الأصل تبعية الجزء، ولذلك لا يتقدم المعمول عند جماعة إلا حيث يصح تقدم العامل[٤].

---

١ – المقاصد الشافية١/ ٤٧١، ٤٧٢

٢ – الكتاب ١٠٥/٢

٣ – ابن يعيش ٣/ ١٥٠ ، ١٥١

٤ – المقاصد الشافية ١/ ٤٦٩ ، ٤٧٠

ولا يربط جملة الصلة غالبا إلا الضمير إما مذكورا نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [1] وإما مقدرا نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [2] والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر. و إنما اشترط الضمير في الصفة و الصلة ليحصل به ربطٌ بين الموصول و صلته، و الموصوف و صفته، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف و الموصول بمضمون الصلة و الصفة، فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص و تعرُّفٌ، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو– و لم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو بوجه– فلا يتخصص به، فإذا قلت: قام عمرو في داره (صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره)[3]

الرابع الواقعة حالا: الجملة الحالية في اللغة العربية يختلف نوع الرابط فيها فتارة لا تربط إلا بالضمير فقط. وتارة تربط بالواو فقط وثالثة تربط بالاثنين معا.

و إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفى فيها بالضمير؛ لأن الحال يجيء فضلة، بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني الواو التي أصلها الجمع؛ ليؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، و أما خبر المبتدأ، و الصلة، و الصفة، فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، و بالصلة يتم جزء الكلام، و

---

[1] – البقرة آية ٣

[2] – مريم آية ٦٩

[3] – شرح الكافية للرضي ١/ ٩٨٦

الصفة لتبعيتها للموصوف لفظا، و كونها لمعنى فيه مَعْنِيٌّ كأنها من تمامه، فاكتفى في ثلاثتها بالضمير[1] .

وأما الواو التي للحال فنحو قولك: مررت بزيد وعلى يده باز، أي: مررت به وهذه حاله، ولقيت محمدا وأبوه يتلو، أي: لقيته وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، لو قلت: كلمت محمدا وقام أخوه، وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى "قد" فكأنك قلت: كلمت محمدا وقد قام أخوه، وذلك أن "قد" تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد.

الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته أو ضربت أخاه أو عمرا وأخاه أو عمرا أخاه إذا قدرت الأخ بيانا فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم عن الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾[2] الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا إياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم أبو حيان لأن اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة.

السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال فلابد فيهما من ضمير راجع إلى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالأول، و أنهما ليسا ببدل الغلط [3] ولا

---

[1] شرح الكافية للرضي ١/ ٦٧٣ ، ٦٧٤، و التذييل و التكميل ٩/ ١٦٨ –١٧٨ .

[2] – محمد آية ٨

[3] – شرح الرضي على الكافية ١٠٨٦/١

يربطهما إلا الضمير ملفوظا نحو الثاني كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡ ﴾ [1] فـ"كثير" بدل من الواو الأولى فقط، والواو الثانية عائدة على "كثير" لأنه مقدم رتبة، والأصل؛ والله أعلم: ثم عموا كثير منهم وصموا.

أو مقدرا نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾[2] "أي: النار فيه"، وهو قول البصريين. "وقيل": لا تقدير، و"الأصل: ناره، ثم نابت "أل" عن الضمير"، وهو قول الكوفيين.

ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير. وإنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن معمول الصفة المشبهة: من حق الصفة أن تتضمن عائدا إلى الموصوف، تقول: مررت برجل حسن، فيكون فيه ذكرٌ مستكنٌ، و مررت بامرأة حسنة، فتؤنث؛ لأن الفعل لها، فإذا رفعت الظاهر بالصفة وجب أن يكون من سبب الموصوف كقولك: مررت برجل حسن وجهه، و كريم غلامه، فترفع وجهه و غلامه بحسن و كريم مع أنهما صفة لرجل؛ لأجل أن في الغلام و الوجه ذكرا يعود إليه و هو الضمير الذي أضيفا إليه فتقول: مررت بامرأة حسن وجهها، و لا تقول: حسنة؛ لأجل أن الفعل للوجه.[3]

---

[1] – المائدة آية ٧١

[2] – البروج الآيتان ٤ ، ٥

[3] – المقتصد ١/ ٥٣٨

ولا يربط معمول الصفة المشبهة إلا الضمير ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو زيد حسن وجها أي منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل ال خلف عن الضمير .

التَّاسِع جَوَاب اسْم الشَّرْط الْمَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَلَا يربطه أَيْضا إِلَّا الضَّمِير إِمَّا مَذْكُورا نَحْو قوله تَعَالَى:﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ ﴾[1] أَو مُقَدرا أَو منوبا عَنهُ نَحْو قوله تَعَالَى:﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾[2] قوله: {فَلاَ رَفَثَ} وما في حَيِّزه في محلِّ جَزْمٍ إن كانت «مَنْ» شرطيةٌ، ورفع إن كانت موصولةً، وعلى كِلا التقديرين فلا بُدَّ من رابطٍ يَرْجِع إلى «مَنْ» ؛ لأنها إنْ كانَتْ شرطيةً فلا بد من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرط، وإنْ كانت موصولةً فهي مبتدأٌ والجملةُ خبرُها ولا رابطَ في اللفظِ، فلا بدَّ من تقديرِه وفيه احتمالان، أحدُهما: أن تقدِّره بعد «جدال» تقديرُه: ولا جدالَ منه ويكون «منه» صفةً لـ «جدال» ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، فيصيرُ نظيرَ قولِهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» تقديره: منوانِ منه.

والثاني: أنْ يُقَدَّرَ بعد الحج «تقديره: ولا جدالَ في الحجِّ منه، أو: له. ويكونُ هذا الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من» الحج «. وللكوفيين في هذا تأويلٌ آخرُ وهو أنَّ الألفَ واللامَ نابت منابَ الضميرِ، والأصلُ: في

[1] – المائدة آية ١١٥

[2] – البقرة آية ١٩٧

حَجِّه، كقوله: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾[1] ثم قال: ﴿ فَإِنَّ الجنة هِيَ المأوى ﴾[2] أي: مَأْواه[3] .

العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما في ثانيهما نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾[4] و ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾[5] أو كون ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[6] أو جوابية السؤال نحو قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ﴾[7] أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد.

ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم[8] في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[1] إن فاعل تبين ضمير راجع

---

[1] – النازعات آية ٤٠

[2] – النازعات آية ٤١

[3] – الدر المصون ٣٢٧/٢

[4] – الجن آية ٤

[5] – الجن آية ٧

[6] – المنافقون آية ٥

[7] – النساء آية ١٧٦

[8] – هو الزمخشري في الكشاف، و نصه: وفاعل «تبيَّن» مضمرٌ تقديرُه: فلمَّا تبيَّن له أن الله على كل شيء قدير قال: أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ على كل شيء قديرٌ، فَحُذِفَ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه، كما في قولهم: «ضربني وضربتُ زيداً» فَجَعَله مِنْ بابِ التنازعِ ==

إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا إذ لا ارتباط بين تبين وأعلم على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الإضمار

قبل الذكر في باب التنازع حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة .

الحادي عشر ألفاظ التوكيد، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم . أما ألفاظ "أجمع" وأخواته فإنها إنما تؤكد بعد كل نحو قولهتَعَالَىٰ:﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٢] .

مما سبق يتضح أن كل ما يفتقر إلى رابط يكون شديد الصلة بمتقدم عليه لا غنى له عنه، و قد يكون مفردا و قد يكون جملة و ذلك لأن شرط الجملة العربية أن تكون مفيدة؛ لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي، و حصول الفائدة نتيجته. من هنا كان من الضروري لنمط الجملة

==

كما ترى، وجَعَله من إعمال الثاني وهو المختارُ عند البصريين، فلمَّا أعملَ الثاني أَضْمَرَ في الأولِ فاعلاً، ولا يجوزُ أن يكونَ من إعمال الأولِ؛ لأنه كان يلزَمُ الإضمارُ في الثاني بضميرِ المفعول فكان يُقال: فلما تبيَّن له قال أَعلمُه أن الله. إلاَّ أنَّ أبا حيان ردَّ عليه بأنَّ شرطَ الإعمالِ على ما نصَّ عليه النحويون اشتراكُ العاملَيْنِ، وأَدْنى ذلك بحرف العطف – حتى لا يكونَ الفصلُ معتبراً – أو يكونُ العاملُ الثاني معمولاً للأول نحو: «جاءني يضحكُ زيدٌ» فإنَّ «يضحك» حالٌ عاملُها «جاءني» فيجعل في «جاءني» أو في «يضحك» ضميراً حتى لا يكونَ الفعلُ فاصلاً. ينظر الكشاف ٣٩١/١ ، و البحر المحيط ٢٩٦/٢، و الدر المصون ٥٦٩/٢ .

[١] – البقرة آية ٢٥٩

[٢] – الحجر آية ٣٠

أن تكون مترابطة الأجزاء من أجل الحفاظ على المعنى. و بدون الربط تتفكك أواصر الجملة و الكلام، و يدخل المعنى في غيابات الغموض ، أو في متاهات اللبس.

الفصل الثاني: الافتقار في الأفعال

المبحث الأول: افتقار الفعل إلى الفاعل

من المسلم به أن لكل فعل فاعلا، ولا يوجد فعل دون فاعل، بني للمعلوم أو المجهول، سواء في ذلك الفعل المتعدي أو اللازم، "والفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه"(١). فالفاعل في الوجود أولا؛ فهو مسند إليه. والفعل لا يخلو من الفاعل فلا بُدّ له من فاعل(٢). كما أن الفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم(٣).

والفعل والفاعل هما المسند والمسند إليه (العمدة)، و إذا كانا منفصلين عن السياق المكتوب أو المنطوق لا معنى لهما يحسن السكوت عليه. وبينهما افتقار واقتضاء "ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسّط وموصل ومعدّ"(٤). نحو قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي ﴾ "(٥) فحرف الجر الباء في (بالله) لم يأت ليوصل الفعل إلى فاعله(٦).

---

١ – أسرار العربية

٢ – الإنصاف ١٤٢/١، و علل النحو ١/ ٢٧٧

٣ – الإنصاف ١٩١/١

٤ – أسرار البلاغة في علم البيان، ط ١، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية. ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٥ – الرعد آية ٤٣ ، و الإسراء آية٩٦

٦ – دلائل الإعجاز في علم المعاني،ط ١، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

والفاعل في الجملة الفعلية أولا من الناحية الدلالية، و إن جاء ثانيا في البنية التركيبية، فالفاعل كالمبتدأ بأن المبتدأ مُخْبر عنه، كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه"(١).

والفعل مفتقر لوجود الفاعل، فالأول في بنية الجملة مفتقر للثاني، وليس العكس، انسجاما مع البنية الامتدادية في الجملة العربية من الأول إلى الثاني إلى ما بعد ذلك، وصولا إلى تمام النص، فبنية الفعل مع الفاعل تمهد الوصول إلى النص، فلو احتاج الثاني للأول لانغلقت البنية التركيبية وانقطعت عن النص(٢).

والفعل يقتضي وجود الفاعل افتقارا له تمشيا مع سنة الكون فلا وجود للحدث دون المُحدِث، وهذا الافتقار يكون من الأول للثاني في بنية الجملة العربية. وحتى يكون الفاعل فاعلا محققا لذاته لا بد من إحداث الفعل، وعليه يفتقر الفعل للعامل، وهو الفاعل في الحقيقة، كما يرى ابن جني(٣)، وتابعه الرضي(٤).

والفعل عمل قام به الفاعل غالبا أي؛ أنه مفعول في المعنى لهذا الاسم الذي أسند إليه، لأن نحو، قام زيد. تقديره: فعل زيد قياما. ولهذا فإن

---

١ – أسرار العربية

٢ – الافتقار النصي في بنية الجملة ص٤ ، محمود سليمان الهوواشة، بحث في ، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٤٧ ، العدد٢، ٢٠٢٠ . كلية التربية والآداب، جامعة صحار، سلطنة عمان.

٣ – الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

٤ – شرح الرضي على الكافية

مصطلح (فِعْل) كان على صيغة من الأوزان الدالة على اسم المفعول مثل: طِحن وطِرح وقِسم؛ بمعنى مطحون ومطروح ومقسوم"(١).

وجعل الرفع للفاعل لقوة الفاعل في بنية الجملة من الناحية الدلالية وأولية الوجود، فما انطبق على المبتدأ من مسوغات الرفع للابتداء ينطبق على الفاعل، غير أنه أنتج فعلا تضمن حدثا استوجب فاعلا، فجاء في التركيب ثانيا دليلا على منطيقة الحدث، و إن كان أولا في الحقيقة(٢).

مما تقدم يتبين لنا أن افتقار الفعل للفاعل من المسلمات التي لا شك فيها فالفعل لا يخلو من الفاعل ولا بُدّ له من فاعل كما أن الفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، والفعل والفاعل هما المسند والمسند إليه، والفعل يقتضي وجود الفاعل افتقارا له تمشيا مع سنة الكون فلا وجود للحدث دون المُحدِث، وهذا الافتقار يكون من الأول للثاني في بنية الجملة العربية. وحتى يكون الفاعل فاعلا محققا لذاته لا بد من إحداث الفعل.

---

١ – مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، ط ١، دار الفكر، دمشق٢٠٠٣م .

٢ – الافتقار النصي في بنية الجملة ص٤.

المبحث الثاني: الافتقار إلى نون الوقاية

من الضمائر المتصلة: "ياء المتكلم"، وتسمى –أحياناً– "ياء النفس" وهي مشترَكة بين محلي النصب والجر؛ مثل: زرتني في حديقتي، و أحيانا عاملها يفتقر إلى إلحاق نون الوقاية[1] به قبل ياء المتكلم، و ذلك وِقايةً للفعل من أن تدخله كسرةٌ لازمةٌ. لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلَّا مكسورًا إذا كان حرفاً صحيحًا، نحوَ: "غلامي"، و"صاحبي". والأفعالُ لا يدخلها جرٌّ، والكسر أخو الجرّ؛ لأن مَعْدِنَهما واحدٌ، وهو المَخرَجُ، فلمّا لم يدخل الأفعالَ جرٌّ، آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفًا وحِراسة من أن يتطرّق إليها الجرُّ، فجاؤوا بالنون مزيدةً قبل الياء، ليقع الكسرُ عليها، وتكون وِقاية للفعل من الكسر. وخصوا النونَ بذلك، لقُرْبها من حروف المدَّ واللين، ولذلك تُجامِعها في حروف الزيادة، وتكون إعرابًا في "يفعلان"، و"تفعلان"، و"يفعلون"، و"تفعلون"، و"تفعلين"، كما تكون حروفُ

---

[1] – سميت بذلك لأنها في استعمالها الغالب تقي الفعل الصحيح الآخر– أي: تصونه – من وجود كسرة في آخره عند إسناده لياء المتكلم. أما المعتل الآخر، مثل: دعا، فإنه محمول عليه. وتقي كذلك ما تتصل به غير الفعل من تغيير آخره عند اتصالها به. ولأنها تمنع اللبس، مثل: أكرمني أخي، أو يكرمني، أو: أكرمني– فلو لم توجد النون المتوسطة بينه وبين ياء المتكلم لقلنا: أكرمني أخي، يكرمي أخي، أكرمي.

فيترتب على ذلك وجود كسرة في آخر الفعل، والكسر لا يدخل الأفعال، كما يترتب على ذلك أن يلتبس – أحيانا" فعل الأمر المتصل آخره بياء المتكلم بفعل الأمر المسند لياء المخاطبة، مثل: أكرمي. فلا ندري المواد. وقد يلتبس الفعل الماضي بالمصدر في مثل: نظري محمود معافي، فلا ندري أكلمة: "نظر". فعل ماض، أم مصدر، وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه: أنه استعمال العرب. ينظر النحو الوافي ٢٨٠/١ هامش(٣)

المدّ واللين إعرابًا في الأسماء الستة المعتلّة من نحوِ قولك: "أخوك"، و"أبوك"، وأخواتِهما، وفي التثنية والجمع؛ ولأن هذه النون قد تكون علامةَ إضمار، فكرهوا أن يأتوا بحرفٍ غيرِ النون، فيخرجَ عن علامات الإضمار.

فإن قيل: فلِمَ زِدتموها فيما آخِرُه ألف من الأفعال، نحو: "أعطاني"، و"كساني"، والكسرُ لا يكون في الألف؟ قيل: لما لزمت النونُ والياءُ في جميعِ الأفعال الصحيحة لِما ذكرناه، صارت كأنها من جملةِ الضمير، فلم تُفارِقها لذلك، مع أن الحكيم يُدار على المَظِنة لا على نفس الحِكْمة، والياءُ مظنّتُه كسرُ ما قبلها، والذي يدلّ على أن النون مزيدةٌ لِما ذكرناه أن هذا الضمير إذا اتصل باسمٍ، لم تأت فيه بنون الوقاية، نحو: "الضاربي"، و"الشاتمي"، فالياء ههنا في محلّ نصب، كما تقول: "الضاربُ زيدًا"، ولم تأت معه بنون الوقاية؛ لأنه اسمٌ يدخله الجرُّ، فلمّا كان الجرُّ مما يدخله، لم يمتنع مما هو مقاربٌ له.

فإن قيل: فهلّا حُرست الأفعالُ من الكسر في مثلِ "اضْرِب الرجلَ". قيل: الكسرةُ ها هنا عارضةٌ لالتقاء الساكنين، فلا يُعْتَد بها موجودةً، ألا ترىَ أنك لا تُعيد المحذوفَ لالتقاء الساكنين في مثل: "زَنَتِ المرأةُ"، و "بَغَتِ الأَمَةُ"، وإن كان أحدُ الساكنين قد تَحرَّك، إذ الحركةُ عارضة لالتقاء الساكنين[1].

فإن كانت ياء المتكلم في محل نصب فناصبها إما فعل أو اسم فعل، أو حرف ناسخ؛ –مثل: "إن" أو إحدى أخواتها– وإن كانت في محل جر فقد تكون مجرورة بحرف جر، أو تكون مجرورة بالإضافة؛ لأنها مضاف إليه.

[1] – ينظر ابن يعيش ١٢٣/٣ ، و الرضي ١٦١/٢، ١٦٢

فإن كانت منصوبة بفعل، أو باسم فعل، أو بالحرف "ليت" وهو حرف ناسخ من أخوات إن" وجب أن يسبقها مباشرة نون مكسورة تسمى: "نون الوقاية". فمثال الفعل: ساعدَني أخي، وهو يساعدني عند الحاجة، فساعدْني فما أقدرك على المساعدة الكريمة. فقد توسطت نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلم، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا. ولا بين أن يكون متصرفًا، أو جامدًا. ومثال اسم الفعل: "دَرَاكِ"، و"تَرَاكِ"، و"عليكَ" بمعنى: أدركْ، واتركْ، والزمْ. فيجب عند مجيء ياء المتكلم أن نقول: دراكني، وعليكَني. بمعنى أدركني؛ واتركني، والزمني. ومثال ليت: ليتني أزور أنحاء الدنيا – ليتني أستطيع معاونة البائسين جميعًا.

وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر "مِن" أو "عنْ" وجب الإتيان بنون الوقاية، وحذفها شاذ أو ضرورة؛ تقول منّي الصفح، ومنِّي الإحسان، وعنِّي يصدر الخير والإكرام، بخلاف "مِنِي"، و"عَنِي".

وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون مثل: لي فيك أمل، وبي نزوع إلى رؤيتك، وفيَّ ميل لتكريمك وإن كانت الياء مجرورة بالإضافة، والمضاف هو كلمة ساكنة الآخر؛ مثل: "لدن" "بمعنى: عند"، أو: كلمة "قدْ"، أو "قطْ" "وكلاهما بمعنى: حَسْب، أي: كافٍ" فالأصح إثبات النون؛ مثل: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [1]. ومثل، قَدني من مواصلة العمل المرهق، وقَطْني من إهمال الرياضة المفيدة. ويجوز بقلة حذف النون في الثلاثة؛ تقول: لدُني، قَدِي، قَطي؛ وهو حذف لا يحسن بالرغم من جوازه.

[1] – الكهف آية ٧٦

فإنْ كان المضاف كلمة أخرى غير الثلاث السابقة وجب حذف النون، مثل: هذا كتابي أحمله معنى حينًا، وحينًا أدعه في بيتي فوق مكتبي.

وخلاصة القول أن إثبات نون الوقاية وعدم إثباتها مرتبط بحالات ياء المتكلم المنصوبة محلًا، أو مجرورة محلًا. وبنوع العامل الذى عمل فيها النصب، أو الجر:

١- فإن كانت هذه الياء منصوبة، وناصبها فعل، أواسم فعل - وجب إثبات نون الوقاية قبلها.

٢- وإن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ هو: "ليت"

وجب في الأشهر إثبات النون. فإن كان الحرف الناسخ هو: "لعل" جاز الأمران، والأفصح الإثبات، وإن كان غيرهما مما يصح إدخاله على هذه الياء جاز الأمران على السواء.

٢- وإن كانت الياء مجرورة بحرف وعامل الجر هو: "من"، أو: "عن" وجب إثبات النون. وإن كان حرفًا آخر غيرهما وجب الاستغناء عنها بحذفها.

٤- وإن كانت مجرورة بالإضافة والمضاف أحد الكلمات الثلاثة: لدنْ - قدْ - قطّ - جاز الأمران، ولكن الأفصحُ إثبات النون. وفى غير هذه الثلاثة يجب الحذف[١].

[١] - ينظر الجنى الداني ص ١٥٠،١٥١ ، و النحو الوافي ١/٢٨٠ -٢٨٣

المبحث الثالث: افتقار الفعل الماضي الواقع حالا إلى "قد"

قد يقع الفعلُ موقعَ الحال، إذا كان في معناه، وكان المرادُ به الحال المصاحِبةَ للفعل. تقول: "جاء زيدٌ يَضْحَكُ"، أي: ضاحكًا، و" ضربتُ زيدًا يَرْكَبُ"، أي: راكبًا. قال الله تعالى: ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ [1]، أي: ماشِيَةً. وقال الشاعر[2]:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

والمراد: عاشِيًا، ولا حاجة إلى الواوِ لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبَة. فأمّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال، لأنّه لا يدلّ على الحالَ. لا تقول: "جاء زيدٌ سَيركَب"، ولا "أقبل محمّدٌ سَوْفَ يضحَك". وكذلك الفعلُ الماضي لا يجوز أن يقع حالًا لعدمِ دَلالته عليها، لا تقول: "جاء زيد ضَحِكَ" في معنى "ضاحكًا"، فإن جئتَ معه بـ "قَدْ"، جاز أن يقع حالًا، لأنّ "قَدْ" تُقرّبه من الحال. ألا تراك تقول: "قد قامت الصلاةُ" قبل حالِ

---

[1] – القصص آية ٢٥

[2] – البيت من البحر الطويل و هو للحطيئة في ديوانه ص ٥١؛ وإصلاح المنطق ص ١٩٨؛ والأغاني ٢/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧/ ١٥٦، ٩/ ٩٢ – ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٥، والكتاب ٣/ ٨٦، ولسان العرب ١٥/ ٥٧ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨؛ والمقتضب ٢/ ٦٥.

اللغة: تعشو إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: تجد نارًا معدّة للأضياف.

والشاهد فيه قوله: "متى تأته تعشو تجد" حيث جاءت جملة "تعشو" في محلّ نصب حال.

قيامِها؟ ولهذا يجوز أن يقترِن به "الآنَ" أو "الساعة" فيقال: "قد قام الآن أو الساعة"، فتقول: "جاء زيدٌ قد ضحِك"، و"أقبل محمّدٌ وقد عَلاهُ الشَّيْبُ"[1].

قال الرضي: و يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال، كالسين و لن و نحوهما؛ و ذلك أن الحال الذي نحن في بابه، و الحال الذي يدل عليه المضارع و إن تباينا حقيقة؛ لأن في قولك مثلا: اضرب زيدا غدا يركب، لفظ يركب حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر؛ لأنه ليس في زمن التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة – أي المصدرة بالمضارع– عن علم الاستقبال لتناقض الحال و الاستقبال في الظاهر، و إن لم يكن التناقض ههنا حقيقيا، و لمثله التزموا لفظة " قد " إما ظاهرة و إما مقدرة، في الماضي إذا كان حالا، مع أن حاليته بالنظر إلى عامله، و لفظة " قد " تقرب الماضي من حال التكلم فقط ؛ و ذلك لأنه كان يستبشع – في الظاهر – لفظ الماضي و الحالية، فقالوا: جاء زيد العامَ الأولَ و قد ركب، فالمجيء بلفظ "قد" ههنا لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك[2]. ونحوه قال الشاعر[3] :

ذكرتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا ... وقد نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

---

[1] – ابن يعيش ٦٦/٢

[2] – شرح الكافية ١/ ٦٧٨

[3] – البيت من البحر الطويل لأبي العطاء السِّنديّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٠. و للفرزدق في الموجز في قواعد اللغة العربية ٤٠٣/١ ، و بلا نسبة في مغني اللبيب ٥٥٧/١ .

والشاهد فيه قوله: (قد نهلت) حيث جاءت في موضع نصب على الحال.

فموضعُ "قد نهلت" نصبٌ على الحال، والتقديرُ: "ناهِلةٌ". وربّما حذفوا منه "وَقَدْ" وهم يريدونها، فتكون مقدَّرةَ الوجود، وإن لم تكن في اللفظ. قال الشاعر[1]:

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ ... غَذَا والزِّقُّ مَلآنُ

والمراد: قد غذا. وقد تَأَوّلوا قوله تَعَالَىٰ:﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[2] على تقدير: "قد حصرت". ويؤيِّد ذلك قِراءةُ من قرأ: "حَصِرَةً"[3] بالنصب.

قال الأندلسي: المضارع المنفي بلم مثل: جاء زيد و لم يقم عمرو، لابد فيه من الواو – كان مع الضمير أو لا– ولعل ذلك لأن (لم يضرب) ماض معنى كضرب، فكما أن ضرب – لمناقضته للحال ظاهرا– احتاج إلى " قد" المقربة له من الحال لفظا أو تقديرا، كذلك لم يضرب يحتاج إلى الى الواو

---

[1] – البيت من البحر الهزج للفند الزماني في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ والحيوان ٦/ ٤١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤٣٢ (سقا).

المعنى: يقول: ... وبطعنٍ في اتساعه وخروج الدم منه كفم الزقّ إذا سال بما فيه وهو مملوء.

والشاهد فيه قوله: "غذا" حيث جاء بها مع إرادة "قد" لتكون الجملة في محل نصب حال.

[2] – النساء آية ٩٠

[3] – وهي قراءة ابن ذكوان وغيره. انظر: البحر المحيط ٥/ ١٨٧؛ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٧٦؛ والكشاف ٢/ ٢٥١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٩٠.

التي هي علامة الحالية لما لم تصلح معه "قد" ؛ لأن " قد" لتحقيق الحصول و " لم " للنفي[١].

وذهب الكوفيون إلى جوازِ وقوعِ الفعل الماضي حالًا سواءً كان معه "قَد"، أو لم تكن. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفشُ من البصريين[٢]، وصححه أبو حيان[٣] واحتجّوا لذلك بقوله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}، وقوله تَعَالَىٰ:﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٤] وقول الشاعر [٥] :

وإنّي لتَعْرُوني لذِكْراكِ نُفْضَةٌ ... كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وقوله: "حَصِرَتْ" من الآية حالٌ، وتؤيّده قِراءةُ من قرأ: "حَصِرَةً" على ما تقدّم. وكذلك قوله: "بلّله القطرُ" في موضعِ حال.

---

١ – المباحث الكمالية ٤٥٣/٢ ، ٤٥٤

٢ – ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، و شرح الكافية للرضي ٤٥/٢، و ارتشاف الضرب ص ١٦١٠

٣ – ارتشاف الضرب ص ١٦١٠

٤ – يوسف آية ٦٥

٥ – البيت من البحر الطويل لأبي صخر الهذليّ في الأغاني ٥/ ١٦٩، ١٧٠؛ والإنصاف ١/ ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠؛ والدرر ٣/ ٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٥ (رمث)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٢٨؛ والمقرب ١/ ١٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: تعرونى: تصيبني. النفضة: الاضطراب. انتفض: تحرّك. القطر: المطر.

والشاهد فيه قوله: "انتفض العصفور بلّله القطر" حيث لم يأت بالواو الحالية ولا بـ "قد" قبل الماضي المثبت "بلّله".

كما احتجوا بأن الفعل الماضي يقع صفةً للنكرة، وكلُّ ما جاز أن يكون صفةً، فإنّه يجوز أن يكون حالًا، ألا ترى أنّك تقول: "جاء زيدٌ يضحك" كما تقول: "جاء زيدٌ ضاحكًا"، لأنّك تقول: "جاء رجلٌ يضحك" كما تقول: "جاء رجلٌ ضاحكٌ"، فيكون صفةً للنكرة. وقد تقدّم الجوابُ عن النصوص بأنّ "قَدْ" مرادةٌ فيها، ولذلك حسُن الحالُ بالماضي، وأمّا ما ذكروه من المعنى، ففاسدٌ، والأمرُ فيه بالعَكْس، فإنّ كلَّ ما يجوز أنّ يكون حالًا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كلُّ ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالًا، ألا ترى أن الفعل المستقبَل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحوَ: "هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ أو سَيَضْرِبُ"، ولا يجوز أن يقع حالًا. فـ "ضاحِكٌ" ونحوُه إنّما وقع حالًا، لأنّه اسمُ فاعل، واسمُ الفاعل قد يكون للحال. وليس كذلك الفعلُ الماضي، ولا الفعلُ المستقبَل، فلا يكون كلُّ واحد منهما حالًا.

والفعل الماضي إذا اقترن به "قَدْ"، والفعلَ المضارعَ إذا دخل عليه نافٍ، ووقع كلُّ واحد منهما حالًا، جاز الإتيان بواو الحال، وتَرْكِها. تقول: "جاء زيدٌ قد علاه الشَّيْبُ"، وإن شئت قلت: "وقد علاه الشيبُ". وذلك أنّ "قَدْ" تُقرّب الماضيَ من الحال، وتُلحقه بحُكْمه، وهذه واوُ الحال، ولأنّه بدُخولِ "قَدْ" أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث إنَّ الجُزْءَ الأوّلَ من الجملة ليس فعلًا. وكذلك الفعلُ المضارعُ إذا دخل عليه النافي، جاز دخولُ الواو عليه وتَرْكُها، لِما ذكرناه من شَبَهها بالجملة الاسميّة من حيث صار أوّلُ جُزْءٍ منها غيرَ فعل. قال الله تعالى في قراءة ابن عامرٍ: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ ﴾[1] بتخفيف النون وكسرِها. فقوله: "لا تتّبعان" في موضع الحال، فهو مرفوعٌ، والنونُ علامةُ الرفع، وليس بنَهْيٍ لثُبوتِ النون فيه، ولا تكون نونَ التأكيد، لأنّ نونَ التأكيد الخفيفةَ لا تدخل فِعْلَ الاثنَيْن عندنا، والتقديرُ: فاسْتَقِيمَا غيرَ مُتَّبِعَيْنِ. ومثله قول الشاعر[2]:

بِأَيْدِي رِجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهم ... ولم يَكْثُرِ القَتْلَى بها حينَ سُلَّتِ

وقال الله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[3]. فقوله: "لا تخاف دركًا ولا تخشى" في موضع الحال، فأتَى بالواو في موضع، ولم يأت بها في موضع. فإذا أُتي بها فِلشَبَهِ الجملة

---

[1] – يونس: ٨٩. وهي أيضًا قراءة غيره. انظر: البحر المتوسط ٥/ ١٨٧؛ والكشاف ٢/٢٥١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٩٠.

[2] – البيت من البحر الطويل للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩ (طبعة الصاوي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ (شيم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٢٠؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣٥ (خرر).

اللغة: لم يشيموا سيوفهم: لم يغمدوها، أي لم يعيدوها إلى قربها؛ وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي لم يخرجوها من أغمادها.

والشاهد فيه قوله: "ولم يكثر القتلى": الواو هنا حالية، ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذمًا، وهذا مبني على أن معنى "لم يشيموا سيوفهم" لم يعيدوها إلى أغمادها، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها في حال عدم كثرة القتلى، فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمادها حال كثرة القتلى، وهذا مدح أي مدح، وهذا مبني على جعل الواو للحال.

[3] – طه آية ٧٧

الفعليّة بالاسميّة لمكان حرف النفي، ومن لم يأت بها، فلأنّه فعلٌ مضارعٌ[1].

و مذهب البصريين أرجح؛ ذلك لوجهين؛ أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه، والوجه الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة" نحو: "مررت بزيد يضرب؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالًا. ولا يلزم هذا إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالًا نحو "مررت بزيد قد قام" وذلك لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالًا.

و ما استدل به الكوفيون لا حجة لهم فيه، و ذلك لاحتمال أن تكون الجملة الفعلية صفة أو خبرا، كما يمكن أن تكون "قد" مقدرة، و الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

[1] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢ ، ٦٧، و الإنصاف ٢٠٥/١ . المسألة ٣٢.

المبحث الرابع افتقار الفعل إلى الواو لنصب المفعول معه

المفعول معه لا يكون إلّا بعد الواو، ولا يكون إلّا بعد فعلٍ لازم، أو مُنْتَهٍ في التعدّي، نحو قولك: "ما صنعت وأباك"، و" ما زلتُ أسيرُ والنيلَ"، و" لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لرضَعَها"، وإنّما افتقرتَ إلى الواو لضُعْف الأفعال قبل الواو عن وُصولها إلى ما بعدها، كما ضعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الأسماء، ونصبِها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لِما قبلها من الأفعال لضُعْفها عن مباشرةِ الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا، فكذلك جاؤوا بالواو تقويةً لِما قبلها من الفعل، فإذا قلت: "اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ"، و"جاء البَرْدُ والطَيالِسَةَ"، فالأصلُ: استوى الماءُ مع الخشبةِ، وجاء البردُ مع الطيالسة، وكانت الواوُ، و "مَعَ" يتقارب مَعْنياهما. وذلك أنّ معنى "مَعَ" الاجتماعُ والانضمامُ. والواوُ تجمَع ما قبلها مع ما بعدها، وتضُمّه إليه، فأقاموا الواو مُقامَ "مَعَ" لأنّها أخَفُّ لفظًا، وتُعطي معناها. ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعلُ كما عمِل في "مَعَ" النصبَ، فانتقل العملُ إلى ما بعد الواو كما صنعتَ في الاستثناء. ألا ترى أنّك إذا استثنيتَ باسمٍ أثَّرَ فيه الفعل، نحو: "قامَ القَوْمُ غيرَ زيدٍ"، نصبتَ "غيرًا" بالفعل قبله، لأنّه اسمٌ يعمل فيه العامل. فإذا جئت بـ "إلّا"، وقلت: "قام القومُ إلّا، زيدًا" انتقل العملُ إلى ما بعدَ "إلّا" لأنّ "إلّا" حرفٌ لا يعمل فيه العاملُ.

و الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، و الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها. فإن قيل: هلّا خفضتم ما بعد الواو، إذ الدليلُ يقتضي ذلك لوجهَيْن: أحدهما أنّها مُوصِلةٌ للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف

الجرّ، الثاني أنّها نائبةٌ عن "مَعَ"، و "مَعَ" خافضةٌ، فكان ينبغي أن تكون خافضةً أيضًا.

فالجوابُ أنّ الواو هنا تُفارِق ما ذُكِرَ. وذلك أنّ الواو في المفعول معه من نحو "قمت وزيدًا" جاريةٌ هنا مجرَى حروف العطف، والذي يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قطّ بمعنى "مَعَ" إلّا في الموضع الذي لو استُعملتْ فيه عاطفةً لجاز. ألا ترى أنّك إذا قلت: "قمتُ وزيدًا"، لم يمتنع أن تقول: "قمت وزيدٌ"، فتعطفَه على ضمير الفاعل. وكذلك إذا قلت: "لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لَرضعها". لو رفعتَ "الفصيل" بالعطف على "الناقة" لجاز. ولو قلت: "انتظرتُك، وطُلوعَ الشمس" أي: مع طلوع الشمس، لم يجز عند أحد من النحويين والعرب. وإنّما لم يجز ذلك عندهم، لأنّك لو رُمْتَ أن تجعلها عاطفةً على التاء لم يجز، لأنّ الشمس لا يسوغ فيها انتظارُ أحد، كما يسوغ "في قمتُ وزيدًا": "قمتُ وزيدٌ"، فتعطف "زيدًا"، على التاء، لأنه يجوز من زيد القيامُ كما يجوز من المتكلّم. ويؤيّد عندك كَوْنَ الواو في مذهب العاطفة، وإن كانت بمعنى "مَعَ"، أنّه لا يجوز تقديمُ المفعول معه على الفعل، كما يجوز في غيره من المفعولين، وفي "مَعَ" إذا أتيتَ بها. وإذا كانت في مذهبِ العاطفة لم يجز أن تعمل جرًّا، ولا غيرَه، لأنّ حروف العطف لا اختصاصَ لها بالأسماء دون الأفعال، بل تُباشِر الأفعالَ مباشرتَها الأسماء. والحروف التي تباشر الأسماء، والأفعال لم يجز أن تكون عاملةً، إذ العامل لا يكون إلّا مختصًّا بما يعمل فيه. وإذا لم يجز أن

تعمل الواو شيئًا، كان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها، هذا مذهبُ سيبويه(١).

مما سبق يتبين أن الفعل المتقدم على المفعول معه، افتقر إلى الواو لضُعْفه عن الوُصول إلى ما بعدها، كما ضعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الأسماء، ونصبِها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لِما قبلها من الأفعال لضُعْفها عن مباشرةِ الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا، فكذلك جاؤوا بالواو تقويةً لِما قبلها من الفعل، فنتج عن ذلك أن الفعل عمل النصب في المفعول معه بواسطة الواو.

---

١ – الكتاب ١/ ٢٩٧، و ابن يعيش ٤٨/٢، و الإنصاف ١/ ٢٠٠ ،٢٠١، و الفصول المفيدة ص ١٩٤–١٩٦

المبحث الخامس: افتقار الفعل إلى "إلا" لنصب المستثنى

في العامل في المستثنى أقوالُ (١) منها قولُ سيبويه(٢): إنّ العامل فيه الفعلُ المقدَّمُ، أو معنى الفعل بواسطةِ "إلَّا". فإن قيل: الفعل المتقدّم لازمٌ غيرُ متعدّ، فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصبَ؟ قيل: لما دخلت عليه "إلَّا"، قَوَّتْه، وذلك أنّها أحدثتْ فيه معنى الاستثناء، كما يُقَوَّى بحرف الجرّ في "مررتُ بزيدٍ".

فإن قيل: فهلّا أعملوا "إلّا" فيما بعدها كما أعملوا حروفَ الجرّ لمّا أَوْصلتِ الفعلَ إلى ما بعدها، فالجوابُ أنّ "إلّا" إنّما لم تعمل جرّا, ولا غيرَه من قبل أنّها لم تخلُص للأسماء دون الأفعال والحروفِ، ألا تراك تقول: "ما جاءني زيدٌ قطُّ إلّا يَقْرَأُ"، و" لا مررتُ بمحمَّد قطّ إلّا يُصَلّي"، و" لا لقيتُ بكرًا إلّا في المسجد"، و" لا رأيتُ خالدًا إلّا على الفرس"، فلمّا لم تخلُص للأسماء، بل باشرتَ بها الأفعالَ والحروفَ كما باشرتَ بها الأسماءَ، لم يجز لها أنّ تعمل جرًّا, ولا غيره، وذلك لأنّ العامل ينبغي أنّ يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، فلمّا لم يكن لـ "إلَّا" اختصاصٌ بالاسم، لم يجز لها أنّ تعمل فيه.

وإذا قلت: "قام القومُ"، اقتضى ذلك كلَّ من يدخل تحت عُموم اللفظ، فإذا أتيتَ بالاستثناء بيّنْتَ أنّ مدلولَ الأوّلِ وعُمومَه ليس مرادًا، فاقتضى

---

[١] – ينظر هذه الأقوال في ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٨٥ ، والاستغناء ص : ٦٧ ، و شرح السيرافي ٣ / ٢٠٨ ، و شرح الكافية لابن القواس ص : ٢٨٧، و شرح الكافية للعصام ص : ١٤١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٢ – ٣٦٣، و الإنصاف ١/ ٢١٣

[٢] – الكتاب ٢/٣١٠، و ارتشاف الضرب ص ١٥٠٥

البيانَ، فنُصب المستثنى لاقتضائه إيّاه على حدِّ اقتضاء "العشرين" ما بعدها إذا قلتَ: "عندي عشرون درهمًا"(١).

مما سبق يتبين أن الفعل المتقدم على المستثنى، افتقر إلى إلا لضُعْفه عن الوُصول إلى ما بعدها، كما ضعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الأسماء، ونصبِها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لِما قبلها من الأفعال لضُعْفها عن مباشرةِ الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا، فكذلك جاؤوا بإلا تقويةً لِما قبلها من الفعل، فنتج عن ذلك أن الفعل عمل النصب في المستثنى بواسطة إلا.

١ – ابن يعيش ٢/٧٦

المبحث السادس: افتقار الأفعال الناقصة إلى خبر

الفعل الناقص: هو الفعل الذي يفتقر إلى خبر لإتمام معناه. فبدون الخبر لا يتم المعنى؛ لذلك سُمي ناقصاً، وهناك خلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصًا؛ لم سمي ناقصاً؟ فذهب سيبويه، و السيرافي، و ابن خروف[١] و ابن عصفور[٢] و ابن مالك و أبوحيان[٣] إلى أن هذه الأفعال سميت ناقصة لأنها لم تكتف بمرفوعها بل تفتقر إلى منصوبها ، و هذه الأفعال دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان، إلّا " ليس" فلا تدل على حدث كما لا تدل على الزمان. وإنما سُمِّيت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع. قال ابن مالك: وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، [فمعنى قولك: كان زيد عالمًا، وجد اتصاف زيد بالعلم]، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فلذلك لم يستغن عن الخبر، وكان الفعل جديرًا أن ينشب إلى النقصان»، قال: «وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله: «تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبِر عن الأخوة». فبيّن أن «كان» مسندةٌ إلى النسبة». (ثم) قال: فمن ثمّ [بَيّنّا] عدم الاكتفاء بالمرفوع[٤].

---

١ – ابن خروف و آراؤه النحوية ص ١٣١ ، رسالة ماجستير إعداد الباحث حسين علي حسين عبد الفتلي، قسم اللغة العربية ، كلية التربية قسم اللغة العربية، جامعة بابل.١٤٢٤هـ ٢٠٠٣ م .

٢ – شرح الجمل ٣٨٦/١،٣٨٥

٣ – ارتشاف الضرب ص ١١٥١

٤ – شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/١

قال سيبويه: «تقول: كناهم كما تقول: ضربناهم وتقول إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم كما تقول: إذا لم تضربهم فمن يضربهم ...فهو كائن ومكون كما تقول: ضارب ومضروب إلخ[١]. فقد أخذ من كان اسمي الفاعل والمفعول وهما يدلان على الحدث فكذلك الفعل[٢] .

قال السيرافي: أوجه استعمالات كان ثلاثة:

١ – وقوع الحدث في الزمان الماضي.

٢ – أن تكون بمعنى حدث.

٣ – أن تكون زائدة، وقولنا أن تكون زائدة ليس المعني بذلك أن دخولها كخروجها في كل معنى وإنما يعني بذلك أنها ليس لها اسم لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على زمان وفاعلها كمصدرها وذلك قولك: زيد كان قائم أو زيد قائم كان تريد كان ذلك الكون. وقال أيضا: إذا قلت: ما كان أحسن زيدا، فلك في كان وجهان: أن تكون زائدة وتجعل فيها ضمير الكون من معنى كان ولك أن تجعل فيها ضمير ما وهو اسم لكان»[٣].

---

١ – الكتاب ١/ ٤٦

٢ – شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/١، و التذييل والتكميل: ٤/ ١٣٦.

٣ – شرح السيرافي لكتاب سيبويه٢/ ٢٩٢، ٤٣٣ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة، تحقيق د/ دردير أبو السعود):

و ذهب المبرد[١] وابن السراج[٢] والفارسي[٣] وابن جني[٤] وابن برهان[٥] والجرجاني[٦] و الشلوبين[٧] و ابن يعيش و الشاطبي الى أن كان واخواتها سميت نواقص ؛ لأنها لا تدل على الحدث[٨] وتجردت للدلالة على الزمان وحجتهم انه لا يوجد مصادر لها ولو كانت تدل على الحدث لكانت أفعالاً وليس هناك فعل لا مصدر له[٩] .

قال ابن يعيش: وأمّا "كَانَ" وأخواتُها؛ فهي من أفعالِ العِبارة، واللفظِ، لأنّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو" قَدْ"، و" السينِ" و" سَوْفَ"، وتتصرّفُ تصرُّفَ الأفعال، نحو: "كَانَ يَكُونُ، فهو كائنٌ وكُنْ ولاَ تَكُنْ"، وليست أفعالًا حقيقةً، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث، و" كَانَ" وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمان وُجودِ خبرها، فهي بمنزلة اسمٍ من

١- المقتضب :٣٣/٣. وفيها يقول: وكما أن "كان" في وزن الفعل وتصرفه وليست فعلا على الحقيقة. و يقول في موضع آخر المقتضب ٤/ ٨٦ «وهذه أفعال صحيحة كضرب» و هذا الكلام يقتضي أنها تدلّ على الحدث كما يدل عليه ضرب.

٢ – الأصول ٨٢/١ ، ٨٣

٣- البغداديات :١٣٣ ، و حاشية الإيضاح العضدي ص ٩٦ ، و المسائل العسكرية ص ٩٦،٩٧

٤ – التمام لابن جني ص ١٧١ ، و اللمع في العربية ص ١١٩، و شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/١، و ارتشاف الضرب ص ١١٥١ .

٥ – شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١، ٦٩

٦- المقتصد في شرح الايضاح :٣٩٨/١ .

٧- التوطئة لابي علي الشلوبين :٢١٠ .

٨- الارتشاف ص ١١٥١ ، وهمع الهوامع :٣٦٢/١ .

٩- شرح الجمل لابن عصفور :٣٨٥/١ .

أسماء الزمان، يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمن وجودِ ذلك الخبر. فقولُك: "كان زيدٌ قائمًا" بمنزلة قولك: "زيدٌ قائمٌ أمْسِ" وقولُك: "يكون زيدٌ قائمًا" بمنزلةِ "زيدٌ قائمٌ غدًا". فثَبَتَ بما قلناه أنّها ليست أفعالًا حقيقةً، إذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقيَ الذي هو المصدرُ، وإنّما هي مشبَّهةٌ بالأفعال لفظًا. وإذا كانت أفعالًا من جهة اللفظ، كان مرفوعُها كالفاعل، ومنصوبُها كالمفعول، ويُؤيّد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعلٍ، وأنّ منصوبها ليس مفعولًا على الحقيقة أنّ الفاعل والمفعول قد يتغايَران، نحو: "ضربَ زيدٌ عمرًا"، فـ "زيدٌ" غيرُ "عمرو"، والمرفوعُ في بابِ "كَانَ" لا يكون إلّا المنصوبَ في المعنى، نحو: "كان زيدٌ قائمًا"، فـ "القائمُ" ليس غير زيد فاعرفه[1].

وقال الشاطبي: إنما سُمِّيت نواقصَ لنقصان دلالتها، وذلك أن الفعل أصلهُ أن يدلّ على أصْله، وهو المصدر، وذلك معنى دلالته على الحدث، وأن يدلّ على الزمان الذى وضع له الفعل، كضرب مثلا: دالٌّ على الحدث الذى هو الضربُ، وعلى زمانه وهو الماضي. (ثم) إن هذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث وصارت تدلّ على الزمان منفردًا، فصارت ناقصة الدلالة، فَسُمِّيتَ نواقص [2].

و استدلّ ابن مالك على بطلان مذهب الجمهور من أوجهٍ عشرة[3]: أحدها: «أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا إذ الدال على الحدث وحده مصدر والدال على

---

[1] – شرح المفصل٧/٨٩

[2] – المقاصد الشافية ٢/ ١٧٩ – ١٨٥

[3] – شرح التسهيل ١/ ٣٣٨– ٣٤٠ .

الزمان وحده اسم زمان والعوامل المذكورة ليست مصادر ولا أسماء زمان فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: «أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلا بدليل».

الثالث: «أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تنعقد منه ومن اسم زمان وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه».

الرابع: «أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان مفترقان بالنسبة إلى الحدث فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوي لزم أن لا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة».

«ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيما لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء وذلك هو المطلوب».

الخامس: «أن من جملة العوامل المذكورة انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك بل على زمن الخبر لزم أن يكون معنى قولنا ما انفك زيد غنيّا ما زيد غنيّا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه».

السادس: «أن من جملة العوامل المذكورة: دام ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك جد ما دمت واجدا أي جد مدة دوامك واجدا فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث».

السابع: «أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أن كقوله تعالى: إِلَّا أَنْ تَكُونا مَلَكَيْنِ [1] لأن أن هذه وما وصلت به في تأويل مصدر وقد جاء مصدرها صريحا في قول الشاعر[2]:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر فتئ مستعملا [3]

---

[1] – الأعراف آية ٢٠

[2] – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٣٩، و التذييل والتكميل ٤/ ١٣٥،و معجم الشواهد ص ١٥٨ ، و ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥، وأوضح المسالك ١/ ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص٢٣٣، والدرر ١/ ٢١٣، وشرح ابن الناظم ص٩٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٠، والمقاصد النحوية ٢/ ١٥، وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

والشاهد في البيت استعمال المصدر من كان الناقصة ثم عمله عمل كان في قوله: وكونك إياه فالكاف فيه اسم كان من إضافة المصدر إلى اسمه وإياه ضمير النصب خبر وكونك مبتدأ ويسير خبره.

[3] – في لسان العرب (فتأ): وروي عن أبي زيد قال: تميم تقول: أفتأت وقيس وغيرهم يقولون: فتئت تقول: ما أفتأت أذكره إفتاء وذلك إذا كنت لا تزال تذكره وما فئت أذكره أفتأ فتئا.

وحكى غيره ظللت أفعل كذا ظلولا [١] وجاءوا بمصدر كاد في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدا أي ولا أكاد كيدا [٢] وكاد فعل ناقص من باب كان إلا أنها أضعف من كان إذ لا يستعمل لها اسم فاعل واسم فاعل كان مستعمل ولا يستعمل فيها أمر والأمر من كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد وهي أضعف من كان فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى [٣].

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل كما جاء في الحديث: «إنّ هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن عليكم وزرا» [٤].

وقال سيبويه [٥]: قال الخليل: هو كائن أخيك على الاستخفاف والمعنى هو كائن أخاك». هذا نصّه.

---

١ – في لسان العرب (ظلل): ظلّ نهاره يفعل كذا وكذا يظلّ ظلّا وظلالا .. وظللت أعمل كذا بالكسر ظلولا إذا عملته بالنهار دون الليل.

٢ – في لسان العرب (كيد): كاد يفعل كذا كيدا: قارب ... ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همّا.

٣ – جعل أبو حيان هذا الوجه أقوى الوجوه العشرة قال: «وهو دليل سمعيّ ثابت من لسان العرب» – (التذييل والتكميل: ٤/ ١٣٦).

٤ – الحديث في سنن الدارمي في كتاب فضائل القرآن (٢/ ٤٣٤) ونصه: «إنّ هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن لكم ذكرا وكائن لكم نورا وكائن عليكم وزرا اتّبعوا هذا القرآن» ...

٥ – نصه في الكتاب (١/ ٦٦)، وفي باب ترجمته: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإن أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل؛ كان نكرة منوّنا».

وقال الشاعر[1]:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدَا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل هو دال على الحدث وما هو به قائم وما هو عنه صادر. ومثل ذلك قول الآخر[2]:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلًا ... أحبّك حتّى يغمض العين مغمض

---

[1] – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٤٠ ، وفي التذييل والتكميل ٤/ ١٣٧ ، وفي معجم الشواهد ص ٩٤، و أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، وتخليص الشواهد ص٢٣٤؛ والدرر ٢/ ٨٥، وشرح التصريح ١/ ١٨٤٧؛ وشرح ابن عقيل ص١٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

والشاهد فيه قوله: «كائنا أخاك» حيث استعمل اسم الفاعل من كان وأعمله عملها فدل هذا على أن كان تدل على الحدث لأن اسم الفاعل يدل على الحدث والوصف.

[2] – البيت من البحر الطويل للحسين بن مطير بن مكمل الأسدي في ديوانه ١٧٠, والدرر ١/ ٢١٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٠، ولسان العرب ٧/ ١٩٩، "غمض" ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨، ومجالس ثعلب١/ ٢٢٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٧ و معجم الشواهد ص ٢٠٤. وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٠، وتخليص الشواهد ص٢٣٤، وشرح ابن الناظم ص٩٥، وشرح عمدة الحافظ ص١٩٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٤.

وفي البيت ثلاثة نواسخ:

أن: واسمها ضمير الشأن وخبرها جملة لست زائلا.

لست: ليس واسمها زائلا خبرها مع صلته.

زائلا: اسم فاعل من زال يعمل عمل فعله وقد تقدمه النفي بليس واسمه الضمير المستتر العائد على المتكلم والخبر جملة أحبك وهو موضع الشاهد.

التاسع: «أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن ودلالته على الزمان تغيير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان».

العاشر: «أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصة للزمان لم يبن لها أمر كقوله تعالى: كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ [1] لأن الأمر لا يبني مما لا دلالة فيه على الحدث».

وإذ قد ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال – غير ليس – دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو لعدم اكتفائها بمرفوع وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها فمعنى قولك كان زيد عالما: وجد اتصاف زيد بالعلم والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك فلهذا لم يستغن به عن الجزء الثاني وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان. انتهى كلام ابن مالك ولا يخفى وجه حسنه[2].

قال الشاطبي: واعلم أن هذه الأدلّة كلّها قابلةٌ للنظر، ومحتملة للبحث، وغالبها أو جميعُها لا ثيبتُ عند التحقيق الذى حقّقه الجمهورُ[3].

والصحيح الأفضل هو القول الأول [4]. وبذلك فهي أفعال لا تتم الفائدة بها وبمرفوعها، كما تتم بغيرها وبمرفوعه، بل تحتاج مع مرفوعها إلى

---

١ – النساء آية ١٣٥

٢ – التذييل والتكميل: ٤/ ١٣٦، و تمهيد القواعد٣/ ١٠٨٨

٣ – المقاصد الشافية ٢/ ١٨٥

٤ – شرح قطر الندى ص ١٣٧

منصوبها، هذا نقصها عن الأفعال التامة التي تتم الفائدة بها و بمرفوعها، ونقصانها أيضاً من حيث: إن الأفعال التامة مثل: (ضرب، قتل) إذا وُجد مرفوع هذه الأفعال أصبحت كلاماً، أما الأفعال الناسخة ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلامًا. فهي أفعال لا تستغني عن الخبر[١].

وسبب وجود اسمين بعد الأفعال الناقصة؛ لأنّها دخلت على المبتدأ والخبر، للدلالة على زمن الخبر. وسبب عملها فيهما؛ أنَّها أفعال متصرِّفة مؤثرة في معنى الجملة فأشبهت (ظننت). وسبب رفعها للمبتدأ، ونصها للخبر؛ أنَّها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال، فما تسند إليه مشبَّه بالفاعل الحقيقي[٢].

١ – كتاب: الأفعال الناسخة لحمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب) ص ٦،٧مطبوع سنة ١٩٩٨ م .

٢ – اللباب علل البناء و الإعراب ١٦٦/١

الفصل الثالث: الافتقار في الحروف

المبحث الأول: افتقار إنْ المخففة إلى اللام

إن الحذف والتغيير في الحروف ممّا يأباه القياسُ، وقد جاء ذلك قليلًا، وأكثرُه فيما كان مضاعفًا من نحو "أإنَّ" وأخواتها، و "رُبَّ"، ولم يأتِ في "ثُمَ"؛ لأنه إنّما ساغ فيما ذكرنا لثقل التضعيف مع شَبَهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء، وليس ذلك في "ثُمَّ".

فأمّا "أإنَّ"، فهي على ضربَيْن: مكسورة ومفتوحة، وقد جاء التخفيف فيهما جميعًا. فأمّا المكسورة إذا خُفّفت؛ فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاء فيها أكثر، وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفتحِ آخرِها؛ فهي إذا خُفّفت؛ زال اللفظ. ولا يلزم مثلُ ذلك في الفعل إذا خُفّف بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يكن عملُه للفظه بل لمعناه، فإذا أُلغيت؛ صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسمُ والفعلُ، ويلزمها اللامُ فصلًا بينها وبين "إن" النافيةِ، إذ لو قلت: "إنّ زيدٌ قائمٌ"، لالتبس الإيجابُ بالنفي[1] . فمثالُ الاسم قولك: "إنْ زيدٌ لَقائمٌ"، ومثله قوله تعالى:﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [2]، المعنى: لَعليها حافظٌ، و"ما" زائدةٌ. ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[3]، أي: لَجميعٌ لدينا محضرون. ومثال دخولها على الفعل قوله

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١ – ٧٢

[2] – الطارق آية ٤

[3] – يس آية ٣٢

تعـــالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[1]، وقـــال: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[2].

ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلَّا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[3]، لأن "إنَّ" مختصّةٌ بالمبتدأ والخبر، فلمّا أُلغِيَتْ، ووليها فعلٌ؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر, لأنّها وإن كانت أفعالًا، فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشكّ فيه لا لإبطال معناه.

وأمّا إعمالها مع التخفيف، فنحو قوله تعالى﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[4] في رواية نافع وابن كثير[5]، فنحوُ: "إنْ زيدًا منطلقٌ". حكى سيبويه [6] ذلك في كتابه، قال: حدّثنا مَن نَثِقُ به أنّه سمع من العرب وقُرّاءِ أهل المدينة،

---

١ – الأعراف آية ١٠٢

٢ – الشعراء آية ١٨٦

٣ – هذا مذهب البصريين ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل ينظر التوطئة (٢٠٦)، وابن الناظم (٦٨)، وشرح الرضي (٢/ ٣٥٩)، ورصف المباني (١٠٩)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٥٠).

٤ – هود آية ١١١

٥ – ينظر معاني القرآن للأخفش (٢/ ٢٣٧)، (٢/ ٢٥٩)، والإتحاف (٢٦٠)، وشرح طيبة النشر (٣١٧).

٦ – الكتاب ٢/ ١٤٠، وفيه: "وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: "إنّ عَمْرًا المُنطلق". وأهل المدينة يقرؤون: {وإنْ كلا لما ليوفينَّهم ربْك أعمالهم} [هود: ١١١]. يُخفِّفون وينصبون".

وقال سيبويه في مكان آخر من كتابه: "وحدّثني من لا أتَّهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنه سمع عربيًا يتكلّم بمثل قولك: "إنْ زيدًا لذاهبٌ". (الكتاب ٣/ ١٥٢).

﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [1] يُجْرونها على أصلها، ويشبّهونها بفعل حُذف بعض حروفه، وبقي عملُه، نحوِ: "لم يَكُ زيد منطلقًا"، و" لم أُبَلْ زيدًا". والأكثرُ في المكسورة الإلغاءُ. قال سيبويه [2]: وأمّا أكثرُهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّوا إليها "ما" في قولك: "إنّما زيدٌ أخوك".

وإذا أُعْمِلت، لم تلزمها اللام؛ لأن الغرض من اللام الفصل بين "إن" النافيةِ وبين التي للإيجاب، وبالإعمال يحصل الفرقُ، وإن شئت أَدخلت اللام مع الإعمال، فقلت: "إنْ زيدًا لقائمٌ".

ومذهب البصريين أن «إنّ» قد تخفف فيقال فيها «إن» ويبطل اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إذا وليها اسم إعمالها وإهمالها، والإهمال أكثر [3]، ومذهبهم أن اللام التي بعد «إن» هذه هي التي كانت مع الشديدة إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس [4]، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح

---

[1] – يس آية ٣٢ ولم أجد هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية، ولعلّ الصواب أن قراءة أهل المدينة إنَّ كلا إنما هي في سورة هود، الآية ١١١، كما جاء في الهامش السابق.

[2] – الكتاب ١٤٠/٢

[3] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٧١ – ٧٢)، وابن الناظم (٦٨)، وعمدة الحافظ (١٣٦).

[4] – ينظر الكتاب (٢/ ١٣٩)، والمسائل المنثورة للفارسي (٩٦)، وشرح الألفية للمرادي (١/ ٣٥١).

للنفي كقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: «وأيم الله لقد كان خليقا للإمارة وإن كان لمن أحبّ النّاس إليّ» [١]

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس وكان في الموضع اللائق بها نفي كقول الشاعر [٢]:

أما إن علمت الله ليس بغافل ... فهان اصطباري إن بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أن «إن» المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من «إنّ» بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى «إلّا». ويجعلون النصب في (وَإِنَّ كُلًّا) بفعل يفسره «ليوفينهم» أو بـ«ليوفينهم» نفسه [٣]، وبه قال الفراء [٤]. وكلا القولين على أصولهم محكوم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه لأنهم يوافقون البصريين في أنّ ما بعد «إلا» لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيما قبلها. ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني: وأما الذين خففوا «إنّ» فإنهم نصبوا «كلّا» بـ "ليوفينهم" وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعده على شيء قبله، فلو رفعت «كلّا» لصلح ذلك كما يصلح (إن زيد

---

١ – حديث شريف أخرجه البخاري في باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبي صلّى الله عليه وسلّم (٢/ ٣٠٣) بحاشية السندي، والحديث بتمامه: إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وايم الله إن كان خليقا للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده.

٢ – البيت في شرح التسهيل للمصنف ٢/ ٣٤، و تمهيد القواعد٣/٣٦٤

والشاهد فيه: ترك اللام مع «إن» المخففة لأمن اللبس.

٣ – ينظر الإنصاف (١/ ١٩٥ – ١٩٦)، والمغني (١/ ٣٧)، والهمع (١/ ١٤٢)، والتصريح (١/ ٢٣٢)، والأزهرية (٥٠).

٤ – ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨ – ٣٠.

لقائم)، ولا يصلح أن تقول: إن زيدا لأضرب، لأن تأويله ما زيد إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام، و «إلا»[1]. هذا نصه ، وقد أقر بأن حمل القراءة على جعل «إن» نافية واللام بمعنى «إلا» خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين [2]، ولا توجيه لها إلا توجيه الكوفيين، وتوجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين فتعين الحكم بصحته.

ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لمنطلق [3]، وهذا نص لا احتمال فيه، وقال الأخفش: وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ولا تكون إلاَّ وفي خبرها اللام، يقولون: "إنْ زَيْدٌ لَمنطلِقٌ" ولا يقولونه بغير لام مخافة ان تلتبس بالتي معناها "ما". وقد زعموا ان بعضهم يقول: "إنْ زيداً لمَنُ ْطَلِقٌ" يعملها على المعنى وهي مثل ﴿ إِنكُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ يقرأ بالنصب والرفع و "ما" زيادة للتوكيد، واللام زيادة للتوكيد وهي التي في قوله ﴿ وَإِن كَانَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَيۡكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴾ [4] ولكنها انما وقعت على الفعل حين خففت كما تقع "لكنْ" على الفعل إذا خففت [5]. وأما قولهم: إن اللام بمعنى «إلا» فدعوى بلا دليل ولو كانت بمعنى «إلا» لكان استعمالها بعد غير «إن» من حروف النفي أولى، لأنها أنصّ على النفي من «إن» فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن

---

[1] – معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١، ٢٩، ٣٠.

[2] – لأنها قراءة نافع وابن كثير. ينظر الإتحاف (٢٦٠)، وشرح طيبة النشر (٣١٧).

[3] – الكتاب ٢/ ١٤٠

[4] – الحجر آية ٧٨

[5] – معاني الأخفش ١/ ١٢٠

يقعد لعمرو بمعنى: لم يقم إلّا زيد ولن يقعد إلّا عمرو وفي عدم استعمال ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد كما قصد مع التشديد [١].

قال ابن يعيش: والصواب مذهب البصريين؛ لأنه وإن ساعَدَهم المعنى، فإنه لا عَهْدَ لنا باللام تكون بمعنَى "إلَّا". ولو ساغ ذلك ههنا، لجاز أن يُقال: "قام القوم لَزيدًا" على معنى: "إلَّا زيدًا". وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد، ولزمتْ للفصل بينها وبين "إنْ" التي للجحد. والذي يدلّ على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو "إنْ زيدًا لَقائمٌ"، وإن لم يكن ثمّ لبسٌ[٢] .

وزعم أبو علي الفارسي أن اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ [٣]،﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [٤]

وما بعد ذلك لا ينتصب بما قبلها لو قلت: «إنك قتلت لمسلما» لم يجز. فعلم بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة[٥] . وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير، فإنه نص فيه

---

١ – رد الرضي رأي البصريين في هذه المسألة فقال: ولا يلزم ما قالوه إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع كاختصاص «لما» بالاستثناء بعد النفي. اه. شرح الرضي (٢/ ٣٥٩).

٢ – شرح المفصل ٨/ ٧٢

٣ – يونس آية ٢٩

٤ – الأعراف آية ١٠٢

٥ – المسائل البغداديات للفارسي (٧٦ – ٧٧)

علـى أن الـلام الواقعـة بعـد المخففـة هـي الواقعـة بعـد المشـددة [١]، وهـو الصحيح عندي.

والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال: إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الأفعال، لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها لأن من قال: "إن قتلت لمسلما" بمنزلة من قال: إن قتلك لمسلم، وإن شئت أن تقول: لما بطل عمل «إن» بالتخفيف وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت تصحبها حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد من التأخر في اللفظ والتقدم في النية، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها، كما لم يمنع مع التشديد لأن النية بها التقديم وربما تقدم عليها التأخير[٢].

---

١ – ينظر التذييل ٢/ ٧٤٣، و الارتشاف ص ٥٩٨

٢ – تمهيد القواعد ٣٦٥/٣

المبحث الثاني: افتقار شبه الجملة إلى متعلق

حروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به، وتكون مع المجرور بها معمولة له من حيث إن كل جارّ مع المجرور في تقدير اسم مفعول، ولا يكون مفعولٌ ما لم يكن فعل.

وتفتقر حروف الجر إلى شيء تتعلق به؛ لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء، نحو قولك: قمت إلى زيد، وذهبت من دارك. ولو قلت: إلى زيد أو بزيد، من غير فعل كان محالا، وإذا لم يكن في اللفظ كان مقدرا في النية [١].

وهذا حكم الظروف أيضا نحو: يوم الجمعة، وخلفك، وما أشبه ذلك؛ لأن الأصل في جميع ذلك حرف الجر حذف. فإذا قلت: القتال يوم الجمعة. فالتقدير في يوم الجمعة، وكذا زيد خلفك. الأصل في خلفك. فالفعل الذي هو استقر مقدَر هنا كما قدر ثَمّ [٢].

فلَا بُد من تعلق الْجَار وَالْمَجْرُور بِفعل مَاض أَو مضارع أَو أَمر أَو بِمَا فِي مَعْنَاهُ من مصدر أَو صفة اَوْ نَحْوهمَا وَالْمرَاد بِالتَّعْلِيقِ الْعَمَل فِي مَحل الْجَار وَالْمَجْرُور نصبا أَو رفعا

مِثَال تعلق الْجَار وَالْمَجْرُور بِالْفِعْلِ نَحْو مَرَرْت بزيد فالجار وَالْمَجْرُور فِي مَحل نصب بمررت. وَمِثَال تعلق الْجَار وَالْمَجْرُور بِمَا فِي معنى الْفِعْل نَحْو زيد ممرور بِهِ فالجار وَالْمَجْرُور فِي مَحل رفع على النِّيَابَة عَن الْفَاعِل بممرور.

---

[١] – المقتصد ١/ ٩٦، ٢٧٤

[٢] – المقتصد ١/٢٧٥

وَقد اجْتمعَا أَي التَّعَلُّق بِالْفِعْلِ والتعلق بِمَا فِي مَعْنَاهُ فِي قَوْله تَعَالَى ﴿ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [1] فعَلَيْهِم الأول مُتَعَلق بِفعل وَهُوَ أَنْعَمت وَمحله نصب وَعَلَيْهِم الثَّانِي يتَعَلَّق بِمَا فِي معنى الْفِعْل وَهُوَ المغضوب وَمحله رفع على النِّيَابَة عَن الْفَاعِل.

وَيسْتَثْنى من حُرُوف الْجَرّ أَرْبَعَة فَلَا تتَعَلَّق بِشَيْء:

أَحدهَا الْحَرْف الزَّائِد[2] كالباء الزَّائِدَة فِي الْفَاعِل نَحْو ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[3] وَنَحْو أحسن بزيد عِنْد الْجُمْهُور وَالْأَصْل كفى الله شَهِيدا وأحسن زيد بِالرَّفْع، فزيدت الْبَاء فِي الْفَاعِل وَأحسن بِكَسْر السِّين فعل تعجب، والزائدة فِي الْمَفْعُول نَحْو ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ ﴾[4] وَفِي الْمُبْتَدَأ نَحْو

---

[1] – الفاتحة آية ٧

[2] – حرف الجر الأصلي؛ ما له معنى خاص، وهو يحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف. وحرف الجر الزائد؛ ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به لمجرد التوكيد، وليس له متعلق مذكور أو محذوف في الكلام؛ نحو قولهم: ما زارني من أحد؛ وعملنا أن المجرور به له محلان من الإعراب، فأحد: مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل زارني. وأما حرف الجر الشبيه بالزائد؛ فله معنى خاص كالحرف الأصلي، غير أنه لا متعلق له كالزائد؛ ففيه شبه من الأصلي، وشبه من الزائد؛ ومثاله: "لولا، ورب، ولعل"؛ فـ"لولا" تدل على امتناع لوجود، و"رب" تدل على التقليل أو التكثير، و"لعل" تدل على الترجي؛ وهذه تجر كالحروف الأصلية، غير أنها لا تحتاج إلى متعلق، فأشبهت الحرف الزائد؛ ولذا سميت أحرف جر شبيهة بالزائدة. أوضح المسالك ٣/٣،٤ هامش١

[3] – الرعد : ٤٣

[4] – البقرة آية ١٩٥

بحسبك دِرْهَم وَفِي خبر النَّاسِخ الْمَنْفِيّ نَحْو ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [1] ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[2] . وَكَمن الزَّائِدَة فِي الْفَاعِل نَحْو ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[3] وَفِي الْمَفْعُول نَحْو ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾[4] وَفِي الْمُبْتَدَأ ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ [5] و﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[6] واستفيد من الْأَمْثِلَة أَن الْبَاء تزاد فِي الْإِثْبَات وَالنَّفْي وَتدْخل على المعارف والنكرات وَأَن من لَا تزاد فِي الْأَثْبَات وَلَا تدخل على المعارف على الصَّحِيح.

وَإِنَّمَا لم يتَعَلَّق الزَّائِد بِشَيْء لِأَن التَّعَلُّق هُوَ الارتباط الْمَعْنَوِيّ وَالزَّائِد لَا معنى لَهُ يرتبط بِمَعْنى مدخوله وَإِنَّمَا يُؤْتى بِهِ فِي الْكَلَام تَقْوِيَة وتوكيدا.

والحرف الثَّانِي مِمَّا لَا يتَعَلَّق بِشَيْء "لَعَلَّ" الجارة فِي لُغَة من يجر بهَا الْمُبْتَدَأ وهم عقيل بِالتَّصْغِيرِ وَلَهُم فِي لامها الأولى الْإِثْبَات والحذف فهاتان لُغَتَانِ وَلَهُم فِي لامها الْأَخِيرَة الْفَتْح وَالْكَسْر فهاتان لُغَتَانِ أَيْضا وَإِذا ضربت اثْنَيْنِ فِي مثلهمَا يحصل من ذَلِك أَربع لُغَات وَهِي لَعَلَّ وَلَعَلَّ وعل بِفَتْح

---

[1] – الزمر آية ٣٦

[2] – البقرة آية ٧٤

[3] – المائدة آية ١٩

[4] – الملك آية ٣

[5] – الأعراف آية ٥٩

[6] – فاطر آية ٣

الْأَخِيرَة وَكسرهَا فِيهِنَّ واشتهر أَن عقيلا يجرونَ ب لَعَلَّ قَالَ شَاعِرهمْ وَهُوَ كَعْب بن سعد الغنوي[1] :

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوتَ ثَانِياً ... لَعَلِّ أَبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

فجر بهَا أبي المغوار تَنْبِيها على أَن الأَصْل فِي الْحُرُوف المختصة بِالِاسْمِ أَن تعْمل الْعَمَل الْخَاص بِهِ وَهُوَ الْجَرّ وَإِنَّمَا قيل بِعَدَمِ التَّعَلُّق فِيهَا لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْحَرْف الزَّائِد الدَّاخِل على الْمُبْتَدَأ.

والحرف الثَّالِث مِمَّا لَا يتَعَلَّق بِشَيْء لَوْلَا الامتناعية إِذا وَليهَا ضمير مُتَّصِل لمتكلم أَو مُخَاطب اَوْ غَائِب فِي قَول بَعضهم لولاي ولولاك ولولاه كَقَوْل يزِيد بن الْحَكم[2] :

---

[1] – البيت من البحر الطويل في الأصمعيات ص٩٦، والاقتضاب ص٧٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦، والدرر ٢/ ٨٠، ٣٤٨، وديوان المعاني ٢/ ١٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ص٦٩١، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ "جوب"، ١١/ ٤٧٣ "علل"، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤، وكتاب اللامات ص١٣٦، ولسان العرب ١٢/ ٥٥٠ "لمم"، ومغني اللبيب ٣٧٧، "١/ ٢٨٦"، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣، ١٠٨، وشرح الجواليقي ص٣٨٢.

[2] – البيت من البحر الطويل، في الأزهية ص١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/ ١٧٥؛ وسر صناعة الإعراب ص٣٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٢، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣، والكتاب ٢/ ٣٧٤، ولسان العرب ١٢/ ٩٢ "جرم" ١٥/ ٣٧٠ "هوا"؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩١؛ والجني الداني ص٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ ورصف المباني ==

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى ... بأَجْرامه من قُلةِ النّيقِ مُنهَوي

وكقول الآخر[١]:

أَوْمَتْ بعينيها من الهودج... لولاك فِي ذَا الْعَام لم أحججِ

فَذهب سِيبَوَيْهِ [٢] إِلَى أَن لَوْلَا فِي ذَلِك كُله جَارة للضمير وَأَنَّهَا لَا تتَعَلَّق بِشَيْء وَأَنَّهَا بِمَنْزِلَة لَعَلَّ الجارة فِي أَن مَا بعْدهَا مَرْفُوع الْمحل بِالِابْتِدَاءِ. و الجر بها نادر[٣]، وَذهب الْأَخْفَش[٤] إِلَى أَن لَوْلَا فِي ذَلِك غير جَارة وَأَن الضَّمِير بعْدهَا مَرْفُوع الْمحل على الِابْتِدَاء وَلَكنهُمْ استعاروا ضمير الْجَرّ مَكَان ضمير الرّفْع وَالْأَكْثَر أَن يُقَال لَوْلَا أَنا وَلَوْلَا أَنْت وَلَوْلَا هُوَ بانفصال الضَّمِير فِيهِنَّ كَمَا قَالَ الله تَعَالَى﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٥] قال الفراء[٦]:

وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا "لولاك" و"لولاي" والمعنى فيهما كالمعنى في قولك "لولا أنا" ولولا أنت"،

==

ص٢٩٥؛ وشرح ابن عقيل ص٣٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ "إمالا" والممتع في التصريف ١/ ١٩١؛ والمنصف ١/ ٧٢.

١ – البيت من البحر السريع ، لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧، و خزانة الأدب ٣٣٣/٥ ،٣٤٢،٣٤٠،٣٣٩،٣٣٥، و كتاب الصناعتين ص ١١٤، و للعرجي في الدرر ١٧٦/٤، و بلا نسبة في الإنصاف ص ٦٩٣، و شرح قطر الندى ص ٢٥١،و المقاصد النحوية ٢٦٤/٣، و همع الهوامع٣٣/٢

٢ – الكتاب ٣٧٣/٢–٣٧٥

٣ – شرح قطر الندى ٢٥١/١

٤ – شرح ابن عقيل ٧/٣ ، و موصل الطلاب ٧٩/١

٥ – سبأ آية ٣١

٦ – معاني القرآن ٢/ ٨٥

فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب، وذلك أنا لم نجد فيها حرفا ظاهرا خفض.... وإنما دعاهم إلى أن يقبلوا "لولاك" في موضع الرفع لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتك ومررت بك ويجدونه يستوي أيضا في الرفع والنصب والخفض.... فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع "أنت" رفعا إذ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات ... ".

قال المبرد: فأما قول: "لولاك" فإن سيبويه يزعم أن "لولا" تخفض المضمر، ويرتفع الظاهر بالابتداء، فيقال له: إذا قلت "لولاك" فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة؟. وضمير النصب كضمير الخفض؟ فيقول: إنك تقول لنفسك "لولاي" ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك: "روماني" و"أعطاني" ... فيقال له: الضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفا؟ ... وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟

قال أبو العباس[1] : والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: "لولا أنت" كما قال الله عز وجل: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، وما زعمه مخالف لقول سيبويه، وأقوال الكوفيين [2] ، و هو محجوج بما ثبت من الأشعار الفصيحة.

---

[1] – الكامل في اللغة و الأدب٣/٢٤٧

[2] – شرح الكافية الشافية ٧٨٥، ٧٨٦

والحرف الرَّابِع كَاف التَّشْبِيه نَحْو قَوْلك زيد كعمرو، و هي حرف جر بلا خلاف، وحركتها الفتح ومعناها التشبيه، وتجر الظاهر، وشذ جرها الضمير الغائب ، وتتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، و زعم الْأَخْفَش[١] و تبعه ابن عُصْفُور[٢] أَنَّهَا لَا تتَعَلَّق بِشَيْء لا ظاهر، ولا محذوف، محتجين بِأَنَّهُ إِذا قيل زيد كعمرو فَإِن كَانَ الْمُتَعَلّق اسْتَقر فالكاف لَا تدل عَلَيْهِ بِخِلَاف نَحْو فِي من زيد فِي الدَّار وَإِن كَانَ فعلا مناسبا للكاف وَهُوَ أشبه فَهُوَ مُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ لَا بالحرف.

قال ابن هشام وَالْحق أَن جَمِيع الْحُرُوف الجارة الْوَاقِعَة فِي مَوضِع الْخَبَر وَنَحْوه تدل على الِاسْتِقْرَار[٣]. وَهُوَ فِي ذَلِك تَابع لأبي حَيَّان[٤]

و كلُّ ما نُصبَ من الظروف يحتاجُ إلى ما يتعلّقُ بهِ، من فعلٍ أو شِبهه، كما يحتاجُ حرفُ الجر إلى ذلك. و مُتعلَّقُهُ إمّا مذكورٌ، نحو "غبتُ شهراً. وجلستُ تحت الشجرة". وإمّا محذوف جوازاً أو وجوباً. فيُحذَفُ جوازاً، إنْ كان كوناً خاصاً، ودلَّ عليه دليلٌ، نحو "عندَ العلماءِ"، في جواب من قال أينَ أجلسُ؟ ".

ويُحذَفُ وجوباً في ثلاثِ مسائلٌ

---

١ – الجنى الداني ص ٧٩، و شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، و ارتشاف الضرب ص ١٧١٠ .

٢ – شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، و ارتشاف الضرب ص ١٧١٠ .

٣ – مغني اللبيب ٥٧٨/١

٤ – موصل الطلاب ٧٩/١ ، ٨٠

١- أن يكون كوناً عمّاً يَصلُحُ لأن يُرادَ به كلُّ حَدَثٍ كموجودٍ وكائن وحاصل. ويكونُ المتعلَّق المقدَّرُ إمّا خبراً، نحو "العصفورُ فوقَ الغصنِ. والجنةُ تحت أقدامِ الأمهاتِ" وإمّا صفةً، نحو "مررتُ برجل عندَ المدرسةِ". وإمّا حالاً، نحو "رأيتُ الهلالَ بين السحابِ". وإمّا صِلةً للموصولِ، نحو "حَضَرَ مَنْ عندَهُ الخبرُ اليقينُ". غيرَ أنَّ مُتعلّق الصلةِ يجبُ أن يُقدَّرَ فعلاً، كحصَل ويَحصلُ، وكان ويكون، ووُجِد ويُوجَدُ، لوجوبِ كونِها جملةً.

٢- أن يكونَ الظرفُ منصوباً على الاشتغال، بأن يشتغلَ عنهُ العاملُ المتأخرُ بالعمل في ضميره، نحو "يوم الخميس صُمتُ فيه. ووقت الفجر سافرتُ فيه".

فيوم و وقت منصوبان على الظرفية بفعل محذوف، لاشتغال الفعل

المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما. والفعل المحذوف مقدَّر من لفظ الفعل المذكور غير أنه يجوز التصريح به؛ كما علمت في باب الاشتغال .

٣-أن يكون المتعلَّقُ مسموعاً بالحذف، فلا يجوزُ ذكرُهُ، كقولهم "حينئذٍ الآنَ"، أي "كان ذلك حينئذٍ، فاسمعِ الآنَ". فحينئذ والآن منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه سُمع هكذا محذوفاً. وهذا كلام يقال لمن ذكر أمراً قد تقادمَ زمانه لينصرف عنه الى ما يعنيه الآن[١] .

[١] - جامع الدروس العربية ٣/ ٥٣ ، ٥٤

مما سبق يتبين أن شبه الجملة سواء كان ظرفا أو جارا و مجرورا يفتقر إلى ما يتعلق به؛ و ذلك لأن كل جارّ مع المجرور في تقدير اسم مفعول، و لا يكون مفعولٌ ما لم يكن فعل، كما أن حروف الجر جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء، و هذا حكم الظروف أيضا نحو: يوم الجمعة، و خلفك، و ما أشبه ذلك؛ لأن الأصل في جميع ذلك حرف الجر حذف.

الخاتمـــــــــة

الحمد لله الذي بنعمته ترفع الدرجات، و بعفوه تغفر الخطايا و الزلات، و الصـلاة و السـلام علـى مـن برسـالته ختمـت الرسـالات، و علـى آلـه وأصحابه الذين نالوا من الله أعلى الدرجات.

و بعـــــــد

فقد تناولت هذه الدراسة موضوع الافتقار في التراكيب النحوية مبينة مظاهره وأسبابه وما يترتب عليه من نتائج، وفي نهايتها يمكن أن نستخلص أهم نتائج تلك الدراسة فيما يلي:

- أن الافتقار يقع في أقسام الكلمة الثلاث ولا يختص بقسم دون قسم، بل إن الحروف تفتقر دائما إلى غيره للإفادة أو العمل.
- ثبت أن مظاهر الافتقار في التراكيب النحوية ما يكون في افتقار الأول من التركيب للثاني، وليس الثاني للأول، فالفعل يفتقر إلـى الفاعـل، والفعـل والفاعـل يفتقـران للمنصـوبات والمجـرورات، والمبتدأ إلى الخبر، ويستمر هذا حتى تكمل الجملة وتتم الفائدة.
- أن أسباب الافتقار متعددة ومتنوعة ما بين الحاجة إلى الإعراب، أو البيان والتفسير، أو إزالة اللبس.
- أثبتت الدراسة أن الشيء يفتقر إلى علامة إذا خرج عن أصله.
- أن الافتقار قد يكون سببا لبناء الاسم وذلك إذا كان لازما، و كان الافتقار إلى جملة.

- أن ضمير الغائب يفتقر إلى مفسر بسبب إبهامه و عدم وجود مشاهدة تقارنه تغنيه عن المفسر.
- أن كل ما فيه ابهام يفتقر إلى تمييز يوضحه و يزيل إبهامه.

ثبت أهم المراجع و المصادر

القرآن الكريم

– ابـن خـروف و آراؤه النحويـة ص ١٣١ ، رسـالة ماجسـتير إعـداد الباحث حسين علي حسين عبد الفتلي، قسم اللغة العربية ، كلية التربية قسم اللغة العربية، جامعة بابل.١٤٢٤هـ ٢٠٠٣ م .

– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . تأليف / الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، تصحيح الضباع .

– ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبـي حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

– أسرار البلاغة في علم البيان، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى . ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

– أسرار العربيـة. تـأليف / أبـي البركـات عبـد الـرحمن بـن محمـد بـن أسـعيد الأنبـاري، تحقيـق / محمـد بهجـة البيطـار ، مطبعـة المجمـع العلمـي العربي بدمشق .

– الأشباه و النظائر في النحو، للشيخ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

– الأصول في النحو. لأبـي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلـى، مؤسسة الرسالة، ط٤ ،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م..

– الافتقار النصي في بنية الجملة ، محمود سليمان الهوواشة، بحث في ، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٤٧ ، العدد٢، ٢٠٢٠ . كلية التربية والآداب، جامعة صحار، سلطنة عمان.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ، تحقيق و دراسة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١

– أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك . لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه مصباح السالك إلي أوضح المسالك . تأليف بركات يوسف هيود . راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه / يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤ هـ –١٩٩٤ م

– الإيضاح العضدي . لأبي علي الفارسي ، تحقيق / حسن شاذلي فرهود ، طبعة دار التأليف – القاهرة (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م) .

– البحر المحيط في التفسير ٠ لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

– البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

– تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

– التبيان في إعراب القرآن. تأليف/ أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المكتبة التوفيقية – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.

– التذييل و التكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ، حققه أ.د / حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٧ م

– التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، و بهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي ، دار الكتب العربية ، القاهرة .

– توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي . شرح وتحقيق د / عبد الرحمن على سليمان، الطبعة الأولى , نشر مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م)

– تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)،المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

– جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)، ط ٥، انتشارات ناصر خسرو . طهران، (د. ت).

– جمهرة اللغة . لمحمد بن الحسن بن دريد ، حققه وقدم له / رمزي خير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٧ .

– الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

– جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . للإمام / علاء الدين على الإربلي صنعة / إميل بديع يعقوب , دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩١ م) .

– حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق / طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية ٠

– خزانة الأدب ولب لسان العرب . تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

– الخصائص ٠ لأبي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد على النجار – المكتبة العلمية ٠

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . تأليف الإمام / شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

– دلائل الإعجاز في علم المعاني، (ط ١، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

– ديوان النابغة (زياد بن معاوية) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – بمصر (١٩٧٧ م) .

– ديوان ذي الرمة . قدم له وشرحه / أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م) .

– رابط المفرد ،وسائله و مواضعه، دراسة نحوية تطبيقية، د. الشحات أحمد بدوي.

– الرابط وأثره في التراكيب في العربية. د. حمزة عبد الله النشرتي، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط١٧ ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

– رسالة "أيَّ" المشددة المؤلف: عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي الحنبلي (المتوفى: ١٠٩٧هـ) المحقق: د عبد الفتاح الحموز الناشر: دار عمار / دار الفيحاء – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

– سر صناعة الإعراب ٠ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار العلم بدمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣ م ٠

– سفر السعادة و سفير الإفادة لعلم الدين السخاوي – تحقيق محمد أحمد الدالي – دمشق – ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣ م .

– شرح ابن ناظم على ألفية ابن مالك . تأليف / ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك , تحقيق / محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .

– شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ٠ لابن مالك ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م ٠

– شرح التسهيل المسمي " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر و آخرين ٠

– شرح الجزولية للأبذي السفر الثاني، رسالة ماجستير من إعداد / معتاد بن معتق بن عاقل الحربي ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٠ دراسة وتحقيق د / حسن بن محمد إبراهيم الحفظي ، الطبعة الأولي – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م ٠

– شرح السيرافي لكتاب سيبويه٢/ ٢٩٢، ٤٣٣ (رسالة دكتوراه بكلية اللغة، تحقيق د/ دردير أبو السعود)

– شرح الكافية الشافية : تأليف الإمام / أبي عبدالله جمال الدين ابن مالك المتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ٠

– شرح المقرب. لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦٩هـ تأليف الدكتور / على محمد فاخر، الطبعة الأولى (١٩٩٠ م) مطبعة السعادة .

– شرح كتاب الحدود في النحو، لأبي عبد الله الفاكهي، تحقيق، د. المتولي رمضان أحمد الدميري،١٩٨٨م.

– شرح اللمع ٠ صنفه: ابن برهان العكبرى المتوفي سنة ٤٥٦هـ ، حققه د / فائز فارس – السلسلة التراثية – الطبعة الأولي – الكويت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

– شرح المفصل٠ لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة ٠

– شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار .

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . لابن هشام ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل يعقوب . دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .

– شرح شواهد المغني . للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، منشورات مكتبة الحياة – بيروت .

– شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف، ومعه كتاب سبيل الهدي بتحقيق قطر الندى . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشر (١٩٩٣ م) .

– الشعر والشعراء . لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر – الطبعة الثالثة (١٩٧٧ م) .

– صحيح البخاري . تأليف / الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ محمد علي قطب والشيخ هشام البخاري , المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

– ضياء السالك إلى أوضح المسالك، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– ظاهرة التضام في القرآن الكريم دراسة لسانية حديثة وبلاغية "سورة يوسف" أنموذجا ، رسالة ماجستير من إعداد الطالب: هاشمي بن ساسي، كلية: الآداب واللغات جامعة محمد بوضياف – المسيلة .

– علل النحو . تأليف / أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٨١ هـ , تحقيق / محمود محمد نصار , منشورات محمد على بيضون , دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م) .

– " قضايا التركيب في لغة العرب" للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحميد سعد، دار التوفيقية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

– الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وشرحه / حذا الفاخوري، دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م) .

– كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ٠

– كتاب اللامات. المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

– كشاف اصطلاحات العلوم و الفنون، لمحمد علي التهانوي.

– الكشاف في وجوه التأويل عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٠ تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ ، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، الأولي ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م٠

– الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ٠ مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق محي الدين رمضان ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤ م .

– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

– لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، دار صادر – بيروت – طبعة دار المعارف – القاهرة

– اللمع في العربية. لابن جنى، تحقيق / حامد المؤمن، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت– الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).

– المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف / أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / علي المجدي ناصف ، ود / عبد الحليم النجار – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٦ م .

– المخصص ٠ لابن سيده– دار الفكر– بيروت– الطبعة الأولى ، ١٩٧٨م

– المساعد على تسهيل الفوائد . شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – الطبعة الثانية١٤٢٢هـ – ٢٠٠١

– مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، ط ١، دار الفكر، دمشق٢٠٠٣م

– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

– معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ ، تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار سرور .

– معاني القرآن للأخفش ٠ سعيد بن سعده البلخي المجاشعي٠ دراسة وتحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

– معاني القرآن وإعرابه . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، شرح وتحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

– معجم القراءات ٠ تأليف د / عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة و النشر – الطبعة الأولي ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م ٠

– المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية٠ إعداد د / إميل بديع بعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ٠

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٠ لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية٠

– مفتاح العلوم . للإمام / أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه / نعيم زرزور , دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م)

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، ت د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧ م .

– المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٠ لمحمود بن أحمد العينى، مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت

– المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام . بغداد،١٩٨٢م.

– المقتضب . صنعه / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

– المقدمة الجزولية في النحو للجزولي . تحقيق وشرح الدكتور / شعبان عبد الوهاب ، الطبعة الأولى – القاهرة – مكتبة أم القرى (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م)

– موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب: خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، المكتبة الشعبية، بيروت .(مطبوع بهامش إعراب الألفية المسمى بـ (تمرين الطلاب في صناعة الاعراب).

– النشر في القراءات العشر . لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ, أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٠ للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

فهرس الموضوعات

الموضوع
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الانجليزية
المقدمة: تحدثت عن الموضوع وأهميته.
التمهيد: مفاهيم ومصطلحات.
الفصل الأول: الافتقار في الأسماء، ويتضمن ثلاثة عشر مبحثا
المبحث الأول: المبحث الأول: افتقار الاسم إلى الإعراب
المبحث الثاني: افتقار المبتدأ إلى الخبر
المبحث الثالث: افتقار المعرفة إلى علامة.
المبحث الرابع: افتقار ضمير الغائب إلى مفسِّر.
المبحث الخامس: افتقار الموصول إلى صلة.
المبحث السادس: افتقار المضاف إلى المضاف إليه.
المبحث السابع: افتقار المؤنث إلى علامة.
المبحث الثامن: الافتقار إلى التمييز.

المبحث التاسع: افتقار اسم الفاعل إلى الاعتماد.
المبحث العاشر: افتقار المقترن بأل إلى أي في النداء.
المبحث الحادي عشر: افتقار ضمير الرفع المتصل في التوكيد والعطف.
المبحث الثاني عشر: افتقار جواب الشرط إلى الفاء.
المبحث الثالث عشر: الافتقار إلى الرابط.
الفصل الثاني: الافتقار في الأفعال، ويتضمن ستة مباحث:
المبحث الأول: افتقار الفعل إلى الفاعل.
المبحث الثاني: الافتقار إلى نون الوقاية.
المبحث الثالث: افتقار الفعل الماضي الواقع حالا إلى "قد".
المبحث الرابع: افتقار الفعل إلى الواو لنصب المفعول معه.
المبحث الخامس: افتقار الفعل إلى "إلا" لنصب المستثنى.
المبحث السادس: افتقار الأفعال الناقصة إلى خبر.
الفصل الثالث: الافتقار في الحروف، ويتضمن مبحثين:
المبحث الأول: افتقار إنْ المخففة إلى اللام.

المبحث الثاني: افتقار شبه الجملة إلى متعلق.
الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
ثبت المراجع والمصادر
فهرس الموضوعات